





نوطا: بو کتابیه باسمه طرفی فارس عمادیه محمدی

سید الشرف حاشیه: یا بدیع حاشیه اید باسلامقه و سکنجی

ورقه صوره قادیان حکم اولوب دو قورخجی ورقه کتایله

صوره قادیان سید الشرف جویان نکه شیه یا بدیع حاشیه سید

بو نکه ده باسمه طرفیه سکنجی ورقه قادیان نقصان وارد

20.2.980

450

04

1019

Süleymaniye Kütüphanesi	
İsim:	AMCA ZADE
Yeni:	HÜSEYİN PAŞA
Eski:	325



وَأَمَّا أَوْرَدُ مُتَالِيْن لَأَنَّ التَّمْثِيلَ فِي الطَّلَامِ بِمَنْزِلَةِ الشَّيْءِ فِي الدَّعْوَى  
كَأَنَّ الشَّيْءَ فِي الدَّعْوَى أَشْأَانٌ وَكَذَلِكَ أَمَّا بِمَنْزِلَةِ الشَّيْءِ فِي الدَّعْوَى

مسلسل ۱۷۱۰ نوای عارف حکیم، بالی ارباب، نو بھاری رومہ عوض انش کہ دریاں بھر

ایک نورم د غنچ لبوکه نه عج  
سیله د آغوز نه کله کوه طالع

A circular purple ink stamp is located in the upper right corner of the page. It features a central mark that appears to be a stylized 'S' or a similar symbol. The text around the perimeter of the stamp is illegible due to fading and the quality of the reproduction.

تقریر حاصله عیالین و زاهدان و مؤمنان و شیفته و محسنه و نایب القضاة المستقرین  
مراتب و در عالمه و الدنیا و صغیره و بزرگه الزمان عایشه الدوران  
است عفتها و بیست و نه از دوازده روز کار مستور و

یا کہنے ادا و عیسیٰ  
قبیلہ الارض کم ہوتی رہے  
اسکے ادا

يا حي يا قيوم  
وما ألقاها  
ولا آتاه  
بذئذ الظلال



بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي جعل العلم من النعم

ورتبة على مقدمته وتلك مقالا في العلم شرح اب الحنفين  
ان ينبروا في اول نصا ينضم الي جملتها اجمالا ليكون الشارح  
فيها على بصيرة فلذلك قال المصنف في مقدمته وكتب مقالا  
او موعظا على قوله **بسم الله** فيكون ضمير ايفصار اجمالا الى الكتاب  
وما ذكره الشارح من ان الرسالة مرتبة ليس بيان مرجع  
الضمير بل محصل الكلام فاندفع ما توهم من كلام كلام الشارح  
من ان الضمير اجمالا الى الرسالة بناء على ان الكتاب والنظر في مقوله  
بالفعل المذكور باعتبار تقدمه في التعليل او قبله كما ان يكون  
ستقرا لا تعان يلزم احتمال الشيء على نفسه لان الفعل هو الكتاب  
الشامل لكل واحد من الكتب شمول الكل لا اجزاء فالشامل هو المجموع  
والشمول كل واحد منها لا يقال ضمير قوله لا يرجع الى الكل لان كل واحد  
من الضمائر المذكورة يرجع الى الشارح ولا الى الشارح لان  
ما ذكره من رتبة على مقدمته من حيث يلفظ به الشارح غير ما يتلفظ  
به المصنف فيكون الضمير اجمالا الى الشارح وما ذكرنا يندفع ما قيل  
على قوله مذكرا وجدنا عبارة المصنف من ان المذكور بعينه هو عبارة الحق  
فلا وجه للتنبيه فافهم **قال** والصواب ان لفظ **قال** حاصله  
انه لما قيل المصنف بعد كون المقالة ثلثا علم انه لم يعلم من ان يكون  
اذا التفصيل يوضح من اجل ان قيل حكم ببيان الاول دون الثاني  
مع ان التكرار يتحقق في مجموع الاول اتفاق النسب في الثاني واخلاقها

هذا هو المقام الثاني في بيان رتبة المقالات

هذا هو المقام الثالث في بيان رتبة المقالات

هذا هو المقام الرابع في بيان رتبة المقالات



هذا هو المقام الخامس في بيان رتبة المقالات

في الاول ان تكونها ففصل في الاول على ما في الثاني ان الاول  
مقام الاجمال التام مقام التفصيل قول ان الوجع المذكور بكونه  
لا يدل على القطع بزيادة على ما يدل عليه قوله والصواب ان  
يقال لو كان الثاني ايدا لوجب على المصنف ان يقول اما المقالة  
فاولها في الغزوات والثانية في القضاء والثالثة في العبادات  
وم يقل كذلك بقية المقالات فثبت المقالة الاولى في الغزوات  
وبعد تمام مباحث المقالة الاولى قال المقالة الثانية من غير عطف  
ومحصله انه لو كان الثاني ايدا لوجب ان يقال فاولها من غير ذكر  
المقالة ولا بد ايضا من العطف في الثانية والثالثة من غير ذكر المقالة  
فتأمل **قال** ان رتبة اما المقدمة في مامية المنطق اه اي المقدمة  
في بيان مامية تصور مامية وبيان الحاجة اليه حصول التصديق  
بغايته وفي بيان موضوع حصول التصديق بموضوعية موضوعه  
ان قيل لبيب الغزوات كذا معناه انه لا يبحث فيه عن مزا ولا  
يبحث عن الاية وذكر لان المقصود من الابواب والفصول  
تميز اجزاء الكتاب فكيف يصح قوله اما المقدمة في مامية المنطق  
وبيان الحاجة وموضوعه وموضوعه فربما ايضا عن تقدم مباحث  
التصور على مباحث التصديق فلما كان معظم مباحث المقدمة  
في من الامور قال اما المقدمة في مامية المنطق اه وانما قدم بيان  
الكامية في الذكر لان بيان الحاجة الى الشيء انما يتحقق بعد تصور

اذ قيل

هذا هو المقام السادس في بيان رتبة المقالات







الشارح حيث قال وعن المركبت وهو المقالة الثانية او نقول كما لا شك  
 في المزدت الواقعة المتن على ما وجدنا لا شك في المركبت الواقعة في  
 السفر على ما ذكرنا لا يقال ثالثة ض عليه ومثوقا ولها في المزدت  
 مو كلام ان الحج ايضا فكيف يصح التوجه انما لا يقول ما ذكره  
 ان الحج قد استمر. مناسل ان المقدمة في كذا والمقالة الاولى  
 في كذا هو كلام المصنف حقيقة فائدة ذكر في اول مباحث المقدمة اما  
 المقدمة فيها ثانيا اول مباحث المزدت المقالة الاولى في المزدت  
 وفي اول مباحث القضاء المقالة الثانية في القضاء وكذا في اول  
 المباحث الاخر فاعلم ذلك ان قبل قوله او عن المركبت متاخر في الشرح  
 عن قوله لان ما يجب فلم يقدم قبل ما قدم كمنسبة بينه وبين ما بقى  
 فما ورد عليه وفما دفع به ولا يبعد ان يقال قوله او عن المركبت  
 ليس ابتداء كلام بل من تمة القول الاول فكان قائلا يقول ان  
 الاشكال يرفع عن المزدت الواقعة المتن ما ذكر لكن يرد على  
 المزدت الواقعة السفر فائدة مقابل المركبت يقال قوله او عن  
 المركبت ارادة بمعنى قوله لا شك في الاشكال في كذا والمقالة الاولى في  
 الواقعة المتن لا شك في المزدت الواقعة في الشرح ايضا قال  
 الشارح واما الخاتمة في مواد الايقاع لا يقال القضاء بامواد الا  
 فيكون البحث عنها بحثا عن المواد ايضا فلا وجه لتخصيص البحث  
 عن المواد بالخاتمة لاننا نقول البحث عن المواد هو ان يبين ان ما ذكره

الاول في كذا وفيه ٢٢

Handwritten manuscript page from the "Mushaf al-Furqan" (Quran). The text is written in Arabic script, likely in Maghrebi or Andalusian style, on aged parchment. The visible portion shows several lines of verse, including parts of Surah Al-Furqan (The Distinction), such as "وَالْقُلُوبِ أَشَدُّ بَعْدًا" and "وَالْأَنفُسَ شَرَّ نَبَا". The ink is dark brown/black, and there are some stains and wear on the parchment.

[illegible]

فيكون أي شيء موجب فيكس من أي قول تركب ولا شك أن  
البحث عن لفظ ما ليس من منزلة الحقيفة وإن كانت هي مواد  
الاقبى مثل **قال** قبل عليه أن ما يجب **أقول** قال بعض الأفاضل  
هذا السؤال إنما يتوجه على تقديمه أن يكون قطعا في المنطق  
بقوله يعلم وأما إذا جعل متعلق بقوله يجب فلا لأن ما هو  
خارج عنه لا يجب أن يعلم فيه فلما ان قطعا أما أن يكون قيدا للمنفى  
أو قيدا للمنفى وعلى التقديم من حصل منه أن ما هو خارج عنه لا يجب العلم  
أن يعلم فيه **أما** إذا كان قيدا للمنفى فلان مذموم  
على أن ما هو خارج عنه لا يعلم فيه **على** سبيل القطع والوجوب وأما  
إذا كان قيدا للمنفى فلان مذموم أن ما هو خارج عنه لا يعلم فيه  
بوجه من الوجوه وإذا لم يعلم فيه **السلامة** لا يجب العلم فيه **أقول** يمكن أن  
يقال الموجب للمنفى نظرية المنطق للعلم وليس للوجوب دخل في تحقيق  
الحكمة حتى لو قيل لأن ما يعلم فيه **لورد** الشكال فتركب بسبب بضار **السلامة**  
للتنبية على ذلك لا يقال إن بعض قواعد الفن يعلم في آخره ولم يكن  
جوابه لأننا نعمل لأننا نعلم فيه بل ذكره في كتب ذلك الفن المسكوبة  
والمراد بالوجوب ههنا اللابيق الجديدة كما صرح به قدس سره  
في شرح الموافقات **قال** المراد بالوجوب هنا ليس بالوجوب  
العلم بل بالوجوب العرفي **قال** فيكون أي فيكون الشرع في المنطق  
موقوف على الشرع في المقدمة فيعلم أن يكون الشرع في المقدمة

الملك المظفر غازي خان

امام محمد باقر علیه السلام

قال لان ملكه خوارج عن ملكه  
فمنه قطعاً **اقول** ان عمل  
المسلم ان يعال

معناه في قل الملام

بسم الله الرحمن الرحيم

الوجه الثاني في ان يكون  
الوجه الثاني في ان يكون

لور وواشكال



على الشروع في المقدمة لانه لما كان موقفا على المقدمة اي على العلم بالمقدمة  
والعلم بالمقدمة موقوف على الشروع في المقدمة فيلزم ان يكون موقفا  
على الشروع في المقدمة لان الموقوف على الموقوف على الشيء موقوف  
على ذلك الشيء فليعلم ان يكون الشروع في المقدمة موقفا على المقدمة  
اي على العلم بالمقدمة وبواسطة ذلك يتوقف على الشروع في المقدمة  
وهذا يظهر لزوم الدور وان لم يصح في كتابنا **قال** فنقول الشروع  
في المقدمة **اقول** قبل ذلك الترتيب المذكور يلزم عذرو وموقف  
الشروع في المنطق على الشروع في المنطق واجب عنه منع احتمال اللزم  
لجواز وقوع الشروع في جزء على الشروع في جزء آخر وقه نظرا فانا اذا قلنا  
الشروع في المنطق موقوف على الشروع في المقدمة معناه ان الشروع  
في كل جزء من اجزاء موقوف على المقدمة واد كان المقدمة جزءا منه  
يكون الشروع في ذلك جزءا ايضا موقفا على الشروع في موع **قال**  
**القول** فان كان الاول هو المقدمة المقصود من هذا الكلام بيان  
اختصار الكتاب الذي هو الالفاظ المتوقفة لبيان الامور المختصة و  
محصلة ان الامور التي يجب معرفتها في الكتاب هي فيكون اجراء  
الكتاب هي فاحد اجراء ما يجب ان يعلم موما يتوقف عليه الشروع  
واحد اجراء الكتاب المقدمة واحد اجراء ما يجب عليه في الكتاب مفردة  
نظر فيها من حيث الاتصال واحد اجراء الكتاب المعالجة الاولى على  
هذا البينس وما يتوقف عليه الشروع بس مقدمة في الفاظ يكون

هذا الكلام في الشروع في المقدمة  
والعلم بالمقدمة موقوف على الشروع في المقدمة  
فان كان الاول هو المقدمة المقصود من هذا الكلام بيان  
اختصار الكتاب الذي هو الالفاظ المتوقفة لبيان الامور المختصة و  
محصلة ان الامور التي يجب معرفتها في الكتاب هي فيكون اجراء  
الكتاب هي فاحد اجراء ما يجب ان يعلم موما يتوقف عليه الشروع  
واحد اجراء الكتاب المقدمة واحد اجراء ما يجب عليه في الكتاب مفردة  
نظر فيها من حيث الاتصال واحد اجراء الكتاب المعالجة الاولى على  
هذا البينس وما يتوقف عليه الشروع بس مقدمة في الفاظ يكون

جزء من الكتاب فلا بد من التأويل في قوله هو المقدمة ويمكن ان يقال معناه  
فالمقدمة في كتابنا **قال** وكذا القول في النفا كالت واخاتمة **قال** فاندفع  
الحجور ان معا وما خالفه القوم وتوقف الشروع في المقدمة  
على الشروع فيها اما الاول فلا نهم يتفقوا على ان مقدمة العلم حاصره  
من كتب ذلك العلم واما الثاني فلانا نمنع الصغرى ونقول لان ان الشروع  
في مقدمة  
شروع في المنطق بل شروع في كتابه **قال** واما الكبرى فلان كتاب  
**القول** مختص بكلام الخارج ان كل كتاب في هذا الفن مما يجب ان يعلم  
فيه هذه الاشياء المختصة وكل ما يجب ان يعلم فيه هذه الاشياء المختصة  
يلبسون به ان يترتب عليها فكل كتاب في هذا الفن يلبسون به ان يترتب  
عليها **قال** واجب بان المقصود من اخاتمة الفصل ان اريد بالمقصود  
مقصود الفن فليكن كالحصول والكتاب لا الفن ولا يتدفع الاحكام  
واجب عنه باننا نريد بالمقصود مقصود الكتاب لما كان اجراء العلوم  
غير مقصود من الفن فليكن نقصان مقصود في الكتاب ولا عذور  
في وجوه عن الحكم فليكن قبل المقدمة ايضا غير مقصود من الفن  
فليكن نقصان مقصود في الكتاب ولا عذور في وجوه ايضا عن  
الحكم فليكن تفصيل ما يتم بغيره لا اجراء العلوم فليكن ان المقدمة وان  
كانت كذلك الا ان لها جهة اخرى توجب التوضيح وهي انه يتوقف  
الشروع في الفن عليها وما قبل من ان الحادة اعم من مواد الفينة

الكلام فليكن ان المقصود الكتاب من اخاتمة  
هو المالح وحده وان ارد بالمقصود  
مقصود

المقدمة



ومواد العلوم وهو ظن فكله وتوهم بطريق من عدم التام مع كلام  
 الشارح فان كلامه يشادى لفاد فان يحث فيه على كبريت المنصوص  
 بالذات من حيث الحان ملو الخاتمة والحين من اجراء العلوم ليس يحث  
 عن المركبات المنصوصه بالذات التي هي الحجة من حيث الحان فافهم  
**قال** واما اجراء العلوم فلما ذكرت في **القول** لئلا ان اجراء العلوم تلك  
 مسئلة واحدة غير داخلية فمن من الفنون لكن لها مسئلة بالمتطافه  
 كما ان المنطق مناسبة الى سائر العلوم باعتبار جريان احكامه  
 وما يترك لتلك المسئلة منسبة اليها من حيث اجراء كل علم ثلثه وانما ذكرت  
 في الحاشية منسبة بين مسائل الحاشية ومن تكرر في مسئلة فان مسائل الحاشية  
 يتعلق باجراء الاقنية وتلك المسئلة متعلقة باجراء العلوم **قال الشارح**  
 والمراد بالمقدمة هي ما قبل قوله علم من دليل اخر تعريف المقدمة ولا حاجة  
 الى تعريف ثانيا واجيب عنه بوجه الاول انه في الاول غير مقصود وهو ان  
 مقصود وانما ان في انما فائدة زائدة وهي انما ان بقوله منسبة الى  
 تعدد معنى المقدمة وانما لثانته تمهيد وجه التوقف على الامور الثلثة  
 فان بعد النزاع عن الدليل في نوع توجب الحين بيان وجه التوقف  
 ان قبل انكر ان المقدمة اراد بها مقدمة الكتاب التي هي جزء  
 الكتاب الذي هو الانطاط لا بل انما ما يتوقف عليه الشرع بل طائفة  
 من الكلام يرتبط بمعانيها المقصود لسواء توقف الشرع على تلك الامور  
 مقبول معنى كلامه ما يتوقف عليه الشرع طائفة من الكلام يتوقف على معانيها

مخارج

وكل ما كان من  
 على سائر الاحكام  
 على سائر الاحكام

فانما هو  
 في قوله  
 في قوله

او غرض الشارح

الشروع في المقدمة منها اخبر من مقدمة الكتاب وانما الشروع في  
 بيان ما هو جزء من هذا الكتاب في هذا الجواب ايضا يندرج  
 السند ان في مقدمة الكتاب وما يفهم مما ذكرنا من ان المقدمة التي  
 جزء الكتاب هي الالفاظ والعبارات المتوقفة لبيان الامور  
 المذكورة التي هي معاينها يندرج في كل طرفة الشئ لنفوس لا يبعد ان  
 يقال ايضا قد حقق ان اطلاق المقدمة على الطائفة المذكورة من  
 الالفاظ باليجوز وعلى الكفا التي يتوقف عليها الشروع بالحقيقة فان  
 الشارح قد سطر عرض عن معناه الجاري وتعرض لمعناه  
 الحقيقى تقريبا الى الشروع في وجه التوقف على كل من الامور الثلثة  
**قال الشارح** اما على تصور العلم ان قيل الطاهر ان يقال ما على ما مية  
 العلم لان المصطلح في مقدمة ما مية المنطوق سان احكامه وموضوعه  
 فلما انقصوه من بيان اعمية تصور العلم **قال الشارح** قد سطر  
 من وجه التوقف على ما هو المقصود يتم الملايم ان يقال قوله واما  
 على بيان الحاجة واما على التصديق بالغاية وما ذكرنا يندرج ما قيل  
 لانكران بيان الحاجة امر والتصديق بالغاية امر آخر فلا وجه قوله  
 لانه لو لم يعلم غاية العلم والغرض منه ان في بيان وجه التوقف على بيان  
 احكامه وتوضيحه ان يقال ما يتوقف عليه الشرع حقيقة هو التصديق  
 بالغاية واما ذكر بيان الحاجة فانما هو حصول التصديق بالغاية  
 طائفة لو لم يعلم غاية العلم فاعلم ذلك **قال الشارح** فلان ان اخرج الالفاظ

انما انما هو  
 في قوله  
 في قوله

فانما هو  
 في قوله  
 في قوله



الثاني وهو نظر لان قوله شروع في العلم يتوقف على تصور ان  
اراد التصور بوجه ما فسمي الظان التريدي في التصور الذي وقع  
في المدعى بتحرير الدعوى وحاصله انه ان اراد به التصور بوجه  
فلا لازمة المذكورة في الدليل سلمه لكن لا يتم التفسير اذ المدعى هو المتصور  
على التصور بالاسم لا يقال اذا كان مراد المستدل بالتصور بالوجه فيكون  
مدعى ذلك يتم الغريب لان دليله على وجه يوصل الى مطلوبه وهو التصور  
بوجه متكررا فنقول مع كلام الشرح ان المعود ذكر التصور بالاسم  
في المعودة فتكون المحسوس الذي استدعي الدليل عليه في هذا المقام على التوقف على التصور بالاسم

المسعى  
التيين

وقع في المدعي  
بشهر رمضان

تذکرہ العلوم  
الشیخ الفیاض الدبستانی

Handwritten text in Arabic script, likely a signature or date, located at the bottom of the page.

1711



الملازمة ايضا ممنوعة فتقول ان الشرح وهو ممنوع معناه عدم كونه متصورا  
 بالوجه على تقدير عدم كونه متصورا بالرسم ثم واعلم ان المراد بالوجه  
 في الترتيب ما هو سائل للرسم لا ما يقابل كما توهمه بعض الناس والاكلام  
 المتصور بالرسم محمول مطلقا **قال الشارح** فالاولى ان يقال ان بعض  
 المحققين ان السؤال الوارد على الوجه الاول رد على هذا الوجه ايضا  
 لانه ان اريد بالرسم الرسم المطلق لم يكن لا يلزم منه ان لا بد من  
 هذا الرسم فلا يتم الترتيب وان اريد هذا الرسم المخصوص فلازم انه لو لم يكن  
 العلم متصورا بهذا الرسم لم يكن الشارح على بصيرة وانما يلزم ذلك ان  
 لو لم يكن متصورا برسم ما وموم واجوب عنه ما اجبت عن الوجه  
 الاول بان يقال هو الرسم المطلق ويتم الترتيب لانه لا وجب الرسم المطلق  
 ولا يمكن تفصيله الا ضمن الرسم الخاص فخير الرسم المستلزمه ما هو الواجب  
 اعني الرسم المطلق فاقبه الاولويه اجب عنه بعض المحققين بان  
 ذكرنا حاصل التحقيق ثم اعلم منه بلا واسطة اولى من ذكره لتحقيق ما هو عام  
 منه بولطه ويمكن ايضا ان يقال على الجواب عن الاعتراض على الوجه  
 الاول ثم دعا ذكر من ان المتصور الرسم بعضه تصور آخر سابقا  
 عليه فلا بد من ذلك على الجواب عن الاعتراض على الوجه الثاني فلا بد  
 ان لا يقال قد يقال اختيار الشرح ايضا في هذا الوجه كقولهم  
 الوجه الاول فلذلك قال فالاولى قوله لان الشرح على وجه البصيرة  
 يتوقف على الرسم المخصوص فلما اراد بالبصيرة هي البصيرة الكاملة التي

هذا الوجه هو الوجه الاول  
 وهو الوجه الذي هو الرسم المطلق  
 وهو الوجه الذي هو الرسم المخصوص  
 وهو الوجه الذي هو الشرح

هذا الوجه هو الوجه الاول  
 وهو الوجه الذي هو الرسم المطلق  
 وهو الوجه الذي هو الرسم المخصوص  
 وهو الوجه الذي هو الشرح

الكلام

لا تحقق الا بهذا الرسم ولا يصح ما يفيد البصيرة ولا يتحقق بكل ما يفيد  
 الكلام في هذا المقام وكل سئل كذلك في الشرح قال الاستاذ المحقق  
 قدس سره المقدمة الكلية الحاصلة من تصور النحو برسمه على ما ذكر من  
 ان كل سئل من مسائل النحو لها مدخل في تلك المعرفة لا المقدمة التي  
 جعلت جزء العكس من قوله وكل سئل كذلك اي لها مدخل في تلك المعرفة  
 فهي من النحو وتلك المقدمة لا يقدر اذا اورد عليه سئل معينة ان  
 يعلم انها منه فانه اذا اوردت وقال من سئل لها مدخل في  
 معرفة اعزب الكلام وبنائها وكل سئل من مسائل النحو لها مدخل  
 في تلك المعرفة لا حصل منه ان من سئل من النحو واجبة عنه بعض  
 الافاضل بان مسائل النحو وقوله وكل سئل من مسائل النحو لها مدخل  
 في تلك المعرفة لكل سئل لا صفة له وقوله لها مدخل في تلك المعرفة  
 حال من مسائل النحو فكون من المقدمة بعينه تلك المقدمة التي جعلت  
 جزء العكس فافهم **قال الشارح** لكان طلبه عينا ان قيل هو صمد  
 بيان وجه توقف الشرح على وجه البصيرة على كل واحد من الامور  
 الثلاثة فاعلم انم وانظر ان يقال لانه لو لم يعلم غايه العلم لم يكن له بصيرة  
 في طلبه فلما ان البصيرة ليست علم كون طلبه عينا فاذا كان طلبه  
 عينا لم يحقق البصيرة الملزمة لالتزام عدم اللازم عدم المعلوم **قوله**  
 وذلك لان المقصود لا شك ان كل علم من العلوم المخصوصة المدونة  
 في الكتب وانما صارت علما فاقفا بولطه امر واحد يرتبط به بعضها

الكلام  
 لا تحقق الا بهذا الرسم ولا يصح ما يفيد البصيرة ولا يتحقق بكل ما يفيد  
 الكلام في هذا المقام وكل سئل كذلك في الشرح قال الاستاذ المحقق

لعدم تكرار الكلام



بعض هؤلاء لم يعد علماء واحدا ولم يبق شيء آخر من الدين ثم ذكر الامر  
 محتمل عقلا ان يكون موضوع العلم بان يكون موضوعا سابقا للاحول  
 الى شيء واحد كالعدد الحسب وان يكون محمول العلم بان يكون محمولاً لشيء  
 مندرج تحت مجمل واحد كقيل في موضوع وان يكون غايه العلم والاهل  
 الذي لا بد من اعتبار وجهه الواحد هو الموضوع لان المحولات صفات  
 مطلوبة لزوات الموضوعات والغاية خارجة فحمل كلامه ان المقصود  
 من العلوم بيان احوال الدنيا معروفة احكامها ومشي أمور متكررة لم يتغير  
 علما واحدا الا بولطاي واحد الربط ببعضها بعضا غير جهة الواحد  
 الموضوع وجعل الاحوال المتعلقة بشئ واحد او شيئا متساوية تنسبا  
 معتدابه علمية متميزة عن صاحبها واعلم ان المتبادر من هذا الكلام  
 ان نفس الاحوال المتعلقة بشئ واحد او شيئا متساوية علم ولا يتوجه على هذا  
 ما ذكره من ان امتياز العلوم كما تكون بالموضوعات يكون بالمحولات  
 الصادرة واما موقفة بان موضوع العلم اي شئ مواء اي لا يتوقف عليها  
 النزوع المطلق ولا على وجه البصر فان قيل ليست من المقدحة لان المقدحة  
 ما يتوقف عليه النزوع المطلق او على وجه البصر فاجوب بان المراد بالبصرة  
 اعم من نفس البصرة وزيان البصرة ففعله لم يمتد الى ما سبق على ما ذكرنا  
 المصفاة ذكر ما بعد رسم العلم وليس مطلقا فانه يمكن ان يعرف العلم بان  
 موضوعه اي شئ موقف ان يعرف وجهه آخر من الوجوه التي تحصل بها  
 البصرة وان كان مستلزما للمعرفة بالرسم فافهم وقد حقق بما نورد

فقد رقاذا كانت طائفة من الاحوال  
 متساوية ان الاحوال والاشياء كانت  
 متساوية غير في جهة الوصف والموضوع

فقد رقاذا كانت طائفة من الاحوال  
 متساوية ان الاحوال والاشياء كانت  
 متساوية غير في جهة الوصف والموضوع

المعروف والاشياء  
 المتساوية في جهة الوصف والموضوع

من الطرفين لا يستلزم توقف كل منهما على الآخر كقوله واحدا لا وهو من استدلال على عدم الاستدلال بانها قطع  
 جواز تفعل المعاني مع الاموال على جميع ما عداه فيتحقق استحسان المطالبين دون الاستدلال فان من دفع ذلك فقد  
 يتم ما ادعاه ثبوت عدم الاستدلال والاطلاق وزعم الامام **اقول** معناه على ان سلب الغير لازم  
 ذهني لكل معنى من المعاني فيلزم من حصوله في الزمن حصوله في غيره فلو تصور كثير من المعاني  
 مع الغفلة عن سلب غيرها ولو تصور لا يستلزم كل تصور لغيره وهو بطريقا سلب الغير لازم  
 بين بالمعنى الاعم وتوان يكون تصور الملزوم مع تصور اللازم كافي في الجزم بالضرورة والمعتد في  
 الاستدلال اللازم المبين بالمعنى الاخص وتوان يكون تصور الملزوم مستلزما لتصور اللازم  
 لم يعلم ايضا **اقول** قد يتوهم ان مفهوم الكلية والجزئية بل مفهوم التوكيد لان في كل معنى مركب  
 فيكون التضمن مستلزما للاستدلال وهو بطريقا لا يتصور مع مركب من الاشياء فيكون التضمن مستلزما للاستدلال  
 الكلية والجزئية فليس منها لازما ذهني يلزم من تصور الملزوم تصور ضرورة وقد استدل على عدم  
 الاستدلال منها ايضا ان الجزم جواز تفعل بعض المعاني المركبة مع الغفلة عن جميع المفردات  
 الخارجية عنه على قياس ما قبل في المطالبية فلا يكون التضمن مستلزما للاستدلال **قال** من التتابع  
 في الصغرى **اقول** وذلك لانك اذا قلت التضمن تابع من حيث يتوابع فان اردت بان التضمن  
 نفس مفهوم التتابع كما يفهم من هذه العبارة لان كاذبا قطعاً عن التضمن فرد من افراد التتابع لا  
 مفهومه وان اردت معنى اخر فلا بد من تصويره حتى تتكلم عليه **قال** ويمكن ان يجاب عنه **اقول**  
 بان قول من حيث يتوابع في قولنا والتابع من حيث يتوابع لا يوجد بدون المتبوع متعلق بالكل  
 اعني لا يوجد لا بالحكم عليه الذي هو التابع حتى يلزم عدم تكرر الاوسط فيصير الكلام هكذا التضمن

بعض من  
 العلم بالاشياء

فقد رقاذا كانت طائفة من الاحوال  
 متساوية ان الاحوال والاشياء كانت  
 متساوية غير في جهة الوصف والموضوع

فقد رقاذا كانت طائفة من الاحوال  
 متساوية ان الاحوال والاشياء كانت  
 متساوية غير في جهة الوصف والموضوع

فقد رقاذا كانت طائفة من الاحوال  
 متساوية ان الاحوال والاشياء كانت  
 متساوية غير في جهة الوصف والموضوع

حاشية على شرح  
 حاشية على شرح







[illegible][illegible]

١١  
 فيلزم ان يكون مره الضارب او واث  
 بوا ايضا ان يكون المرء الآخر من اللفظ المراد  
 لم يصلح لان خبره وحده فهو الاداة **اقول**  
 او الكاف في ضربك والياء في غلام فان شيا  
 دون من عدم صلاحية الاداة لان خبرها و  
 لم يصلح لان خبرها وحدها بنفسها الا اذا  
 او في ضربوا بمعنى سم والكاف في ضربك بمعنى  
 رعا وحدها وليست لفظة مرادفة  
 فيلزم ان يكون مره الضارب او واث  
 بوا ايضا ان يكون المرء الآخر من اللفظ المراد  
 لم يصلح لان خبره وحده فهو الاداة **اقول**  
 او الكاف في ضربك والياء في غلام فان شيا  
 دون من عدم صلاحية الاداة لان خبرها و  
 لم يصلح لان خبرها وحدها بنفسها الا اذا  
 او في ضربوا بمعنى سم والكاف في ضربك بمعنى  
 رعا وحدها وليست لفظة مرادفة

A horizontal strip of a manuscript page, likely from a Persian or Arabic text. It features a row of stylized, calligraphic figures or characters, possibly representing a sequence of events or a decorative border. The figures are rendered in dark ink on a light background. To the right of the strip, there is a small, illegible handwritten note in Persian or Arabic script.



قصيدة الكلية من الصغرى  
وضوء للملح والمصادرة  
وغيرها ما لها قد يصفها



بعضه يبين ان يكون كلمة متصلة واما عن النجاة اياها بالاسماء فلا صور اللفظية وبالجملة كل ما لا يصلح معناه حقيقة  
لان خبره وحده فهو غير القوم اذ اذات سواء كان عند النجاة فعلا كالأفعال الناقصة او اسما كاذوا  
نظايرها وكل ما يصلح لان خبره وحده ولا يصلح لان خبره فهو غير كلمة وان كان عند النجاة من الاسماء  
فقط فلا يكون امتياز الادوات عن احوالها بقدر علمي وامتياز الكلمة عنها بقدر وجودي وعلى الاسم بقدر  
علمي وامتياز الاسم عنها بقدر وجودي **قال** سميعة **اقول** اي مرتبة في السمع ان تسع بعضها قبل  
وبعضها بعد **قال** من الالفاظ والحروف **اقول** اراد بالالفاظ ما يتك من الحروف كزيد قائم والحروف  
ما يقابلها كقولك زيد قائم مركب من ادوات واسم وكل واحد من الحروف واحد ولو اتفق بالالف واللام كلفظ  
لنا ولها للحروف وايضا **قال** ليست **اقول** وذلك لان المادة والهيئة مسموعتان معا **قال** سميعة  
اشارة الى قسمية الاسم بالقياس الى معناه **اقول** جعل من القسمية مخصوصة بالاسم لان انقسام اللفظ  
الى اجزائي والكل انما هو من انصاف معناه بالجزئية والكلمة ومع الاسم من حيث هو معناه صلاح للانصاف بينهما  
فان معنى زيدا فلان حيث هو معناه من مستقل يصلح لاي وصف بالجزئية وكلمة زيد عليه وكذا معنى الانسان يصلح  
لان يوصف بالكلية وكلمة زيد عليه واما الحروف فان معناه من حيث هو معناه ليس من مستقلا صالحا لان حكمه عليه  
اصلا وذلك لان معنى من مثلا هو الابداء المخصوص للمعروف بين الصواب والبقية عا وجو يكون موافقا لما احتجنا  
وموافقة لتعرف حالها فلا يكون بهذا الاعتبار ملحوظا فصلا فلا يصلح لان يكون حكوما بفضلا عن ان يكون  
حكوما عليه وكذا الفعل التام كقرب يضرب مثلا فانه شمل على حدث كالتقرب وعما نسبة مخصوصة بينه وبين  
فاعله وتلك النسبة ملحوظة بينهما على انهما انهما للملاحظة على قياس معنى الحروف وهذا المجموع اعني الحرف مع اللفظ  
بذلك الاعتبار مع غير مستعمل بالغيرية فلا يصلح لان حكمه عليه من حيث هو عا الحرف وحده ما خوذ في مفهومه  
لان الحكم من المعنى المستعمل الذي  
الذي هو المعنى المستعمل الذي  
والعدد من المعنى المستعمل الذي  
والعدد من المعنى المستعمل الذي

الفعل اعني من حيث هو الحرف مع اللفظ بالاعتبار حكوما بام واما باعتبار مجموع معناه فلا يكون  
حكوما عليه ولا حكوما بام اصلا فالفعل انما امتياز عن الحرف باعتبار اشتغال معناه علميا بعلو سنده الى غيره  
خلال الحرف اذ ليس معنى ولا خبره يصلح لان يكون سندا او سندا اليه ولو كانت انصاف هذه المعاني  
فقد عرفت معنى من بلفظ من ثم انظر على قدر علم ان حكم او ب ولا اظن ان يكون في معنى من ذلك وكذا غير  
عن معنى ضرب بلفظ ثم تأمل فيه فانك تجد انك جعلت الحرف سندا الى شيء وقبلا حرك بلفظ او او  
اليه واما مجموع الحرف والنسبة المعبرة بينه وبين غيره فيما لا يصلح حكوما عليه ولا بام وكذا غير من غير  
بلفظ فانك تجده صالحا لان حكمه عليه وبم صلوحا لا يشهد فيه قطعا فظهر ان معنى الاسم من حيث هو معناه  
يصلح للانصاف بالكلية والجزئية والحكم بهما عليه واما معنى الكلمة والاداة من حيث هو معناه علميا فلا يصلح الشئ من  
ذلك اصلا لكن اذا عرفت معنى علميا بالاسم كما يقال معنى ثي او معنى ضرب يصح ان حكمه علميا بالكلية والجزئية  
وبهذا الاعتبار لا يكونان معنى الكلمة والاداة بل معنى الاسم فان قيل بل لكان الاسم صالحا لان ينقسم الى  
والكل المنقسم الى المتواطىء والمشتكك خلافا للكلمة والاداة واما الانقسام الى المشتكك والمنقول فاقسام  
والاحقيقة والمجاز فليحيط بالاسم وحده فان الفعل قد يكون مشتكا كالحق بلغة او جروا فافتدما وعشقين  
بلغة اقبل واذا تدبر وقد يكون منقولا كالفعل وقد يكون حقيقة كقتل اذا استعمل في معناه وقد يكون مجازا كقتل  
ضربا بسدرا ولا تدرك الحرف ايضا يكون مشتكا كمن بين الابداء والتبويض وقد يكون حقيقة كقبي اذا ار  
استعمل بلغة الطرف وقد يكون مجازا كقبي اذا استعمل بلغة على والسم في جريان هذه الانقسامات في الالفاظ  
كلها ان الاشتراك والتقليد والحقيقة والمجاز كلها صفات الالفاظ بالقياس الى معانيها او جميع الالفاظ متساوية  
الاقسام في حكم علميها وتبوا واما الجزئية والكلية المعبرتان في السؤال اولي فهما الحقيقة من صفات معاني الالفاظ  
وهي ان يكون  
او كسرها او  
او كسرها او

عليه صحت  
انما هو من  
تعبير

الاصطلاح  
العرفي والشرعي  
او مع اقسام المنفصل

المشتكك  
والنقل والهندس والمجاز



مطالع في الشفاء الثعلبة

۶  
کتابخانه

و نظايرها او حمل لفظ الحقيقة في الاصل جارته على موصوفات غير مذكورة كما في قوله للمررت بقبيلة بني فلان و جاز

ان يؤخذ من حق الارز لمصلحة الثابت فلا اشكال في التنا، قال فهو مشتبك في مقام اقول معذارة

[illegible]

مصدر راسميا استعمال بمعنى اسم الفاعل ثم نقل من معناه الأصلي الى اللفظ المذكور وقد يوجب بان التثنية جارية

في هذا القطع من معناه الأصلي إلى معنى آخر هو كذا قال ومن الناس من قال فيه خبير بأمورهم

فصل في بيان ما كان عليه من قبل الفتح من الفساد في الدين والادب والسياسة

[illegible]

فما من شيء منها عوم وخصوص من وجه كالحلوه والابيض وآما في الترادف من الموصوف والصفة

المساوية لم حالات ذالكات بالامكان فهو وان كان ماطلا ايضا الا انه ليس في ذلك المعنى بالكلية والى

منشأ الظن في التباين توهم انعكاس الموجبة الكلية كغيرها فلما وجدوا ذلك متبادلا بين متحركين

في الذوات خلقوا ان كل متحدث في الذات متروك وان اذا بطل الظن في المتساويين كان بطلان في الغير

الخير قال لا امان ان يصيح السكوت عليه

يفيد الخاطبة نامة اي يصح السكون عليه فيجعل صفة السكون نفسية للكتابة النامة حتى لا ينقسم

ان المراد بالقائمة القائمة العائدة الى الجديرة التي يحصل للمخاطب من الحكمة انعام فيلزم ان لا يكون

مثل قولنا السماء فوقنا وغيره من الاضداد العلوم **المنها** من المركب المتشام مركباتها والاحصاء  
جوابه يكون

منه الخاطا بيرة جديرة **قال** فلا يكون مستيقا **اول** هذا القبيح من السكوا اوله نوع الهام

لما انزل الله

عبدالمجید



١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠  
 ٢٠١  
 ٢٠٢  
 ٢٠٣  
 ٢٠٤  
 ٢٠٥  
 ٢٠٦  
 ٢٠٧  
 ٢٠٨  
 ٢٠٩  
 ٢١٠  
 ٢١١  
 ٢١٢  
 ٢١٣  
 ٢١٤  
 ٢١٥  
 ٢١٦  
 ٢١٧  
 ٢١٨  
 ٢١٩  
 ٢٢٠  
 ٢٢١  
 ٢٢٢  
 ٢٢٣  
 ٢٢٤  
 ٢٢٥  
 ٢٢٦  
 ٢٢٧  
 ٢٢٨  
 ٢٢٩  
 ٢٣٠  
 ٢٣١  
 ٢٣٢  
 ٢٣٣  
 ٢٣٤  
 ٢٣٥  
 ٢٣٦  
 ٢٣٧  
 ٢٣٨  
 ٢٣٩  
 ٢٤٠  
 ٢٤١  
 ٢٤٢  
 ٢٤٣  
 ٢٤٤  
 ٢٤٥  
 ٢٤٦  
 ٢٤٧  
 ٢٤٨  
 ٢٤٩  
 ٢٥٠  
 ٢٥١  
 ٢٥٢  
 ٢٥٣  
 ٢٥٤  
 ٢٥٥  
 ٢٥٦  
 ٢٥٧  
 ٢٥٨  
 ٢٥٩  
 ٢٦٠  
 ٢٦١  
 ٢٦٢  
 ٢٦٣  
 ٢٦٤  
 ٢٦٥  
 ٢٦٦  
 ٢٦٧  
 ٢٦٨  
 ٢٦٩  
 ٢٧٠  
 ٢٧١  
 ٢٧٢  
 ٢٧٣  
 ٢٧٤  
 ٢٧٥  
 ٢٧٦  
 ٢٧٧  
 ٢٧٨  
 ٢٧٩  
 ٢٨٠  
 ٢٨١  
 ٢٨٢  
 ٢٨٣  
 ٢٨٤  
 ٢٨٥  
 ٢٨٦  
 ٢٨٧  
 ٢٨٨  
 ٢٨٩  
 ٢٩٠  
 ٢٩١  
 ٢٩٢  
 ٢٩٣  
 ٢٩٤  
 ٢٩٥  
 ٢٩٦  
 ٢٩٧  
 ٢٩٨  
 ٢٩٩  
 ٣٠٠  
 ٣٠١  
 ٣٠٢  
 ٣٠٣  
 ٣٠٤  
 ٣٠٥  
 ٣٠٦  
 ٣٠٧  
 ٣٠٨  
 ٣٠٩  
 ٣١٠  
 ٣١١  
 ٣١٢  
 ٣١٣  
 ٣١٤  
 ٣١٥  
 ٣١٦  
 ٣١٧  
 ٣١٨  
 ٣١٩  
 ٣٢٠  
 ٣٢١  
 ٣٢٢  
 ٣٢٣  
 ٣٢٤  
 ٣٢٥  
 ٣٢٦  
 ٣٢٧  
 ٣٢٨  
 ٣٢٩  
 ٣٣٠  
 ٣٣١  
 ٣٣٢  
 ٣٣٣  
 ٣٣٤  
 ٣٣٥  
 ٣٣٦  
 ٣٣٧  
 ٣٣٨  
 ٣٣٩  
 ٣٤٠  
 ٣٤١  
 ٣٤٢  
 ٣٤٣  
 ٣٤٤  
 ٣٤٥  
 ٣٤٦  
 ٣٤٧  
 ٣٤٨  
 ٣٤٩  
 ٣٥٠  
 ٣٥١  
 ٣٥٢  
 ٣٥٣  
 ٣٥٤  
 ٣٥٥  
 ٣٥٦  
 ٣٥٧  
 ٣٥٨  
 ٣٥٩  
 ٣٦٠  
 ٣٦١  
 ٣٦٢  
 ٣٦٣  
 ٣٦٤  
 ٣٦٥  
 ٣٦٦  
 ٣٦٧  
 ٣٦٨  
 ٣٦٩  
 ٣٧٠  
 ٣٧١  
 ٣٧٢  
 ٣٧٣  
 ٣٧٤  
 ٣٧٥  
 ٣٧٦  
 ٣٧٧  
 ٣٧٨  
 ٣٧٩  
 ٣٨٠  
 ٣٨١  
 ٣٨٢  
 ٣٨٣  
 ٣٨٤  
 ٣٨٥  
 ٣٨٦  
 ٣٨٧  
 ٣٨٨  
 ٣٨٩  
 ٣٩٠  
 ٣٩١  
 ٣٩٢  
 ٣٩٣  
 ٣٩٤  
 ٣٩٥  
 ٣٩٦  
 ٣٩٧  
 ٣٩٨  
 ٣٩٩  
 ٤٠٠  
 ٤٠١  
 ٤٠٢  
 ٤٠٣  
 ٤٠٤  
 ٤٠٥  
 ٤٠٦  
 ٤٠٧  
 ٤٠٨  
 ٤٠٩  
 ٤١٠  
 ٤١١  
 ٤١٢  
 ٤١٣  
 ٤١٤  
 ٤١٥  
 ٤١٦  
 ٤١٧  
 ٤١٨  
 ٤١٩  
 ٤٢٠  
 ٤٢١  
 ٤٢٢  
 ٤٢٣  
 ٤٢٤  
 ٤٢٥  
 ٤٢٦  
 ٤٢٧  
 ٤٢٨  
 ٤٢٩  
 ٤٣٠  
 ٤٣١  
 ٤٣٢  
 ٤٣٣  
 ٤٣٤  
 ٤٣٥  
 ٤٣٦  
 ٤٣٧  
 ٤٣٨  
 ٤٣٩  
 ٤٤٠  
 ٤٤١  
 ٤٤٢  
 ٤٤٣  
 ٤٤٤  
 ٤٤٥  
 ٤٤٦  
 ٤٤٧  
 ٤٤٨  
 ٤٤٩  
 ٤٥٠  
 ٤٥١  
 ٤٥٢  
 ٤٥٣  
 ٤٥٤  
 ٤٥٥  
 ٤٥٦  
 ٤٥٧  
 ٤٥٨  
 ٤٥٩  
 ٤٦٠  
 ٤٦١  
 ٤٦٢  
 ٤٦٣  
 ٤٦٤  
 ٤٦٥  
 ٤٦٦  
 ٤٦٧  
 ٤٦٨  
 ٤٦٩  
 ٤٧٠  
 ٤٧١  
 ٤٧٢  
 ٤٧٣  
 ٤٧٤  
 ٤٧٥  
 ٤٧٦  
 ٤٧٧  
 ٤٧٨  
 ٤٧٩  
 ٤٨٠  
 ٤٨١  
 ٤٨٢  
 ٤٨٣  
 ٤٨٤  
 ٤٨٥  
 ٤٨٦  
 ٤٨٧  
 ٤٨٨  
 ٤٨٩  
 ٤٩٠  
 ٤٩١

عالم حاصل من  
الملك والنفوذ وال  
صفات فيكون  
نصفها ملكا وال  
نصفها يكون  
بوجود الملك  
في الملك وال  
الملك وال

كأسماء تزوجت **أ** من معن الآلة والخط لا يصلح أن يكون صفاً **ف**ان قلت **أ** المفسر ونظائره وأما **ف** من

صفات اللفاظ حقيقة لكنها تقسم صفات اخذت للمعاني فان اللفظ اذا كان مشتركاً بين المعاني كانت تلك المعاني

مشركه قطعاً فيلزم من جريان منزله الاقسام في الكلمه والاداءه انصافاً ومعاً بينهما بتلك الصفاة التقنيّة

وقد تبين بطلان ذلك قلت **النفس** سلم اعتبار الصفات المرحمة واعتبار الحكم بها على موصوفاتها

وَأَمَّا الصَّنَاعَاتُ فَتُصْنَعُ فِيهَا الْأَلْبَسُفُ وَالْمَاءُ وَحَالُ النِّقَمِ وَأَذَا رِبْدِ الْأَلْبَسَاتِ الْبَهَاءُ وَالْحِكْمُ يُبَالِغُ فِي

الكلمة والآلة عبر عنهما لا بلفظهما بل بلفظ آخر كما أشرفنا إليه فلما خذ **وقال** من غير أن يلفظ الآلة الأولى

أقول يعني أن المعبر في الأثر أن لا يلاحظ في أحد الوضعين الوضع الآخر سواء كانا في زمان واحد

اولا وسواء كان بينهما مناسبة ولا **قال** الى ذات القوام **الاربع اقوال** **وقال** الى النفس خاصة ثم زمان واحد او لا

ان الذي يقابل الكفر فلا يجزيه ان اقام وان التواخي والمساكنة سوا ذلك فلا يجمعان

أخروا ما ألتدك فقد يكون **فلا معصية** كبرياء السمى كخصال وقد يكون لها حسنة كالحسنات  
لأن التمتع بها يكون له نفعها اجتماعي

وَقَدْ بَيَّنَّا لَهَا جَسَدَ مُحَمَّدٍ وَجَسَدَ خَدِيجَةَ وَجَسَدَ الْإِنْسَانِ وَأَمَّا بَعْلُهَا فَكَانَ كَمَا نَرَاهُ فِي هَذِهِ السَّجَّةِ

المشرك  
الاقرب في زمانك من المؤمنين اعني والمنفعة لهم خيرا او كلفوا واحدا من اهل بيته

كلما في المنقذ او الشكر متغاطان ولا حكمة. وكذا الحال في الحقيقه والمجاز **فال** فانه للحكمة في

اولا ان يقال الحركة تحول الشيء قال في ترتيب الاثر على ما هو مصلوحي العلقة **اقول** كتب الاسيال

عاشرة السقونيا وترتب الحزم على الاسماء **قال** اما الحقيقة فلانها **اقول** جعل لفظ الحقيقة فعيلة بمعنى

الفعول مأخوذة من جن المتعدي بأحد الغنشين حتى أن جعل التأء للنفق من الوصفية الاستمعية كما في الآية

...الحق ...  
...الملك والبرية ...  
...مظفر ماضون ...

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content, featuring various words and phrases.



This image shows a blank, aged, cream-colored page, likely an endpaper or flyleaf of a book. The paper has a slightly textured appearance with some faint smudges and discoloration, particularly along the left edge. There is no text or other markings on the page.



Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, mentioning names and titles.

١٠  
 ١١  
 ١٢  
 ١٣  
 ١٤  
 ١٥  
 ١٦  
 ١٧  
 ١٨  
 ١٩  
 ٢٠  
 ٢١  
 ٢٢  
 ٢٣  
 ٢٤  
 ٢٥  
 ٢٦  
 ٢٧  
 ٢٨  
 ٢٩  
 ٣٠  
 ٣١  
 ٣٢  
 ٣٣  
 ٣٤  
 ٣٥  
 ٣٦  
 ٣٧  
 ٣٨  
 ٣٩  
 ٤٠  
 ٤١  
 ٤٢  
 ٤٣  
 ٤٤  
 ٤٥  
 ٤٦  
 ٤٧  
 ٤٨  
 ٤٩  
 ٥٠  
 ٥١  
 ٥٢  
 ٥٣  
 ٥٤  
 ٥٥  
 ٥٦  
 ٥٧  
 ٥٨  
 ٥٩  
 ٦٠  
 ٦١  
 ٦٢  
 ٦٣  
 ٦٤  
 ٦٥  
 ٦٦  
 ٦٧  
 ٦٨  
 ٦٩  
 ٧٠  
 ٧١  
 ٧٢  
 ٧٣  
 ٧٤  
 ٧٥  
 ٧٦  
 ٧٧  
 ٧٨  
 ٧٩  
 ٨٠  
 ٨١  
 ٨٢  
 ٨٣  
 ٨٤  
 ٨٥  
 ٨٦  
 ٨٧  
 ٨٨  
 ٨٩  
 ٩٠  
 ٩١  
 ٩٢  
 ٩٣  
 ٩٤  
 ٩٥  
 ٩٦  
 ٩٧  
 ٩٨  
 ٩٩  
 ١٠٠







[illegible]

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript. The text is written on aged, yellowed paper and includes phrases such as "الملك على نعمة انى الفرس الاول" and "الملك على نعمة انى الفرس الاول".

وذلك لان المقصود من تلك العلوم تحصيل كمال النفس لا في بقاها في الجزئيات متغيرة  
مبدلة فلا يحصل لها من ادراكها كمال يبقى بقاء النفس ايضا الجزئيات غير منضبطة لكنها لا وعدم الاختصاص

الحمد لله الذي جعل  
العلم نوراً والحق  
مظاناً والدين  
مستقراً والدار  
الآخرة داراً  
التي لا يزول  
عنها النور







لا يكون جزء مشترك خارجا عنه تفصيله الجزاء الذي لا يكون وراؤه جزء مشترك بينهما **قال** وهذا الكلام وقع في البين **اقول** في قوله وربما يقال واما تفصيل المشترك بما ذكره أولا فما لا بد منه

الحقيقى لا يكون مقولا ومحولا على شئ اصلا بل يقال وحمل على الخفاء الكيفية فهو مقول عليه لا مقول به وكذا لا يحمله  
على نفسه لا ينصو رقا اذا بدى الحمل الذى هو النسبة ان يكون بين امرين متغايرين وحمل على غايه يقال  
عمرو زيدا جانا متمنع ايضا واما قوله كذا اذا بدى لا بد فيه من التاويل لان هذا اشارة الى الشخص المعين

فلا يرد بزيادة كل الشخص والافلاجل من **جاء** المعنى بل يرد او لا يرد يوم مسمى بزيادة صاحبه اسم زيد وعلا  
 واما قال من حيث المعنى لان قوله جازا حيث اطلق  
 المعنوم على وان فرض اخضاره في شخص واحد فالمجول ان المعنوم على غيره لا يكون الا **هيا قال** ويقولنا

[illegible]

فلما ذكرنا في كتب الغنوق مشهورا لأمثلة الجارية تسبعا على المنعك المنعدي وأصحابنا الذين ذكروا  
في مباحثهم أمثلة جارية فاوردوا في مباحث الكليات أمثلة من الكلمات المخصوصة وفي ترتيب الأناض والاحاس

كلبات مخصوصة مرتبة في بيوتهم **قال** الجبال قريبا وبعد **اقول** فذوقوا **ان الجحش** ان يكون تمام الحشرك  
بين الملية وبين غيرها فان يكون تمام الحشرك بالتمليس الى كلتيه **يا فاما** الملية فيعيا ولا فالا ولا بد

ان يكون جوابا عن الحاطية وجميع من ركنها فيه فيكون الجواب عن الحاطية وعن بعض من ركنها فيه  
هو الجواب عنها وعن جميع ما يشركها فيه وهذا يسير حتى قويا والثاني ان المعنى ما لا يكون تمام المشرك الا اذا  
كان مع الجواب كخبره ان بالترتيب من الاشارة الى

وَمِنْ بَعْضِ بَشَائِكُمْ فِيهِ غَيْرُ الْجُزْءِ اعْتِنَا بِالْجُزْءِ بَعْضُ الْآخِرِ وَسَمِعِي مَزَاجَ تَعْدِيدِهَا وَالضَّابِطَةَ فِي مَعْرِفَةِ مَوَاقِفِ الْبَعْدِ



عقل  
و عنوان قال ان المصنف قد وضع هذا الجواب  
على ما ذكره من ان المصنف قد وضع هذا الجواب  
على ما ذكره من ان المصنف قد وضع هذا الجواب

[illegible]

افان ثبت لا حظ خصوصية  
الاعتبار عموم وجعلته مشاركا  
في نوع اخذ دون تمام المشترك  
يكون تمام المشترك موجودا في النوع  
النوع ويكون بعض تمام المشترك  
تماما لبعض النوع فلا يصدق عليه  
بعض تمام المشترك

مستور لم نذكر الله مستوركم  
فأما بعد أيتها فرخ طائرنا شكرا  
بإلهنا المستور

و زان يكون تمام المشدك سينا لان خلاف  
 هناك تمام مشدك هو بعضه و جزءه فهو  
 و من نوع مابين له او يكون مشدك بقا لاول  
 ما بينهما فيكون فصلا الجاهية الى هو تمام  
 عن ما يكون مشدك ما بين تمام المشدك و بين  
 من الماهية و ذلك النوع المابين لتام المشدك  
 كل النوع مابين للماهية ايضا فلا بد ان يكون  
 نو ك ثا ن و لا يجوز ان يكون هو تمام المشدك

شترک الاول مباین له فلو وجد فيه لکانه  
یکون مباینه فاندفع بذکره کن تمام الشکر  
ذا قبل ان بعض تمام المشتک فی الزی کما  
کالثانی و بین نوع مباین له اولاً و ثانياً  
الاول اما ان یکون تمام المشتک بین  
المشتک الثانی و هو خلاف المفروض کما  
که فہنا ک تمام مشتک ثالثاً <sup>فان بعض</sup> ان علی  
بان یکون بازاء الحارثینہ نوعان متباينین

المباين اول



في النوع الواحد لا يكون  
الاشياء في النوع الواحد  
الاشياء في النوع الواحد

المذكور في النوع الآخر ويكون الجزء الذي هو بعض تمام المشترك موجودا في كل نوع من النوعين وليس كل واحد من تاي المشترك فلا يكون فصل جنس ومنه الاعتراض مما لا يقع له الا اذا ثبت انه لا يجوز ان يكون لما عليه واحدة جنسا في لا يكون احداهما جزء للآخر ولم يثبت في ذلك الدليل والتشكيك بدليل آخر ويوان يقال جزء الماشية اذ لم يكن مشترك بينهما وبين نوع مائى الانواع الماشية لها مائى لان لا يكون مشترك بينهما وبين نوع مابين كان غير الماشية جميع الماشيات واما ان يكون مشتركا بينهما وبين غيرها فليكن مشترك بينهما وبين نوع مابين كان غير الماشية جميع الماشيات واما ان يكون مشتركا بينهما وبين غيرها فليكن مشترك بينهما وبين نوع مابين كان غير الماشية جميع الماشيات واما ان يكون مشتركا بينهما وبين غيرها فليكن مشترك بينهما وبين نوع مابين كان غير الماشية جميع الماشيات

في النوع الواحد لا يكون  
الاشياء في النوع الواحد  
الاشياء في النوع الواحد

في النوع الواحد لا يكون  
الاشياء في النوع الواحد  
الاشياء في النوع الواحد

في النوع الواحد لا يكون  
الاشياء في النوع الواحد  
الاشياء في النوع الواحد

في النوع الواحد لا يكون  
الاشياء في النوع الواحد  
الاشياء في النوع الواحد

ذاتيا او عرضيا فصلا في باب باي فصل اريد قويا كان او بعيدا كانا في واحد والاشياء وقابل للابعاد وان جاب بالخاصة ايضا واذا قيل اي شئ هو جوده لم يصح الجواب بالخاصة وصحبا لفصول المذكورة كلها وكذا اذا قيل اي جوده هو في ذاته صح الجواب بجميع تلك الفصول واما اذا قيل اي جسم هو في ذاته لم يصح الجواب الا بالابعاد القابل للابعاد واذا قيل اي جسم تام هو في ذاته لم يصح الجواب بالقابل والاشياء ايضا واذا قيل اي حيوان هو في ذاته تعين الناطق للجواب **قال** كما عليه الجنس العالي والفصل الاخير **قال** انما مثل بهما لا يمنع تركهما من الجنس والفصل معا والاشياء وان لم يمنع ترك العالي والفصل من الجنس **لم** يكن الجنس العالي ولا الفصل الاخير فصلا اخيرا فاذا تذكرتهما من اجزاء وجب ان يكون تلك الاجزاء متساوية لهما **قال** وانما عجز القرب والبعد **قال** اعترض عليه بان قواعد الفن شاملة للمفهوم ما كان سواها كانت تحققة الوجود او لا فلا يكون لحق الوجود مقتضيا لتخصيص به فالصواب ان يقال ان انقسام الى القرب والبعد لا يتصور في الفصول المبررة عن المشاركات الوجودية فان الماشية اذا تذكرت من امرين متساويين كان بينهما كل واحد منهما لما عليه كثر الاخر لها فلا يمكن عده بعضا قريبا وبعضا بعيدا فلذلك خص اعتبار الانقسام الى القرب والبعد بالفصول المميزة عن المشاركات الجنسية ويورد عليه ان الانقسام اليها يتصور في تلك الفصول ايضا فانها اذا فرضنا ما عليه مركبة من جنس وفصل وفرضنا ذلك الجنس مركبا من امرين متساويين كان كل واحد من امرين متساويين فصلا غيرا لذلك الجنس عن جمع المشاركات الوجودية وبعبارة اخرى الماشية عن بعض المشاركات الوجودية فتدور احوال الفصول المبررة عن المشاركات الوجودية مختلفة بالتميز فيمكن ان يقال الفصل

في النوع الواحد لا يكون  
الاشياء في النوع الواحد  
الاشياء في النوع الواحد

في النوع الواحد لا يكون  
الاشياء في النوع الواحد  
الاشياء في النوع الواحد

في النوع الواحد لا يكون  
الاشياء في النوع الواحد  
الاشياء في النوع الواحد

في النوع الواحد لا يكون  
الاشياء في النوع الواحد  
الاشياء في النوع الواحد

في النوع الواحد لا يكون  
الاشياء في النوع الواحد  
الاشياء في النوع الواحد

في النوع الواحد لا يكون  
الاشياء في النوع الواحد  
الاشياء في النوع الواحد



[illegible]

المميز للمادة عما يشترك في الوجود ان ميزنا عن جميعها فهو فصل قريب وان ميزنا عن بعضها فهو فصل  
بعضها فالاولى الاقتصار على ما ذكره الشارح فان تحقق الوجود يقتضي زيادة الاعتبار فربما يقتضيه اثنا وبيني  
بعض المباحث عما ذكره فكان معرفته ماعداه على المقايسة واما التوقيفات فالاولى بها فتعولها لكل قال  
فانه من مطارح الازكياء **اقول** يعني ان الاستدلال على امتناع وجود المادة المركبة من امرين متساويين  
مما يطبقه الازكياء فيها بينهم ويطرحون عليه افكارهم اي طعن المباحث الدقيقة التي يعترض بها الازكياء واولا يكون كقولك

موضوع لتقويتها وادفعها ووقع في ما تجرح الاوكياء ووقع في الخطا كما في نزلة فيها  
اقدام اذ هانهم والمقصود من الاشارة الى ما كان في الدليلين على الاستماع المذكور من الاشارة الى ما في  
الاول فبان يقال لا لزوم وجوب احتياج بعض اجزاء الساطية الحقيقة الى البعض الخارج في الاجزاء  
الاحتياج

الخارجية الميزة في الوجود العيني واما في الاجزاء المحمولة فلا لا فها اجزاء، واما في الوجود  
الخارجي قطعاً وبأن يتأجل اجزاء احتياجاً إليها الى الاخر من جهتين مختلفتين فلا يلزم دوراً واما ايضا ان يتأجل  
احدهما الى الاخر بدون العكس لا محذور في ذلك اذ لا يلزم من التساوي في الصلوق التساوي في الحقيقة  
فما زال يكونا مختلفين في الماهية فلا يلزم من الاحتياج من احد الطرفين دون الاخر ترجيح بل يلزم  
تساويهما في الحقيقة

واما الزيل الكافان بقا لانها ران احد الجولين يصدق عليه ذات الجود وان الجود خارج  
عنه واما قوله فلا يكون العارض بتمامه عارضا وانما قلنا استحالة معنونه فان العارض للشيء بمعنى  
الخارج عنه المحمول عليه لا ان يكون خارجا عنه لجميع اجزاء فاقول الانسان اذا قيل في الناطق  
لم يكن عينيه ولا جوده بل خارجا عنه وليس بتمامه خارجا عنه نعم العارض للشيء بمعنى القابلية للجود  
ان لا يكون بتمامه عارضا له وبين المعنيين بكون بعيدا كالفردية للثلاثة اقول وقوله كالكتاب بالفعل

[illegible][illegible]

لا يمتنع وتوكله السواد **المتساوي** المشهورة في عبادتهم والامثلة المطابقة من القوة والكاتب  
بالفعل والاسود دون الفردية والكتابة والسواد لان الكلام في الكل الخاوي عن مطابقة افراد فلا بد  
ان يكون محمولا على تلك المطابقة وافرادها كنههم متساووا فذكر وامبدء المحمول بدل اعتقادهم المتعالم  
من سياق الكلام على ما هو المقصود منه وقس على ما ذكرنا سابقا من تساويها من الامثلة الكليات  
**قال** فان ما يمتنع انك كنه عن الالهية في الجملة اما ان يمتنع انك كنه عن الالهية من حيث الالهية  
او يمتنع انك كنه عن المطابقة من حيث **قوله** قبل عليه ان قوله في الجملة ان كان متعلقا بقوله يمتنع

كان المعنى اللازم ما ينتج في الجملة انفكاكه عن الماطية وحيث يدخل في اللازم كل عوض مفاد في اذا لابد  
 ان على بعد تركه من معنى الكلام ان اللازم ما ينتج في الجملة  
 للبطون للماطية من علة فاذا اعتبرت تلك العلة كان ذلك العارض منتج الانفكاك عن الماطية  
 ان يكون ذلك العارض من الماطية منتج الانفكاك في الجملة  
 في تلك الحالة وان كان متعلقا بالماطية على ما نعلم لم يكن له معنى أصلا الا ان يقال المراد به الماطية من  
 ان في حاله اعتبار وانفكاكه  
 تفيد شي غير علة ان الماطية من غير تعييد شيء على الماطية من حيث هي على كلف فيقسم الى الماطية الموجودة  
 ان ان الاستفهام في هذا المقام لا يترك  
 والماطية من حيث هي على فلا ولا ان يقال المراد بالماطية في تعريف اللازم الماطية الموجودة فاللازم  
 ما ينتج انفكاكه عن الماطية الموجودة وما ينتج انفكاكه عن الماطية الموجودة اما ان ينتج انفكاكه

عن الماطية من حيث متى ولا يتنسخ فالاول لازم الماطية وهو الذي يلزمها مطلقا اي في الزمن  
والخارج معا والثاني لازم الوجود اي لازم الماطية الموجودة اي في الخارج محققا او مقدر  
قال ولو قال اللازم اه **اقول** ان عالم يعقل المصنوع ذلك لانه قسم الكل بالقياس الى ماطية افراده بثلاثة اقسام  
احد ان يكون الكل نفسا للماطية وثانيها ما يكون جزءا لها وثالثها ما يكون خارجا عنها فلا قسم جزء  
الماطية بالنسبة اليها **الحسن** وفصل ارا دين ينقسم الكل الخارج عن القياس الى اللازم والغير اللازم

عن مارية افواه  
انهم يقولون ان الشايد ان يمتنع  
الملككم عن الماطية او لا يمتنع اه

الحمد لله الذي جعل العلم نورا  
للنفس والهدى للقلوب



१

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰

والجسم من ارا حصر لازم الماهية في البين وغيره وجب ان لا يعبر في مفهوم غير البين الاحجاب الى الواسط بل يكتفى  
بمفهومه في نفسه كقولنا نور الشمس  
ومو اللام الغير البين كقولنا  
والجسم من ارا حصر لازم الماهية في البين وغيره وجب ان لا يعبر في مفهوم غير البين الاحجاب الى الواسط بل يكتفى  
بمفهومه في نفسه كقولنا نور الشمس  
ومو اللام الغير البين كقولنا

بل يجوز ان لا يكون لازم الماضية بحيث يلزم من تصورهما الجزم باللزوم بينهما وان لا يكون كذلك ففتح الانفسا  
والاين الماضية  
والاين الماضية

الملاحية  
الملاحية

جلالہ مولانا محمد رفیع الرحمن



١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠  
 ٢٠١  
 ٢٠٢  
 ٢٠٣  
 ٢٠٤  
 ٢٠٥  
 ٢٠٦  
 ٢٠٧  
 ٢٠٨  
 ٢٠٩  
 ٢١٠  
 ٢١١  
 ٢١٢  
 ٢١٣  
 ٢١٤  
 ٢١٥  
 ٢١٦  
 ٢١٧  
 ٢١٨  
 ٢١٩  
 ٢٢٠  
 ٢٢١  
 ٢٢٢  
 ٢٢٣  
 ٢٢٤  
 ٢٢٥  
 ٢٢٦  
 ٢٢٧  
 ٢٢٨  
 ٢٢٩  
 ٢٣٠  
 ٢٣١  
 ٢٣٢  
 ٢٣٣  
 ٢٣٤  
 ٢٣٥  
 ٢٣٦  
 ٢٣٧  
 ٢٣٨  
 ٢٣٩  
 ٢٤٠  
 ٢٤١  
 ٢٤٢  
 ٢٤٣  
 ٢٤٤  
 ٢٤٥  
 ٢٤٦  
 ٢٤٧  
 ٢٤٨  
 ٢٤٩  
 ٢٥٠  
 ٢٥١  
 ٢٥٢  
 ٢٥٣  
 ٢٥٤  
 ٢٥٥  
 ٢٥٦  
 ٢٥٧  
 ٢٥٨  
 ٢٥٩  
 ٢٦٠  
 ٢٦١  
 ٢٦٢  
 ٢٦٣  
 ٢٦٤  
 ٢٦٥  
 ٢٦٦  
 ٢٦٧  
 ٢٦٨  
 ٢٦٩  
 ٢٧٠  
 ٢٧١  
 ٢٧٢  
 ٢٧٣  
 ٢٧٤  
 ٢٧٥  
 ٢٧٦  
 ٢٧٧  
 ٢٧٨  
 ٢٧٩  
 ٢٨٠  
 ٢٨١  
 ٢٨٢  
 ٢٨٣  
 ٢٨٤  
 ٢٨٥  
 ٢٨٦  
 ٢٨٧  
 ٢٨٨  
 ٢٨٩  
 ٢٩٠  
 ٢٩١  
 ٢٩٢  
 ٢٩٣  
 ٢٩٤  
 ٢٩٥  
 ٢٩٦  
 ٢٩٧  
 ٢٩٨  
 ٢٩٩  
 ٣٠٠  
 ٣٠١  
 ٣٠٢  
 ٣٠٣  
 ٣٠٤  
 ٣٠٥  
 ٣٠٦  
 ٣٠٧  
 ٣٠٨  
 ٣٠٩  
 ٣١٠  
 ٣١١  
 ٣١٢  
 ٣١٣  
 ٣١٤  
 ٣١٥  
 ٣١٦  
 ٣١٧  
 ٣١٨  
 ٣١٩  
 ٣٢٠  
 ٣٢١  
 ٣٢٢  
 ٣٢٣  
 ٣٢٤  
 ٣٢٥  
 ٣٢٦  
 ٣٢٧  
 ٣٢٨  
 ٣٢٩  
 ٣٣٠  
 ٣٣١  
 ٣٣٢  
 ٣٣٣  
 ٣٣٤  
 ٣٣٥  
 ٣٣٦  
 ٣٣٧  
 ٣٣٨  
 ٣٣٩  
 ٣٤٠  
 ٣٤١  
 ٣٤٢  
 ٣٤٣  
 ٣٤٤  
 ٣٤٥  
 ٣٤٦  
 ٣٤٧  
 ٣٤٨  
 ٣٤٩  
 ٣٥٠  
 ٣٥١  
 ٣٥٢  
 ٣٥٣  
 ٣٥٤  
 ٣٥٥  
 ٣٥٦  
 ٣٥٧  
 ٣٥٨  
 ٣٥٩  
 ٣٦٠  
 ٣٦١  
 ٣٦٢  
 ٣٦٣  
 ٣٦٤  
 ٣٦٥  
 ٣٦٦  
 ٣٦٧  
 ٣٦٨  
 ٣٦٩  
 ٣٧٠  
 ٣٧١  
 ٣٧٢  
 ٣٧٣  
 ٣٧٤  
 ٣٧٥  
 ٣٧٦  
 ٣٧٧  
 ٣٧٨  
 ٣٧٩  
 ٣٨٠  
 ٣٨١  
 ٣٨٢  
 ٣٨٣  
 ٣٨٤  
 ٣٨٥  
 ٣٨٦  
 ٣٨٧  
 ٣٨٨  
 ٣٨٩  
 ٣٩٠  
 ٣٩١  
 ٣٩٢  
 ٣٩٣  
 ٣٩٤  
 ٣٩٥  
 ٣٩٦  
 ٣٩٧  
 ٣٩٨  
 ٣٩٩  
 ٤٠٠  
 ٤٠١  
 ٤٠٢  
 ٤٠٣  
 ٤٠٤  
 ٤٠٥  
 ٤٠٦  
 ٤٠٧  
 ٤٠٨  
 ٤٠٩  
 ٤١٠  
 ٤١١  
 ٤١٢  
 ٤١٣  
 ٤١٤  
 ٤١٥  
 ٤١٦  
 ٤١٧  
 ٤١٨  
 ٤١٩  
 ٤٢٠  
 ٤٢١  
 ٤٢٢  
 ٤٢٣  
 ٤٢٤  
 ٤٢٥  
 ٤٢٦  
 ٤٢٧  
 ٤٢٨  
 ٤٢٩  
 ٤٣٠  
 ٤٣١  
 ٤٣٢  
 ٤٣٣  
 ٤٣٤  
 ٤٣٥  
 ٤٣٦  
 ٤٣٧  
 ٤٣٨  
 ٤٣٩  
 ٤٤٠  
 ٤٤١  
 ٤٤٢  
 ٤٤٣  
 ٤٤٤  
 ٤٤٥  
 ٤٤٦  
 ٤٤٧  
 ٤٤٨  
 ٤٤٩  
 ٤٥٠  
 ٤٥١  
 ٤٥٢  
 ٤٥٣  
 ٤٥٤  
 ٤٥٥  
 ٤٥٦  
 ٤٥٧  
 ٤٥٨  
 ٤٥٩  
 ٤٦٠  
 ٤٦١  
 ٤٦٢  
 ٤٦٣  
 ٤٦٤  
 ٤٦٥  
 ٤٦٦  
 ٤٦٧  
 ٤٦٨  
 ٤٦٩  
 ٤٧٠  
 ٤٧١  
 ٤٧٢

ووضعت اسماها يا بازيها **اقول** كي صدر في ذلك الشيخ الرئيس بوعلي في مباحث الخ في كتاب الشفاء **قال**  
فليكن في معنى حدود **اقول** اي هذه التعريفات التي هي تفاصيل تلك المفهوم ما التي وضعت الاسماء  
بانها هي حدود الاسمية للكليات لا رسوما اسمية لها نعم لو كانت تلك الاسماء موضوعات لمفهومها  
اخر ملزومات متساوية لهذه المفهوم المذكورة في هذه التعريفات لكانت رسوما اسمية لها  
لاحد ود اسمية لها **قال** وفي تحليل الكليات **اقول** قد سبق الزم بتساخون فيذكر كون النطق مثلا  
ويريدون به الناطق مثلا والمقصود ان في ذلك تلك المسماحة بتبنيها على تلك التي تدعى **قال** لا يصدق على  
افراد الانسان بالمواطاة **اقول** بل النطق يصدق بصدق على افرادة اعني نطق زيد وعمر ونطق  
خالد بالمواطاة فيكون كليا بالقياس اليها واما بالقياس الى افراد الانسان فلا يكون كليا لعدم  
صدقه عليها بالمواطاة بل بالاشتقاق نعم اذا اشتق منه الناطق او كرسح ذو كان ذلك المشتق  
او المركب كليا بالقياس الى افراد الانسان لصدقه عليها بالمواطاة وقس عليه الضحك والمشي في نظائر  
وبعضهم جعل الحمل ثلثة اقسام حمل الخطاة وحمل الاشتقاق وحمل التركيب ولما كان مؤدي  
الاخرين شيئا واحدا كان جعلهما قسما واحدا في من جعلهما قسمين **قال** فيكون اقسام الكليات  
**اقول** مثلا في غايه الظهور لان المقسمين ان يكون مجعلا في كل واحد من اقسامه واللازم اذا قسم  
الخاصة والعرض العام فالقسمان اللذان هما الخاصة والعرض العام كانا لازمين والمفارق  
ايضا اذا قسم اليها كان القسمان اللذان هما الخاصة والعرض العام مفارقين فالخاصة  
والعرض العام اللذان وقعا قسمين للآزم غير الخاصة والعرض العام اللذين وقعا قسمين للمفارقة  
فيكون اقسام الكل الخارج عن الما مئة اربعة اقسام على مقتضى تقسيم ومن اراد حصره في قسمين **جواب**

[illegible]



التي هي الكل والكل تحت اوجه الاول الكل معتبر الى سعة اجزائه بخلاف الثاني  
الكل اجزاء الكل منه كلاف جرات الكل الثالث الكل تحت تاخره في الوجود  
عن جميع اجزائه والكل لا يميزه ذلك الرابع الكل مؤخر من الاجزاء بخلاف الثاني  
الكل لا يحل على جراته حمل المواطة والكل يحل على جراته

هذا هو المقصود من قوله  
الكل تحت اوجه الاول  
الكل معتبر الى سعة اجزائه  
بخلاف الثاني  
الكل اجزاء الكل منه  
كلاف جرات الكل  
الثالث الكل تحت تاخره  
في الوجود عن جميع  
اجزائه والكل لا يميزه  
ذلك الرابع الكل مؤخر  
من الاجزاء بخلاف الثاني  
الكل لا يحل على جراته  
حمل المواطة والكل  
يحل على جراته

عليه ان يقسمه ولا الى الخاصة والعرض العام لا الى اللازم والمفارق ثم يقسم كل واحد منهما الى اللازم والمفارق  
فيظهر ان الحصار والكل في خمسة اقسام وقد يعترض عن جانب الحصار ان يقال ان اللازم انقسم الى الخاصة  
والعرض العام باعتبار الاختصاص بامية واحدة وعدم الاختصاص بها والمفارق انقسم الى هذا  
الاختصاص ايضا فليعلم ان مفهوم الخاصة في اللازم والمفارق ما يخص بامية واحدة وان مفهوم العرض  
العام فيها لا يخص بامية واحدة وبغيره فافهم رجع محصول الاقسام الاربعة الى معينين مطلقين  
يوجد كل واحد منهما في اللازم والمفارق فصار الكل الخارج مخصصا فيهما فان لاحظنا هذا من  
التقسيم كان الاقسام اربعة فان لاحظنا محصل تلك الاقسام رجعت الى الاثنين والشاذ  
نظرا الى الظاهر فمفهوم صميم التوزيع والمص كان نظرا الى زيادة الاقسام في الماهية فلهذا فرغ على  
تقسيم الاختصاص في خمسة **قال الفصل الثالث** في مباحث الكلي والجبرتي **اقول** ذكر الجبرتي  
منها على سبيل التبعيد او قد سبق الاشارة الى ان ليس صاحب هذا الفن غرض متعلق بالجزئيات فلا  
له عن احوال الجزئيات لكن يقصده مفهومه اعني الحقيقي الذي مضى والاضافي الذي سذكره وبتبيين النسبة  
بين مفهومه تيمنا للمصوبور وبما بين النسبة بين الاضافي والكلي ايضا فوضعا للتصوير **قال**  
ان يكون متمتع الوجود في الخارج او يمكن الوجود فيه **اقول** هذا الامكان هو الامكان العام مفقودا  
جانب الوجود فنبينا بل المتمتع كما ذكره وبتبنا والواجب كما سذكره اعني قوله والاولى كالدراي  
تخ فلا يخفى ان يقال ان اراد بالامكان الامكان العام كان متمتعا ولا يتمتع بالمعاطلة وان اراد الامكان  
الخاص فلا يندرج تحت الواجب فالخاص ان الكلي ما معدوم في الخارج ومفهومه ان متمتع الوجود فيه  
او يمكن الوجود فيه والامكان هو مفهومه في الخارج ومفهومه ان متمتع الوجود فيه **قال**

هذا هو المقصود من قوله  
الكل تحت اوجه الاول  
الكل معتبر الى سعة اجزائه  
بخلاف الثاني  
الكل اجزاء الكل منه  
كلاف جرات الكل  
الثالث الكل تحت تاخره  
في الوجود عن جميع  
اجزائه والكل لا يميزه  
ذلك الرابع الكل مؤخر  
من الاجزاء بخلاف الثاني  
الكل لا يحل على جراته  
حمل المواطة والكل  
يحل على جراته

هذا هو المقصود من قوله  
الكل تحت اوجه الاول  
الكل معتبر الى سعة اجزائه  
بخلاف الثاني  
الكل اجزاء الكل منه  
كلاف جرات الكل  
الثالث الكل تحت تاخره  
في الوجود عن جميع  
اجزائه والكل لا يميزه  
ذلك الرابع الكل مؤخر  
من الاجزاء بخلاف الثاني  
الكل لا يحل على جراته  
حمل المواطة والكل  
يحل على جراته

هذا هو المقصود من قوله  
الكل تحت اوجه الاول  
الكل معتبر الى سعة اجزائه  
بخلاف الثاني  
الكل اجزاء الكل منه  
كلاف جرات الكل  
الثالث الكل تحت تاخره  
في الوجود عن جميع  
اجزائه والكل لا يميزه  
ذلك الرابع الكل مؤخر  
من الاجزاء بخلاف الثاني  
الكل لا يحل على جراته  
حمل المواطة والكل  
يحل على جراته

السيارة وكما سبق في الناطقة **اقول** هذا ان للكلي المتناسي الافراد غير متناسي الافراد  
وما وقع في المتن من الكواكب السبعة السيارة والنفس الناطقة فثالثان لافراد الكليتين المذكورتين **قال**  
على من ذهب بعض **اقول** معنى على من ذهب من قال يقوم العالم فان المعنى المجردة عن الابدان غير متناظرة  
المعنى المجردة فان لو كان المفهوم من احد **اقول** كالحول والكل اذا ظهر التفاضل بين مفهوميهما  
ظهر التفاضل بين كل منهما ومن مجموع المركب منهما ايضا والخاصة ان مفهوم الحول لا يغني عن العالم  
لا بعد التام الحاصل المتحرك بالارادة امر بوضعية العقل حالة اعتبارية شئ كونه غير مانع من الشركة  
ونسبة هذا العارض المسمى بالكلي الى ذلك المخصوص في العقل كسببية البياض العارض للثوب في الخارج  
البيضاء اشتق من البياض الابيض المحمول بالمواطة على الثوب كان متناك معروض هو الثوب و  
عارض هو مفهوم الابيض ومجموع مركب من المعروض والعارض كذلك اذا اشتق من الكلي  
الكلي المحمول بالمواطة على الحيوان كان متناك ايضا معروض هو مفهوم الحيوان وعارض هو مفهوم  
الكلي ومجموع مركب من المعروض والعارض وكان مفهوم الابيض من حيث هو ليس بمفهوم  
الثوب ولا جزء له بل هو مفهوم خارج عنه صالح لان يحمل على الثوب ومع غيره كذلك مفهوم  
الكلي ليس بمفهوم الحول ولا جزء له بل هو مفهوم خارج عنه صالح لان يحمل على الحول ومع غيره  
من المفهوم التي تعرضها الكلي في العقل **قال** فالاول **اقول** معنى مفهوم الحيوان من حيث هو  
قبل عليه اذا كان مفهوم الحيوان من حيث هو طبيعيا فعلى هذا القياس اذا قلت كالحول **قال**  
مفهوم الحول من حيث هو طبيعيا فافرق اذن بين مفهوم الكلي الطبيعي ومفهوم الجنس  
الطبيعي فالصواب ان مفهوم الحيوان من حيث هو معروض لمفهوم الكلي اوصاح كونه معروضا لكل طبيعي  
جبران

هذا هو المقصود من قوله  
الكل تحت اوجه الاول  
الكل معتبر الى سعة اجزائه  
بخلاف الثاني  
الكل اجزاء الكل منه  
كلاف جرات الكل  
الثالث الكل تحت تاخره  
في الوجود عن جميع  
اجزائه والكل لا يميزه  
ذلك الرابع الكل مؤخر  
من الاجزاء بخلاف الثاني  
الكل لا يحل على جراته  
حمل المواطة والكل  
يحل على جراته

هذا هو المقصود من قوله  
الكل تحت اوجه الاول  
الكل معتبر الى سعة اجزائه  
بخلاف الثاني  
الكل اجزاء الكل منه  
كلاف جرات الكل  
الثالث الكل تحت تاخره  
في الوجود عن جميع  
اجزائه والكل لا يميزه  
ذلك الرابع الكل مؤخر  
من الاجزاء بخلاف الثاني  
الكل لا يحل على جراته  
حمل المواطة والكل  
يحل على جراته

هذا هو المقصود من قوله  
الكل تحت اوجه الاول  
الكل معتبر الى سعة اجزائه  
بخلاف الثاني  
الكل اجزاء الكل منه  
كلاف جرات الكل  
الثالث الكل تحت تاخره  
في الوجود عن جميع  
اجزائه والكل لا يميزه  
ذلك الرابع الكل مؤخر  
من الاجزاء بخلاف الثاني  
الكل لا يحل على جراته  
حمل المواطة والكل  
يحل على جراته



[illegible]







سألتها الطرفين والموجبة السالبة الطرفين لا يفيض وجود الموضوع بخلاف المحذولة الطرفين وقد حقق ذلك  
في موضوعه وانما ايضا ان كل شخص اذا لم يكن المتساويان في شأنتين لجميع الاشياء ذمنا وخارجا  
فان نقضيهما ج بصدق ان ما موجود اما خارجي او ذاتي فقيم البرهان بلا اشتباه لا يقال يلزم تحصيل  
التوازي والنقض يفيض تعديلا لانا نقول نعيمنا انما هو محسب المحاصد وليس لنا زيادة غرض في معرفة وجود الموضوع  
احوال نقايق لا موز العارمة اذ ليس في العلوم الحكمة قضية موضوعها واحمولها نقض لا موز  
الاشارة وهذا الفن انه لشك العلوم فلا مأس خارجا عن قواعده بل اعتبارا بما يوجب اختلا لا حصص  
النسبة موز في تساوي نقض المتساويين كما ذكرنا انما في كون نقض الاخص اعني نقض الاعم  
الجزء ذكرنا واضلا في هذا الاختلا يوجب كلفات بعدة **قال** اما الاولى فلا نلوم بصدق نقض الاخص  
على كل ما صدق عليه نقض الاعم لصدق عين الاخص على بعض ما يصدق عليه نقض الاعم **اقول**  
فبدر عليه الاعتراض المورد على نقض المتساويين كما اشتراط اليد فاذا قلت لولم يصدق كل الاشياء  
لان ان يصدق بعض الاشياء بلا انسان فليزم صدق بعض الاشياء ان ان يقال  
ان السالبة المحذولة المحول اعني الموجبة المحصلة المحول فلا يستلزم ما كما مد وان تسكت بان  
الان مثلا نقض المتساويين فاذا لم يصدق احد على شئ صدق الاخر الا لا ارتفاع النقض  
وبما عرفت من ان نقض مفهوم في نقضه بغير نقضه باعتبار صدقه والخلص من قائل **قال** فصدق  
الاخص على كل الاعم بغير نقض **اقول** يقع على طبق القدماء ومن ان لكل نقض المحول موضوعا وسلم القول و  
نقض الموضوع محولا فان الموجبة الكلية تنعكس على عده الطريقة والاشكال المذكور متوجه عليه نقض المدعى  
ايضا فان قولنا كل شئ ممكن بالامكان العام موجبة كلية ولا يصدق عكسها موجبة كلية ولا جزئية

على كل لسان لاطف وكر لا لاف

الذين من الافاضل ان  
الذين من الافاضل ان  
الذين من الافاضل ان

لعدم الموضوع ودفعه ما عرفنا قلت عكس النقض على هذه الطريقة ما لم يعمل المص كما سئنا كيف  
يستدل على انبثاق ادعاءه وايضا الاستدلال برهان ما لم يبين بعد واجيب بان الشارح نظر الى  
الواقع وموصي تلك الطريقة ولم يكف ايضا بغير النقض في الاستدلال بل استدلالا بغير التمسك عند  
المص ايضا واما قوله من بيان ما لم يبين بعد جوابه ان العكس المذكور قرب من الطبع بكيفية ان يشبه  
**قال** تسامح **اقول** اجيب بان المدعى كون نقض الاعم مطلقا اخص مطلقا من نقض الاخص وما جعله  
من الدليل متوقف ومعرفة المدعى لا غنية فحصوله استدل بالثبوت المدعى ثبوت المدعى واما  
بعده استدلال على ثبوت المدعى لا يخفى عليك ان المقصود تفصيل المدعى الى الجديين ليستدل على  
كل واحد منهما على حدة فلا و ان جعل نفسه اليه وبغال اي يصدق نقض الاخص على كل ما صدق  
عليه نقض الاعم من غير عكس في الكلام تسامح جعل النقض منزلة جزء الدليل **قال** واما قيد  
التباين **اقول** حاصله ان لو اخلق التباين ولم يقيد بكل شئ لم يلزم من ثبوت التباين بين نقض  
امر من بينهما عموم من وجه ثبوت المدعى وموان **لي** بين ذلك النقضية عموم اصلا لا مطلقا  
لان وجه الاحتمال ان يكون ذلك التباين الثابت بينهما بنينا جزئيا وانه مجامع العموم من وجه  
لان احد فرد يقال فييدخ الاشكال **اقول** المدعى انتفاء لزوم العموم وثبوت العموم في محل واحد  
لا ينافي انتفاء لزوم كذا ان لا يثبت العموم في محل آخر فلا يكون العموم لازما للنقضية المذكورة  
قطعا **قال** ونقول اه **اقول** ان نسبة العموم بين نقضيهما دعوى موجبة كلية فاذا  
اورد هناك السلب كان دفعا لا يثبت الكل فيكون سالبة جزئية وصدقها لا ينافي صدق الموجبة  
الجزئية **قال** فاعلم ان النسبة بينهما المبينة الجزئية **اقول** يقال يلزم من ذلك ان لا ينقض النسبة بين الكلما

الذين من الافاضل ان  
الذين من الافاضل ان  
الذين من الافاضل ان

على كل لسان لاطف وكر لا لاف

الذين من الافاضل ان  
الذين من الافاضل ان  
الذين من الافاضل ان



في الرابع لا نقول المباني الجزئية مخترعة في المباني الكلية والعموم من وجه فاذ قبل النسبة هناك  
من المباني الجزئية كان حاصله ان النسبة في بعض الصور مباني كلية وفي بعض اخرى عموم من وجه  
فلم يوجد كليان بينهما نسبة خارجة عن الرابع **قال فلان** في بعض الصور لا ظاهرا ولا باطنا **اقول** اجيب بان  
معنى كلام المص ان احد المتباينين يصدق مع نقبض الاخر فقط ان لا يصدق مع عين الاخر فقط  
احد المتباينين مع نقبض الاخر فظهر صدق احد النقبيين بدون نقبض الاخر وبعدم صدق  
المتباينين مع عين الاخر فظهر صدق نقبض عين الاخر مع كل من المصطلحين كل من المصطلحين  
نقبض المتباينين بدون نقبض الاخر فقط لا بد منه **وليس معنا** ان المتباين الاخر لا يصدق  
نقبض الاولى والا كان فاسدا لا خاليا عن الفايده فقط ولا يخفى عليك ان هذا الوجه ان كان  
دقيقا يصحى الخطا اذا حصل ان في بعض الصور لا ما يقدم فيصدق من كل من المتباينين مع نقبض  
الاخر الا ان ترك لفظ كل مع كونه مفيدا للمعنى المقصود افادة ظاهرة والمعدول الى هذا القيد  
الذي تدقيق النظر وحمل اللفظ على خلاف المتبادر تكلف ظاهر لكن الخلل في متعلق العبارة دون المعنى فقط  
**قال** وانت تعلم ان الدعوى ثبت بمجرد المقدمة القليلة **اقول** اجيب عن ذلك بان معنى قولهم ونقبض  
المتباينين متباينين ان متباينيهما ان النسبة بين متباينين النقبيين على المتباينين الجزئيين مجردا عن خصوصية  
كل واحد من فرديهما ان المتباين الكلي والعموم من وجه اذ لو كان المتباين الجزئي بينهما في جميع الصور  
في ضمن احد الخصوصتين كان المتباين الكلي مثالا كانت النسبة بينهما هي تلك الخصوصية اذ يقال ان  
النسبة بين الثور والاسن او بين الحيوان والابيض هو المتباين الجزئي مع ثبوته هناك فقط على  
يقال النسبة بين الاولين المتباين الكلي وبين الآخرين العموم من وجه ويعلم من ذلك ثبوت المتباينين  
بين الاولين وبين الآخرين

في الرابع لا نقول المباني الجزئية مخترعة في المباني الكلية والعموم من وجه فاذ قبل النسبة هناك  
من المباني الجزئية كان حاصله ان النسبة في بعض الصور مباني كلية وفي بعض اخرى عموم من وجه  
فلم يوجد كليان بينهما نسبة خارجة عن الرابع **قال فلان** في بعض الصور لا ظاهرا ولا باطنا **اقول** اجيب بان  
معنى كلام المص ان احد المتباينين يصدق مع نقبض الاخر فقط ان لا يصدق مع عين الاخر فقط  
احد المتباينين مع نقبض الاخر فظهر صدق احد النقبيين بدون نقبض الاخر وبعدم صدق  
المتباينين مع عين الاخر فظهر صدق نقبض عين الاخر مع كل من المصطلحين كل من المصطلحين  
نقبض المتباينين بدون نقبض الاخر فقط لا بد منه **وليس معنا** ان المتباين الاخر لا يصدق  
نقبض الاولى والا كان فاسدا لا خاليا عن الفايده فقط ولا يخفى عليك ان هذا الوجه ان كان  
دقيقا يصحى الخطا اذا حصل ان في بعض الصور لا ما يقدم فيصدق من كل من المتباينين مع نقبض  
الاخر الا ان ترك لفظ كل مع كونه مفيدا للمعنى المقصود افادة ظاهرة والمعدول الى هذا القيد  
الذي تدقيق النظر وحمل اللفظ على خلاف المتبادر تكلف ظاهر لكن الخلل في متعلق العبارة دون المعنى فقط  
**قال** وانت تعلم ان الدعوى ثبت بمجرد المقدمة القليلة **اقول** اجيب عن ذلك بان معنى قولهم ونقبض  
المتباينين متباينين ان متباينيهما ان النسبة بين متباينين النقبيين على المتباينين الجزئيين مجردا عن خصوصية  
كل واحد من فرديهما ان المتباين الكلي والعموم من وجه اذ لو كان المتباين الجزئي بينهما في جميع الصور  
في ضمن احد الخصوصتين كان المتباين الكلي مثالا كانت النسبة بينهما هي تلك الخصوصية اذ يقال ان  
النسبة بين الثور والاسن او بين الحيوان والابيض هو المتباين الجزئي مع ثبوته هناك فقط على  
يقال النسبة بين الاولين المتباين الكلي وبين الآخرين العموم من وجه ويعلم من ذلك ثبوت المتباينين  
بين الاولين وبين الآخرين

الجزئي في الموضعين ولا شك ان المدعى بهذا المعنى لا يتم الا بان يبين ان نقبض المتباينين قد لا يتصاذا  
اصلا وقد يفيضا فان فلا يكون المتباين الجزئي بينهما مفيدا لخصوص المتباين الكلي في جميع الصور ولا  
لخصوص العموم من وجه في جميعها بل يثبت في بعضها في ضمن المباني الكلية وفي بعض اخرى في تلك  
الصور في ضمن العموم من وجه فالنسبة بين نقبض المتباينين على المتباينين الجزئيين مجردا عن خصوصية  
كل من فرديهما وتوالم هذا كلاما لا شبهة فيه قبل ان المص رحمه الله ان نقبض الامور اللدنية  
بينها عموم من وجه قد يتباينان في بعض الصور متباينين كلياً وظاهراً بينهما قد يكون عموم  
وجه كما لا حيلة ولا ابليس اما اذا ضم ذلك الى ما ذكره في نقبض المتباينين مع صدق عين  
كل واحد منهما مع نقبض الاخر فانه حاز فيها ايضا فظهر ان المتباينين الجزئيين مجردا عن خصوصية  
كل من فرديهما او نقول في اول ان يكون بينهما على العموم من وجه ان الوهم يتبادر الى ان النسبة بين  
النقبضين من العموم من وجه ايضا فيلغ في نقبض عين المصطلحين في العموم مطلقا ولم يتوصل الى النسبة  
بينهما هنا كذا اننا تعلم ما ذكره في نقبض المتباينين بعينه نقبضهما ان لم يصدق اصلهما شي  
كنقبض الاخر وعين الاخر كان بينهما مباني كلية وان صدق كان بينهما عموم من وجه صدوره صدق  
كل واحد من العينين مع نقبض الاخر ايا ما كان فلا يلزم ان المص رحمه الله النسبة بينهما وهو يصدق ببيان  
**قال** وبازراء الكلي الحقيقي الى قوله وبازراء الكلي الاضافي **اقول** فان قلت المتبادر مما ذكره ان الكلي ايضا  
له معنيان مختلفان احدهما حقيقي والاخر اضافي في عا قيا س الجزئيين **فقلت** لان الامتياز بين المعنيين  
الجزئيين وكون احدهما حقيقيا والاخر اضافيا امد مكتشف على ما بينه واما الكلي فليس يظهر له  
معنيان متمايزان كذا فلان معناه المتقدم الذي سماه هنا كلياً حقيقياً هو الصالح لفرض الاشارة  
الى احد معاني حقيقي والاخر اضافي

في الرابع لا نقول المباني الجزئية مخترعة في المباني الكلية والعموم من وجه فاذ قبل النسبة هناك  
من المباني الجزئية كان حاصله ان النسبة في بعض الصور مباني كلية وفي بعض اخرى عموم من وجه  
فلم يوجد كليان بينهما نسبة خارجة عن الرابع **قال فلان** في بعض الصور لا ظاهرا ولا باطنا **اقول** اجيب بان  
معنى كلام المص ان احد المتباينين يصدق مع نقبض الاخر فقط ان لا يصدق مع عين الاخر فقط  
احد المتباينين مع نقبض الاخر فظهر صدق احد النقبيين بدون نقبض الاخر وبعدم صدق  
المتباينين مع عين الاخر فظهر صدق نقبض عين الاخر مع كل من المصطلحين كل من المصطلحين  
نقبض المتباينين بدون نقبض الاخر فقط لا بد منه **وليس معنا** ان المتباين الاخر لا يصدق  
نقبض الاولى والا كان فاسدا لا خاليا عن الفايده فقط ولا يخفى عليك ان هذا الوجه ان كان  
دقيقا يصحى الخطا اذا حصل ان في بعض الصور لا ما يقدم فيصدق من كل من المتباينين مع نقبض  
الاخر الا ان ترك لفظ كل مع كونه مفيدا للمعنى المقصود افادة ظاهرة والمعدول الى هذا القيد  
الذي تدقيق النظر وحمل اللفظ على خلاف المتبادر تكلف ظاهر لكن الخلل في متعلق العبارة دون المعنى فقط  
**قال** وانت تعلم ان الدعوى ثبت بمجرد المقدمة القليلة **اقول** اجيب عن ذلك بان معنى قولهم ونقبض  
المتباينين متباينين ان متباينيهما ان النسبة بين متباينين النقبيين على المتباينين الجزئيين مجردا عن خصوصية  
كل واحد من فرديهما ان المتباين الكلي والعموم من وجه اذ لو كان المتباين الجزئي بينهما في جميع الصور  
في ضمن احد الخصوصتين كان المتباين الكلي مثالا كانت النسبة بينهما هي تلك الخصوصية اذ يقال ان  
النسبة بين الثور والاسن او بين الحيوان والابيض هو المتباين الجزئي مع ثبوته هناك فقط على  
يقال النسبة بين الاولين المتباين الكلي وبين الآخرين العموم من وجه ويعلم من ذلك ثبوت المتباينين  
بين الاولين وبين الآخرين

في الرابع لا نقول المباني الجزئية مخترعة في المباني الكلية والعموم من وجه فاذ قبل النسبة هناك  
من المباني الجزئية كان حاصله ان النسبة في بعض الصور مباني كلية وفي بعض اخرى عموم من وجه  
فلم يوجد كليان بينهما نسبة خارجة عن الرابع **قال فلان** في بعض الصور لا ظاهرا ولا باطنا **اقول** اجيب بان  
معنى كلام المص ان احد المتباينين يصدق مع نقبض الاخر فقط ان لا يصدق مع عين الاخر فقط  
احد المتباينين مع نقبض الاخر فظهر صدق احد النقبيين بدون نقبض الاخر وبعدم صدق  
المتباينين مع عين الاخر فظهر صدق نقبض عين الاخر مع كل من المصطلحين كل من المصطلحين  
نقبض المتباينين بدون نقبض الاخر فقط لا بد منه **وليس معنا** ان المتباين الاخر لا يصدق  
نقبض الاولى والا كان فاسدا لا خاليا عن الفايده فقط ولا يخفى عليك ان هذا الوجه ان كان  
دقيقا يصحى الخطا اذا حصل ان في بعض الصور لا ما يقدم فيصدق من كل من المتباينين مع نقبض  
الاخر الا ان ترك لفظ كل مع كونه مفيدا للمعنى المقصود افادة ظاهرة والمعدول الى هذا القيد  
الذي تدقيق النظر وحمل اللفظ على خلاف المتبادر تكلف ظاهر لكن الخلل في متعلق العبارة دون المعنى فقط  
**قال** وانت تعلم ان الدعوى ثبت بمجرد المقدمة القليلة **اقول** اجيب عن ذلك بان معنى قولهم ونقبض  
المتباينين متباينين ان متباينيهما ان النسبة بين متباينين النقبيين على المتباينين الجزئيين مجردا عن خصوصية  
كل واحد من فرديهما ان المتباين الكلي والعموم من وجه اذ لو كان المتباين الجزئي بينهما في جميع الصور  
في ضمن احد الخصوصتين كان المتباين الكلي مثالا كانت النسبة بينهما هي تلك الخصوصية اذ يقال ان  
النسبة بين الثور والاسن او بين الحيوان والابيض هو المتباين الجزئي مع ثبوته هناك فقط على  
يقال النسبة بين الاولين المتباين الكلي وبين الآخرين العموم من وجه ويعلم من ذلك ثبوت المتباينين  
بين الاولين وبين الآخرين

اي في ان تضاد ما ذكره في بعض النسخ  
اي في ان تضاد ما ذكره في بعض النسخ

اي في ان تضاد ما ذكره في بعض النسخ  
اي في ان تضاد ما ذكره في بعض النسخ

اي في ان تضاد ما ذكره في بعض النسخ  
اي في ان تضاد ما ذكره في بعض النسخ

اي في ان تضاد ما ذكره في بعض النسخ  
اي في ان تضاد ما ذكره في بعض النسخ



ان كان المراد من الضافي هو الذي يضاف اليه  
فان الضافي لا يكون له معنى مستقل  
بل هو متعلق بالشيء الذي يضاف اليه

بين كثيرين ولا يشك ان المراد من الضافي هو الذي يضاف اليه  
فان الضافي لا يكون له معنى مستقل بل هو متعلق بالشيء الذي يضاف اليه  
فليس للكل ان معنيان وان اراد به معنى اخر فليسمه قلت راد به معنى اخر وقد بينه بقوله وهو  
الاعم من شئ ومعناه الذي يندرج تحت شئ اخر ولا يتبع بالاندراج ما يكون مندرجا لمجرد الوجود  
حتى يرجع الى المعنى الاول بعينه بل ما يكون بنفس الامر فالكل الحقيقي ماصح لان يندرج تحت شئ  
اخر حسب فرض العقل سواء امكن الاندراج في نفس الامر او لا والكل الضافي ما اندرج تحت شئ  
اخر في نفس الامر فيكون اخص من الكل الحقيقي قطعا بدرجته الاولى والكل الحقيقي قد لا يمكن ان يندرج  
تحت شئ كما في الكليات الفرضية ولا يفسر ذلك في الضافي الثاني ان الكل الحقيقي ربما امكن ان يندرج  
تحت شئ ولم يندرج بالفعل لاذننا ولا خارجا ولا بد في الكل الضافي من الاندراج بالفعل وانما  
خص من الضافي بالاضافة لان الضافي فيه اظهر من الضافي في المعنى الاول ويسمى الاول بالحققي  
لانه متعلق بالجزئي الحقيقي على ان صلاحية فرض الاشياء بين كثيرين قد ينافي في كونها اضافية  
وان كان متعلقا بموقوف على تعقل الغير كما ان تعقل المنع من فرض الاشياء بين كثيرين موقوف على  
تعقل الغير من ان يضاف لان حقيقة لا يتوقف على حق الغير ويكون تسمية بالحققي ظاهرا وعلى  
مرا فالجزئي الضافي ما اندرج بالفعل تحت غيره ولو قلنا الجزئي الضافي ما امكن ان يندرج  
تحت شئ اخر كان الكل الضافي ما امكن ان يندرج تحت شئ ويكون ايضا اخص من الكل الحقيقي لكن  
بدرجة واحدة ولا يصح ان يقال الجزئي الضافي ما امكن ان يندرج تحت شئ اخر حتى يلزم ان الكل  
الاضافي ما امكن فرض اندراج شئ اخر تحت فبرج الى المعنى الحقيقي كما مر وانما لم يصح تفسير الجزئي  
الاضافي بما ذكرناه لانه لا يقال للفرض ان يندرج تحت شئ اضافي لاننا نحتاج الى ان يكون فرض الاندراج متعلقا

الكل  
بفرض العقل  
لا حقيقة  
الاضافي ان يكون  
الاضافي ما اندرج  
تحت شئ اخر بالفعل

ان كان المراد من الضافي هو الذي يضاف اليه  
فان الضافي لا يكون له معنى مستقل بل هو متعلق بالشيء الذي يضاف اليه  
فليس للكل ان معنيان وان اراد به معنى اخر فليسمه قلت راد به معنى اخر وقد بينه بقوله وهو  
الاعم من شئ ومعناه الذي يندرج تحت شئ اخر ولا يتبع بالاندراج ما يكون مندرجا لمجرد الوجود  
حتى يرجع الى المعنى الاول بعينه بل ما يكون بنفس الامر فالكل الحقيقي ماصح لان يندرج تحت شئ  
اخر حسب فرض العقل سواء امكن الاندراج في نفس الامر او لا والكل الضافي ما اندرج تحت شئ  
اخر في نفس الامر فيكون اخص من الكل الحقيقي قطعا بدرجته الاولى والكل الحقيقي قد لا يمكن ان يندرج  
تحت شئ كما في الكليات الفرضية ولا يفسر ذلك في الضافي الثاني ان الكل الحقيقي ربما امكن ان يندرج  
تحت شئ ولم يندرج بالفعل لاذننا ولا خارجا ولا بد في الكل الضافي من الاندراج بالفعل وانما  
خص من الضافي بالاضافة لان الضافي فيه اظهر من الضافي في المعنى الاول ويسمى الاول بالحققي  
لانه متعلق بالجزئي الحقيقي على ان صلاحية فرض الاشياء بين كثيرين قد ينافي في كونها اضافية  
وان كان متعلقا بموقوف على تعقل الغير كما ان تعقل المنع من فرض الاشياء بين كثيرين موقوف على  
تعقل الغير من ان يضاف لان حقيقة لا يتوقف على حق الغير ويكون تسمية بالحققي ظاهرا وعلى  
مرا فالجزئي الضافي ما اندرج بالفعل تحت غيره ولو قلنا الجزئي الضافي ما امكن ان يندرج  
تحت شئ اخر كان الكل الضافي ما امكن ان يندرج تحت شئ ويكون ايضا اخص من الكل الحقيقي لكن  
بدرجة واحدة ولا يصح ان يقال الجزئي الضافي ما امكن ان يندرج تحت شئ اخر حتى يلزم ان الكل  
الاضافي ما امكن فرض اندراج شئ اخر تحت فبرج الى المعنى الحقيقي كما مر وانما لم يصح تفسير الجزئي  
الاضافي بما ذكرناه لانه لا يقال للفرض ان يندرج تحت شئ اضافي لاننا نحتاج الى ان يكون فرض الاندراج متعلقا

ان كان المراد من الضافي هو الذي يضاف اليه  
فان الضافي لا يكون له معنى مستقل بل هو متعلق بالشيء الذي يضاف اليه  
فليس للكل ان معنيان وان اراد به معنى اخر فليسمه قلت راد به معنى اخر وقد بينه بقوله وهو  
الاعم من شئ ومعناه الذي يندرج تحت شئ اخر ولا يتبع بالاندراج ما يكون مندرجا لمجرد الوجود  
حتى يرجع الى المعنى الاول بعينه بل ما يكون بنفس الامر فالكل الحقيقي ماصح لان يندرج تحت شئ  
اخر حسب فرض العقل سواء امكن الاندراج في نفس الامر او لا والكل الضافي ما اندرج تحت شئ  
اخر في نفس الامر فيكون اخص من الكل الحقيقي قطعا بدرجته الاولى والكل الحقيقي قد لا يمكن ان يندرج  
تحت شئ كما في الكليات الفرضية ولا يفسر ذلك في الضافي الثاني ان الكل الحقيقي ربما امكن ان يندرج  
تحت شئ ولم يندرج بالفعل لاذننا ولا خارجا ولا بد في الكل الضافي من الاندراج بالفعل وانما  
خص من الضافي بالاضافة لان الضافي فيه اظهر من الضافي في المعنى الاول ويسمى الاول بالحققي  
لانه متعلق بالجزئي الحقيقي على ان صلاحية فرض الاشياء بين كثيرين قد ينافي في كونها اضافية  
وان كان متعلقا بموقوف على تعقل الغير كما ان تعقل المنع من فرض الاشياء بين كثيرين موقوف على  
تعقل الغير من ان يضاف لان حقيقة لا يتوقف على حق الغير ويكون تسمية بالحققي ظاهرا وعلى  
مرا فالجزئي الضافي ما اندرج بالفعل تحت غيره ولو قلنا الجزئي الضافي ما امكن ان يندرج  
تحت شئ اخر كان الكل الضافي ما امكن ان يندرج تحت شئ ويكون ايضا اخص من الكل الحقيقي لكن  
بدرجة واحدة ولا يصح ان يقال الجزئي الضافي ما امكن ان يندرج تحت شئ اخر حتى يلزم ان الكل  
الاضافي ما امكن فرض اندراج شئ اخر تحت فبرج الى المعنى الحقيقي كما مر وانما لم يصح تفسير الجزئي  
الاضافي بما ذكرناه لانه لا يقال للفرض ان يندرج تحت شئ اضافي لاننا نحتاج الى ان يكون فرض الاندراج متعلقا

ان الحق ان الكل ايضا لم يفهموا ان احد ما حقيقى فبالجزئي الحقيقي تتأين الملكة والعدم  
وليس يتوقف تعقله على تعقل الغير مستلزما لكونه اضافيا كما في الجزئي بعينه على ما عرفت وثانيها  
اضافي معا بل الجزئي الضافي بل التضايف وان الحال من الكليات فان بد على من الجزئي  
فان الكل الضافي اخص من الحقيقي كما مر والجزئي الضافي اعم من الحقيقي كما سنبينه قال وفي تعريف الجزئي  
الاضافي نظرا قوله ذلك لا عرفت من ان معنى الجزئي الضافي هو المندرج تحت غيره وعلاوة  
معنى الخاص بعينه ومعنى الكل الضافي هو المندرج تحت شئ اخر وهذا هو المعنى العام بعينه فالخاص  
والجزئي الضافي بمعنى واحد وكذا العام والكل الضافي بمعنى واحد ولا شك ان الخاص والعام  
متضايقان مشهوران كالاب والابن وان الخصوص والعموم متضايقان حقيقيان كالبوة والشو  
والمتضايقان لا يعقلان الا معا فلا يجوز ان يذكر احدهما في تعريف الاخر والا لان معقلا قبل تعقله  
ضرورة ان تعقل المعرف اجزاؤه مقدم على تعقل المعرف فان قلت المذكور في تعريف الجزئي الضافي  
هو الاعم لا العام الذي هو معنى الكل الضافي حتى يلزم ذكر احوال المتضايقين في تعريف الاخر قلت تعقل  
الاعم يتوقف على تعقل العام الذي هو المتضايف مع ان المقصود بالاعم والاضايف متساويان  
والخاص للمعنى التفضيل والزيادة في العموم والخصوص لكن على هذا يلزم تعريف الجزئي الضافي  
بانها طرأ على سلبه فليزم تعريفه بنفسه والمتضايف معا وعلى الاول يلزم تعريفه  
الذي يتوقف تعقله على تعقل الخاص فيلزم تعريفه بالشئ بما يتوقف معرفته وبما يتوقف على معرفته  
متضايفه فالحل في التعريف من وجهين احدهما تعريف الشئ بما يتوقف على معرفته وبما يتوقف على معرفته و  
الساخر تعريفه بنفسه او بما يتوقف على معرفته متضايفه لا شك ان الحل الاول اقوى من الثاني فالاد

ان كان المراد من الضافي هو الذي يضاف اليه  
فان الضافي لا يكون له معنى مستقل بل هو متعلق بالشيء الذي يضاف اليه  
فليس للكل ان معنيان وان اراد به معنى اخر فليسمه قلت راد به معنى اخر وقد بينه بقوله وهو  
الاعم من شئ ومعناه الذي يندرج تحت شئ اخر ولا يتبع بالاندراج ما يكون مندرجا لمجرد الوجود  
حتى يرجع الى المعنى الاول بعينه بل ما يكون بنفس الامر فالكل الحقيقي ماصح لان يندرج تحت شئ  
اخر حسب فرض العقل سواء امكن الاندراج في نفس الامر او لا والكل الضافي ما اندرج تحت شئ  
اخر في نفس الامر فيكون اخص من الكل الحقيقي قطعا بدرجته الاولى والكل الحقيقي قد لا يمكن ان يندرج  
تحت شئ كما في الكليات الفرضية ولا يفسر ذلك في الضافي الثاني ان الكل الحقيقي ربما امكن ان يندرج  
تحت شئ ولم يندرج بالفعل لاذننا ولا خارجا ولا بد في الكل الضافي من الاندراج بالفعل وانما  
خص من الضافي بالاضافة لان الضافي فيه اظهر من الضافي في المعنى الاول ويسمى الاول بالحققي  
لانه متعلق بالجزئي الحقيقي على ان صلاحية فرض الاشياء بين كثيرين قد ينافي في كونها اضافية  
وان كان متعلقا بموقوف على تعقل الغير كما ان تعقل المنع من فرض الاشياء بين كثيرين موقوف على  
تعقل الغير من ان يضاف لان حقيقة لا يتوقف على حق الغير ويكون تسمية بالحققي ظاهرا وعلى  
مرا فالجزئي الضافي ما اندرج بالفعل تحت غيره ولو قلنا الجزئي الضافي ما امكن ان يندرج  
تحت شئ اخر كان الكل الضافي ما امكن ان يندرج تحت شئ ويكون ايضا اخص من الكل الحقيقي لكن  
بدرجة واحدة ولا يصح ان يقال الجزئي الضافي ما امكن ان يندرج تحت شئ اخر حتى يلزم ان الكل  
الاضافي ما امكن فرض اندراج شئ اخر تحت فبرج الى المعنى الحقيقي كما مر وانما لم يصح تفسير الجزئي  
الاضافي بما ذكرناه لانه لا يقال للفرض ان يندرج تحت شئ اضافي لاننا نحتاج الى ان يكون فرض الاندراج متعلقا



کمال از لطف طبع آمد اسعدی کل دیوبان

على الجزئية الحقيقي برونها وصدقها برونها في المضمون ما ان مله وبضادق الكلى على القطعات  
المتوسطة قال لان نوعيته انما هي بالنظر الى تحقيق الواحدة **اقول** نوعيته هذا النوع نسبة واضافه

رادر من بسوی پیرم

الائتية وامر اخر صار زيد ما فاعان وقوع الشركة فيه وذلك الامور بينهم تشخيصا وتعيينا **قال** يكون

الإجماع في النوعية  
والتحقيق النوعية الأولى

حقيق ما لا بين الاية والنبوة  
تطابقا حقيقيا

من افان معنی

بالتقياس

یغالی ۴

الحقيقي



هذا هو المقصود من قوله تعالى  
وَمَا يَكْفُرُ بِهِ إِلَّا الْأَعْدَاءُ  
وَالْغَافِلُونَ

حل العالي عليه بواسطة حل السافل **القول** وذلك لان الحيوان لم يصرف ان لم يكن محله لا يزيد  
فان الحيوان الذي ليس له ان لا يحل عليه اصلا **قال** فاعتبارا ولا وليته في القول يخرج الصنف عن الحد  
**القول** هذا القيد ان يخرج الصنف عن الحد يخرج النوع عنه ايضا بالقياس الى الاجناس البعيدة  
فيلزم ان يكون الان نوعا للجنس واللام لا يجوز انما يسمى نوعا لانواع كونه نوعا  
لكل واحد من الانواع التي فوقه وايضا النوع لما كان مضاهيا للجنس فاذا اعتبر في النوع القول الاول  
فلا بد من اعتباره في الجنس ايضا واللام يمكن مضاهيا لغيره ان لا يكون الاجناس البعيدة احدا  
لما عليه الى من يعبره بالقياس اليها فالاول ان يتذكر قيدا ولا وليته ويخرج الصنف بقيد اخر ويقال  
النوع الاضافي على مقوله في جواب ما سئل عليه وعما غيره الجواب **قال** والاما لان النوع  
الحقيقي جنسا **القول** وذلك لان النوع الحقيقي لما كان تمام ما عليه جميع افرادة فلو فرضنا ان قوة كليا  
اخرهوا ايضا تمام ما عليه افرادة لم يكن ان يكون تمام ما عليه بالقياس الى كل فرد من افرادة  
والاما لان الذي تحت المشتمل عليه زيادة مشتملا على امر واحد حقيقة افرادة فلا يكون نوعا  
حقيقيا بل صنفا منف فنعين ان يكون النوع في تمام ما عليه المشتمل على المختصة فيكون  
جنسا وقد فرضناه نوعا حقيقيا وانما هو بتوضيحه ان الانسان لما كان تمام ما عليه كل فرد من  
افرادة فلو فرضنا ان الحيوان مثلا كذلك لكان الحيوان تمام ما عليه كل فرد من افرادة فيلزم  
ان يكون لكل فرد ما عليه من مختلفات كل واحدة منها تمام ما عليه المختصة به وذلك لان تمام  
ما عليه شيء واحد لا يتصور فيه تعدد لا يتم ان يكون احدهما جزءا لآخر لم يكن شيئا منها تمام ما عليه بل جزء  
منها وان كانت احدهما جزءا لآخر لم يكن الجزء تمام ما عليه وذلك لان الحيوان وحده تمام ما عليه

هذا هو المقصود من قوله تعالى  
وَمَا يَكْفُرُ بِهِ إِلَّا الْأَعْدَاءُ  
وَالْغَافِلُونَ

هذا هو المقصود من قوله تعالى  
وَمَا يَكْفُرُ بِهِ إِلَّا الْأَعْدَاءُ  
وَالْغَافِلُونَ

هذا هو المقصود من قوله تعالى  
وَمَا يَكْفُرُ بِهِ إِلَّا الْأَعْدَاءُ  
وَالْغَافِلُونَ

كلمة

كان الانسان المشتمل على الحيوان زيادة صنف لا مشتملا على امر كلي لا بدع تمام ما عليه افرادة وان كان الان  
وحده تمام ما عليه المختصة لم يكن الحيوان لان تمام ما عليه المشتمل على جنسا وقد فرضناه نوعا حقيقيا  
فقط لان النوع الحقيقي لا يكون فوقه نوع حقيق ولا تحتة واما النوع الحقيقي بالقياس الى الاضافي فيجوز  
ان يكون تحتة لان الانسان كالحَيوان لا يجوز ان يكون فوقه لان النوع الاضافي اما نوع حقيق واما جنس  
والنوع الحقيقي لا يجوز ان يكون فوقه نوعا حقيقيا لان النوع الاضافي لا يكون النوع الحقيقي نوع  
اصلا كالعقل على ما سئل في فالنوع الحقيقي مقبسا الى النوع الحقيقي لا يكون الامفرد او  
مقبسا الى النوع الاضافي اما مفرد واما سافل ولا اضافي مقبسا الى الحقيقي اما مفرد ان لم يكن  
تحت نوع حقيق ايضا كالانسان واما على كالحَيوان واما الاضافي مقبسا الى الاضافي فمفردا  
والاما جعل المفرد من المراتب وان لم يكن واقفا في المرتبة نظرا الى ان الافراد باعتبار عدم الترتيب  
ففيه ملاحظة الترتيب وجود **قال** ان قلنا ان الحيوان **القول** هذا المثال انما يتم بشيئين احدهما ان  
العقول العشرة متفوقة الحقيقة وتاثيرها ان الحيوان لها **قال** كذلك الاجناس فترتيب متصاعدا  
**القول** اشار بلفظة قد الى ان الترتيب في الاجناس مما لا يجب كما لا يجب في الانواع ايضا كما يكون نوع  
اضافي لا نوع فوقه ولا تحتة فيكون نوعا مفردا غير واقع في سلسلة الترتيب كذلك يكون جنس  
لاجنس فوقه ولا تحتة فيكون مفردا غير واقع في سلسلة الترتيب مثل هذا ينبغي ان لا يقدح في  
المراتب بخمسة في ثلثة كما فعله بعضهم الا انهم يتسامحوا فعدوه من المراتب نظرا الى ما ذكر  
من ان اعتبار افرادة مخرج الى ملاحظة الترتيب عدما وانما قال في الانواع متنازلة في  
الاجناس متصاعدة **القول** ان يكون هناك نوع ونوع نوع ونوع نوع ونوع نوع ولا شك

مط  
وعن

عدما كان في غيره  
ملاحظة الترتيب

ولجعل المراتب

كونا



وذكر في كتابه في تاريخ العرب  
الجزيرة العربية وبلاد الشام  
والهند واليمن وغيرها من البلاد  
التي كانت تحت حكم المسلمين  
في ذلك الزمان

سبطان حارما ولا لسكرت في الجسد  
والعقل لا تغايرها في العقل



جواب عن سؤال في تعريف النظم

الزم من الدال بالالتزام عليها الى لازم اخر لم يقفون المقصود ولا يعتمد في فهم المقصود على الترتيب  
بحوار خبايا السامع وهذا المقرر كاف باعنا على الاصطلاح على ان لا تذكر المادية في جواب  
ما هو الا بلفظ الدال عليها مطابق **قال** واما جزء الحقول في جواب ما هو **اقول** او لم يكن انما يتصور  
اذا كانت المادية المسئول عنها مادية فيجوز ان يدل عليه مطابق وسقوط وان يدل عليه نفيها  
اذا لا يحد ورفيد لان جميع الاجزاء مقصودة ولا يجوز ان يدل عليه التزاما لجواز الانتقال من ذلك  
الدال على الجزاء بالالتزام الى لازم اخر له ولا يعتمد على الترتيب لما عرفت فظهر ان المطابقة معتبرة  
في جواب ما هو كلاً وجزء وان التضمن مجسورة كلاً معتبرة جزاء وان الالتزام مجسورة كلاً وجزء  
منه في جواب ما هو اما الترتيب فقد قيل ان الالتزام مجسورة في اي مكان في جواب ما هو  
وذلك ايضا احتمل في اي مكان في جواره في مانع ظهور الترتيب المعينة للمقصود **قال** واما  
سمى **اقول** تخصيص الواقع في الطريق بالجزء المدلول عليه مطابق وتخصيص الدال في الجواب  
بالجزء المدلول عليه نفي اصطلاح والمناسبة في التسمية مرجعية فان الواقع انما هو لول  
مطابقة والداخل بالمدلول نفيها وان كان لكل منهما مناسبتة مع كل من الجزئين **قال** فاما مقسم  
اي محصل قسم **اقول** قد يتوهم ان الناطق مثلا يقسم الحيوان الى قسمين ناطق وغير ناطق و  
التحقيق انه مقسم للمعنى انه محصل قسم له لا محصل قسمين فان غير الناطق قسم من الحيوان  
حاصل من انضمام عدم النطق اليه كما ان الناطق قسم من حاصل من انضمام النطق اليه فاذا  
قسم الحيوان الى مدين القسمين كان هناك امران مقسمان له كل منهما محصل قسم واحد  
فكان من قال ان الناطق يقسم الحيوان الى قسمين نظر الى ان الحيوان اذا قيل الناطق وجودا



هذا هو المقصود

وعبر ما حصل له قسمان كما ان من غير المفرد من الانواع والاجناس من المراتب تنظر الى خلاف ذلك  
**قال** والمحتوسطات سواء اه **اقول** لم يذكر النوع العالي لانواعه في الجنس المتوسط ولا الجاهل  
لاندرجهم في النوع المتوسط **قال** وكل فصل يقوم النوع **اقول** اراد بالعالى طرنا النوع فان وبا  
لسافل التختان لا ما من ان العالي بينهما ما هو فوق الجميع والسافل ما هو تحت الجميع **قال**  
لان قد ثبت ان جميع مقومات العالي مقومات للسافل **اقول** وذلك لان العالي لا كانه مقوما  
لسافل كما ان جميع مقوماته فصولا كانت واجناسا مقومات للسافل قطعاً **قال** فلو كان  
جميع مقومات السافل **اقول** اي جميع الفصول المقومة له لم يكن الفرق بين العالي والسافل  
لان الكلام فيما كان ذلك خطا من الا يلزم عدم الفرق بين العالي والسافل لجواز ان يكون  
شيء الفصول المقومة المشتركة بينه وبين العالي فرض امر اخر به يمتاز عن العالي **قال**  
ليس في السافل وراء مادية العالي الا الفصول المقومة للسافل فاذا فرضت مشتركة الحد  
السافل والعالي مادية متساوية في الالات وراء الجوهري الا فصول مقومة للالات ومقسمة  
للكجوهري قابلي للابعد والنامي والحسلي المتحرك بالارادة والناطق وكذا في الانسان  
وراء الجسم الا فصول مقومة للالات ومقسمة للجسم من الثلاثة الاخيرة وليس فيه ايضا و  
الجسم النامي الا فصول مقومة له مما لا جبران وليس فيه ايضا وراء الجوهري الا فصول واخذ  
دعوا الناطق فانه اذا ترتب الاجناس كان الذي تحت الجنس الاعلى مركبا منه ومن فصل و  
مكزا فلا يتميز السافل عن الذي فوقه الا ما هو فصل مقوم له فاذا فرض كونه مشتركا لم يكن فرق  
اصلاً **قال** والقول ان ر **اقول** اي ما يكون مقصوره بطريق النظر موصلا الى تصور الشيء وانما

هذا هو المقصود

هذا هو المقصود

هذا هو المقصود

هذا هو المقصود



المقد لا نقض

ومذا المقيد بغيره مما تقدم ان الموصول بالنظر الى التصور يسمى قولاً لها وكشف  
 لا يكون محتملاً والمقصود من الفن بيان طرق اكتساب التصورات والتفصيلات ومع هذا  
 بان تصور الحروف مستلزم ايضا تصور **الشيء** فيستلزم ايضا تصور الحروف **الاول** لان تصور الحروف  
 يستلزم تصور لوازمها البنية المحببة في دلالة الالتزام اذ ليس بشئ من مميزات الاستلزام  
 بطريق النظر والاكتساب **قال** وليس المراد بتصور **الشيء** ان تصور **الشيء** المكتسب  
 القول ان **الشيء** قد يكون بالكلية كما في الحد التام وقد يكون بجزءه كما في الحد غير التام واما تصور  
 الحروف المكتسب فان كان حاداً فاما فلا بد ان يكون بالكلية لان تصور الحروف لا يحصل الا من  
 تصور جميع اجزائها بالكلية وان كان غير حاد التام في زمان يكون بالكلية وان لا يكون بالكلية ومنهم  
 من سئل ان الحد التام قد يحصل بغير تصور الاجزاء بالكلية فانه يكفي فيه تصور الاجزاء مفصلة  
 اما بالكلية او بالجزء ليس بشئ فانه اذا لم يكن بعض الاجزاء معلوماً بالكلية لم يكن المالمع  
 بالكلية قطعاً **قال** والآن لكان الاعم **الاول** اعلم ان المتأخرين اعتبروا في الحروف ان يكون موصلاً  
 الى كنه الحروف وان يكون غير الحروف عن جميع ما عداه من غير ان يوصل الى كنهه ولذلك حكموا  
 بان الاعم والاخص لا يصلحان للتعريف اصلاً والصواب ان المعبر في الحروف كونه موصلاً  
 الى تصور **الشيء** اما بالكلية او بوجه ما سواء كان مع التصور بالوجه تميزه عن جميع ما عداه او  
 عن بعض ما عداه اذ لا يمكن ان يكون **الشيء** متصوراً مع عدم الامتياز عن بعض ما عداه واما  
 الامتياز عن الكل فلا يجب ولا شك ان يكون تصور **الشيء** بالكلية كسبياً محتاجاً الى معرفته كونه  
 بوجه ما سواء كان مع امتياز عن جميع ما عداه او عن بعضه يكون كسبياً بوجه ما علم او خفي

او يكون

ان من استلزام الحروف  
 تصور **الشيء** المكتسب  
 المالمع  
 البنية

في الاستلزام  
 من التعريف

اذا كان كسبياً ولا يكتب الا بالاعم والاخص فيما يصلحان للتعريف في الجملة **قال** فان المقصود اما  
 تصور حقيقة الحروف او امتيازها عن جميع ما عداه **الاول** قد عرفت ان ذلك غير واجب الا ان المتأخرين  
 لما راوا ان التصور الذي لم يميز مع المتصور عن بعض ما عداه في غاية النقصان لم يلتفتوا اليه  
 وشرطوا المساواة بين الحروف والمعرف واخرجوا الاعم والاخص عن صلاحية التعريف  
 بهما واما المباهين فلما كان ابعد من الاعم والاخص كان اوله بان لا يميز تارة ما مع ان الطاهر  
 انه لا يميز اصلاً وان احتمل احتمالاً بعيداً ان يكون تميزاً في الجملة وابعده من افادته تارة  
 تاماً بان يكون بين المباهين خصوصية يقتضي الانتقال من احدهما الى الاخر **قال** ولا سبيل الى  
 انه اخص كونه اخصي لانه اقل وجوداً في العقل فان وجود الخاص في العقل مستلزم لوجود العام  
**القول** اموقوف على ان يكون العام ذاتياً للخاص ويكون الخاص معقولاً بالكلية واما اذا لم يكن  
 ذاتياً او كان ذاتياً ولم يكن الخاص معقولاً بالكلية لم يلزم من وجوده في العقل وجود العام فيه  
**قال** وايضا شرط تحقق الخاص **القول** من اجل ان الوجود الخارجى مسلم فانه كلما تحقق الخاص في الحرف  
 تحقق العام فيه واما بحسب الوجود الذاتي فلا اذ جاز ان يعقل الخاص لا يعقل العام كما مر انفا  
**قال** فانه اذا صدق **القول** في وجه الوجبة الكلية الثانية على نقض الوجبة الكلية الاولى على  
 طريقة القدماء **قال** وبالعكس **القول** وذلك لان الاولى ايضا على نقض الثانية على طريقهم فكل واحد  
 منها يستلزم الاخرى وقاية قوله وبالعكس اثبات اللزوم من طرف الاخر ثبت الملازمة  
 للكلية الثانية من الطرفين فثبت الملازمة الى اجمعها وبني ملازمة للكلية الثانية **قال**  
 وهو لا يشتمل على الزايات **القول** وذلك من اثبات كل **شيء** ما يخصه ويميزه عن جميع ما عداه

منها يستلزم الاخرى  
 وقاية قوله وبالعكس  
 اثبات اللزوم من طرف الاخر  
 ثبت الملازمة



في بيان التميز بين المعنى الاصطلاحي والمعنى اللغوي فلا يراد ان الرسم ايضا فيه منع عن دخول  
الاغيار فيه فينبغي ان يسمى حرا واعلم ان ارباب العربية والاصول يستعملون الحد بمعنى  
المعروف وكثيرا ما يقع الغلط بسبب الغفلة عن اختلاف الاصطلاحين واعلم ايضا ان الحقائق المو  
يقتصر الاطلاع على ذاتياتها والتميز بينها وبين عرضياتها بقسرا تاما واما الى حد التعذر  
فان الجزئيين بالعرض العام والفصل بالخاصة فلذلك ترى رئيس القوم يستصعب خبر  
الاشياء واما المعهومات اللغوية والاصطلاحية فامرنا سهل فان اللفظ اذا وضع في  
الشيء او الاصطلاح لمفهوم مركب فما كان داخل فيه كان ذاتيا له وما كان خارجا عنه  
كان عرضيا له فحدد المعهومات في غاية السهولة وحدودها ورسومها تسمى حدودا ورسوما  
بحسب الاسم وتحديد الحقائق في غاية الصعوبة وحدودها ورسومها تسمى حدودا ورسوما  
الحقيقة **قال** الغرض من التعريف اما التميز او الاطلاع على الذاتيات **قوله** اي المقصود  
من التعريف اما التميز المعروف على عاده والعرض العام لا يدخل له في التميز فلا يصلح معروفا ولا  
جزءا من هذا الغرض واما الاطلاع بما هو ذا له اي معرفته بما هو ذا له سواء كان  
جميع الذاتيات او بعضها والعرض العام لا يدخل له في معرفة الشيء بما هو ذا له فلا يصلح  
معروفا ولا جزءا من هذا الغرض الا انفسق العرض العام عن الاعتبار في باب  
التعريفات وانما ذكر في باب الكليات لا استيفاء اقسام الكلي واما الجنس فهو وان  
لم يكن له مدخل في التميز لكن له مدخل في الاطلاع على ما عليه بما هو ذا له فلذلك اعتبر مع الفصل و

في بيان الغرض من التعريف

والخاصة ومنها بحث وطلع ان لميز الشيء قد يكون عن جميع ماعداه وقد يكون عن بعض ماعداه والعرض  
العام قد يفيد التميز الثاني فينبغي ان يعبر في التعريفات فان قلت المعبر سوا التميز الاول  
بناء على اشتراط المساوات قلت قد عرفت الكلام عما ذكرنا لا اشتراط على ان لازم ان لا  
العرض العام معروفا لان يكون جزءا من المعروف ايضا قد يكون الاطلاع على الشيء بما هو عرضي  
مطلوبا وان كان من الاطلاع عليه دون الاطلاع عليه بما هو ذا له فان تصور الشيء قد يكون بوجود  
متفاوتة بعضها اكمل من بعض فالصواب ان المركب من العرض العام والخاصة رسم  
ناقص لكنه أقوى من الخاصة وحدها وان المركب منه ومن الفصل حد ناقص لكنه اكمل من الفصل  
وحده وكذلك المركب من الفصل والخاصة حد ناقص هو اكمل من العرض العام والفصل  
واما قوله فلا حاجة الى ضم الخاصية اليه قد فوج بان التميز الحاصل منهما معا أقوى من التميز  
الحاصل من الفصل وحده فاذا اراد بهذا التميز الاقوى احتج الى ضم الخاصية الى الفصل **قال**  
كتعريف الحركة باليس بسكون فانها في المرتبة الواحدة من العلم والجبر **قوله** اي الحركة  
والسكون في مرتبة واحدة فمن عرف الحركة عرف السكون وبالعكس وهذا انما يكون  
بما اذا لم يجعل السكون عبارة عن عدم الحركة والا لكان اخص من الحركة ولا مساوية  
له واذا امتنع تعريف الشيء بما يساويه في المعرفة والجبرالة كان امتناع تعريفه بما هو  
اخص منه او **قال** يسمى دورا مصدرا **قوله** وذلك لظهور الدور فيه واذا زاد المرتبة  
على مرتبة واحدة استمر الدور هناك فلذلك يسمى دورا مضمرا وفساد الدور والمضمر اكثر  
اذ في الدور المصروح يلزم تقدم الشيء على نفسه بل يمتنع في المضمر ان يثبت كان اخص  
الافق

لا

يكون

من المركب

ان الحركة والسكون  
من الحركة والسكون

من الدور والمضمر



**قال** اسطقس **اقول** هو اصل المركب وانما سمي العنصر الاربعه اسطقس لانها  
اصول المركبات من الحيوانات والنباتات والمعادن واعلم ان استعمال الالفاظ المجازية  
ارداء لتبديل الزمن منها الى غير المعاني المقصودة لولا القرينة في الاشتراك ترد في  
المقصود وبين ما ليس المقصود ولكن ليحل اللفظ على غير المقصود فيكون ارداء  
من استعمال الالفاظ القرينة اذ لا يفرق عنك شي اصلا فالحل فيه هو الاحتياج الى الاستفسار  
فيقول المسافة بلا طائل **قال** ولما توقف معرفتها على معرفة القضايا واحكامها **اقول**  
كما ان للقول الشارح مبادي يتوقف معرفتها على معرفة القضايا ويجب تقديرها عليه ومن حيث  
الكليات الحرفية كالمعروف منها كذا كذا في مبادي تركيبها ويتوقف معرفتها على معرفة  
تلك المبادي ومن مبادي القضايا فلذلك قد مر **قال** اما المقدم في تعريف القضية واقسامها  
الاولية **اقول** اما التعريف فلا بد من تقديمه واما التقسيم الى اقسامها الاولية فكان من ثمة  
اذ يذكر التقسيم يكشف الشيء زيادة انكشافه في تعيين اقسامه الاصلية التي يراد بيان  
احوالها **قال** في القضية الملفوظة **اقول** يعني ان القضية تطلق تارة على الملفوظة وتارة  
على المعقولة اما بالاشارة الى اوجدها حقيقة والمجاز والثاني اولى لان المعنى هو القضية المعقولة واما  
الملفوظة فانما احدثت لدراسة المعقولة فتسمي قضية تسمية الدال باسم المدلول وكذا  
القول يطلق على الملفوظ والمعقول فالقول الملفوظ جرس للقضية الملفوظة والقول المعقول  
للقضية المعقولة ثم القضية المعقولة هي المفهوم العقلي المركب من الحكم عليه وهو  
الحكم بلغة وقوع الاشياء وقوعها في هذه المعلوما من حيث انها حاصلة في الزمن تسمى قضية

فيقول المسافة بلا طائل  
قال ولما توقف معرفتها على معرفة القضايا واحكامها  
اقول كما ان للقول الشارح مبادي يتوقف معرفتها على معرفة القضايا ويجب تقديرها عليه ومن حيث الكليات الحرفية كالمعروف منها كذا كذا في مبادي تركيبها ويتوقف معرفتها على معرفة تلك المبادي ومن مبادي القضايا فلذلك قد مر اما المقدم في تعريف القضية واقسامها الاولى

اقول اما التعريف فلا بد من تقديمه واما التقسيم الى اقسامها الاولية فكان من ثمة اذ يذكر التقسيم يكشف الشيء زيادة انكشافه في تعيين اقسامه الاصلية التي يراد بيان احوالها قال في القضية الملفوظة اقول يعني ان القضية تطلق تارة على الملفوظة وتارة على المعقولة اما بالاشارة الى اوجدها حقيقة والمجاز والثاني اولى لان المعنى هو القضية المعقولة واما الملفوظة فانما احدثت لدراسة المعقولة فتسمي قضية تسمية الدال باسم المدلول وكذا القول يطلق على الملفوظ والمعقول فالقول الملفوظ جرس للقضية الملفوظة والقول المعقول للقضية المعقولة ثم القضية المعقولة هي المفهوم العقلي المركب من الحكم عليه وهو الحكم بلغة وقوع الاشياء وقوعها في هذه المعلوما من حيث انها حاصلة في الزمن تسمى قضية

الحكم بلغة وقوع الاشياء وقوعها في هذه المعلوما من حيث انها حاصلة في الزمن تسمى قضية

والعلم بها شئ من خبرنا عند الامام واما عند الاوائل فالقصد في العلم بالمعلوم الذي هو وقوع النسبة  
اولا وقوعها كما عرفت فقد يطلق التصديق بمعنى المصدق به على القضية لان العلم التصديقي لا يتعلق  
بالجها اما بجميع اجزائها او ببعضها **قال** اما ان لكل القضية **اقول** لا بد فيها من الحكم لانه المحتمل  
للمصدق والكذب والحكم لا بد من الحكم عليه والحكم هو ما يقع عليه وبمقتضى المادة  
للقضية والحكم الذي به يرتبط احد ما بالآخر لثلاثة الصورة لها والحال القضية هو بطلان  
صورتها وانفكاك اجزائها المادية بعضها عن بعض **قال** واما الالزام النسبية السلبية **اقول**  
كلمة ليس لرفع النسبة الخفية التي دل عليها اللفظ هو مجموعها يدل على وضع النسبة السلبية ليكون  
المجموع رابطا للحكم به بالحكم عليه بالنسبة السلبية **قال** لحد او عكس **اقول** فتعريف الشرطية غير  
متردد لحدول غير المحدود فيه وتعريف الحلية غير متعكس لخروج بعض المحدود عن **قال** فالاولي  
ان خذف قيد الاطلاق **اقول** هذا القيد ذكره صاحب الكشاف ومن تابعه فالاول تركه وحل  
المفرد على ما يعبر عنه بالفعل وبالقوة كما ذكره ومن انصف من نفسه عرف ان كل حلية يمكن  
ان يعبر عن رافعا مع ملاحظة الارتباط بمفردين وان الشرطية لا يمكن فيها ذلك **قال** فلو وردت  
النفوس المذكورة عليه **اقول** وهو قولنا زيد هو عالم بصاده زيد ليس بعالم وقولنا الشئ  
طالعه بزمها الزايم موجود **قال** فلان اطلاق القضية الى ما منه تركيبها **اقول** لان المركب اما ينحل  
الى اجزائها الموجودة فيه كما عرفت من ان التحليل هو ابطال الصورة فلا يبقى الا اجزاء الماديين ثم  
ان احوال الشرطية ليست قضايا لان القضية لا تتم الا اذا اعتبر فيها الحكم ابتعا او انتزاعا وما اعتبر  
فيه ذلك لا يرتبط بغيره ضرورة فالاذ اطلقت الشئ طالعه واوقف النسبة بين طرفيها لم يقصور

فانما قلنا بغيرية المادة والصوره ولم يقل مادة  
للعقولة لان المادة والصوره يستعملان في

اما بالاشارة الى اوجدها حقيقة والمجاز والثاني اولى لان المعنى هو القضية المعقولة واما الملفوظة فانما احدثت لدراسة المعقولة فتسمي قضية تسمية الدال باسم المدلول وكذا القول يطلق على الملفوظ والمعقول فالقول الملفوظ جرس للقضية الملفوظة والقول المعقول للقضية المعقولة ثم القضية المعقولة هي المفهوم العقلي المركب من الحكم عليه وهو الحكم بلغة وقوع الاشياء وقوعها في هذه المعلوما من حيث انها حاصلة في الزمن تسمى قضية

الحكم بلغة وقوع الاشياء وقوعها في هذه المعلوما من حيث انها حاصلة في الزمن تسمى قضية



فردان المانع لا يكون في وجوده

ربطه بشئ اخر بان يصح حكمه عليه و به فاعلم بتجديد القضية عن الحكم لم يكن جعلها جزء قضية اخرى فاذا  
 حذفت ادوات الشرط والجزاء في الشرط والجزاء موجودة في المانع الذي كان عليه حال الارتباط  
 فانه بهذا المانع كان موجودا في الشرط فلا يكون قضية مالم ينضم اليه الحكم ولا يكون ذلك حكما  
 بل حكما الى اجزائه وضم شئ اخر اليها ومن زعم انه اذا حذفت الادوات فقد وجد الحكم في الا  
 فقد اخطا وكيف يتوهم ذلك في مثل قوله كان زيد حمارا كان نامقاس العلم بكذب الطرفين  
 وصدق الشرط لا يقال الادوات كانت مانعة من الحكم فاذا زالت عاد الحكم لان زوال  
 المانع لا يكفي في وجود الشئ بل لابد من وجود المقتضى وزوال المانع لا يستلزم كما في المثال المذكور  
 وان اردت تفصيلا يصح عليك الحال فاستمع بانقول ان القضية اذا لم توجد في شئ من طرفيها  
 نسبة فهي حلية كقولك الانسان حيوان وان وجدت فان كانت مالا يصح ان يكون تامة بان يكون  
 نسبة تقييدية فهي ايضا حلية كقولك الحيوان الناطق حسم ضاحك ان كانت مما يصح ان يكون  
 تامة فاما ان يوجد في طرفيها فتكون القضية ايضا حلية كقولك زيد ابوه قائم واما ان  
 توجد فيها معا فاما ان يكون ملحوظة اجزا لا فيكون القضية ايضا حلية كقولك زيد قائم شافه  
 زيد يسلم واما ان يكون ملحوظة تفصيلا فتكون القضية شرطية كقولك ان كانت الشمس  
 طالعة فالنهار موجود فظهر ان الحواف الحلية اما مفردا بالفعل او بالقوة فان اشتمل على  
 النسبة التقييدية مطلقا او اجزائية اذا كانت ملحوظة اجزا لا يمكن ان يوضع مكانه مفرد  
 حردا لانه اجالية وان الحواف الشرطية لا يمكن وضع المفردات في مواضعها اذا لا يمكن  
 ان يستفاد من المفردات ملاحظة المحكوم عليه وبه والنسبة الحكمية على التفصيل فان شئت

فان كان المانع لا يكون في وجوده

بواسطة

بواسطة

بواسطة

قلت في المنقضية فاما ان يكون مفردا بالفعل او بالقوة او لا وان شئت كل واحد فيهما  
 اما ان يكون مشتركا على نسبة تامة ملحوظة تفصيلا او لا فان كان القضية ان اختلفت في قضية اراد  
 ان كل واحد من طرفيها قضية بالقوة ملحوظة تفصيلا فيكون قضية بالقوة القريبة من الفعل فيصير التقسيم  
 بجهاز الوجه واعلم ان الشرطية لم يوجد في شئ من طرفيها الحكم بل فرضه في المنفصلة فانما يظهر فرض  
 الحكم اذا الوضعية بالمنفصلة اللازمة لها فان قوله هذا العدد اما زوج واما فرد في قوة قوله  
 ان كان هذا العدد زوجا لم يكن فردا وان كان فردا لم يكن زوجا واما ميزان قياس ما عدا  
**قال** فالمنفصلة من التي حكم فيها بصرف قضية او لا بصرفها **اقول** بالمنفصلة الموحدة من التي حكم فيها  
 بانضال حقوق قضية بتحقيق قضية اخرى فان اختلف بمطلق هذا الاضال سمي منفصلة مطلقة  
 وان قيد الانضال بكونه لزوميا سميت منفصلة لزومية و بكونه اتفاقية سميت منفصلة اتفاقية  
 والمنفصل السالبة من التي حكم فيها بسلب كالاضال اما مطلقا او لزوميا او اتفاقية والمنفصلة  
 الموجبة من التي حكم فيها بالتساوي بين القضية اما في التحقق والاتقاء معا او في احدهما فان  
 اختلف بمطلق التساوي سميت منفصلة مطلقة وان قيد بالتساوي بكونه ذاتيا سميت منفصلة عنادية  
 وان قيد بالاتفاق سميت منفصلة اتفاقية والمنفصل السالبة من التي حكم فيها بسلب فيكون التساوي في  
 اما مطلقا واما مقيدا بالاتفاق والاتفاق وسيد عليك تفاصيل هذه المعاني في المنفصلة  
 في مباحث الشرطيات **قال** ومفهومها ان الاصطلاحية كما يصدر عن الموجبات بصرف على  
 السواب **اقول** لان مفهوم الحلية اصطلاحية هو القضية التي يكون طرفا مفردا بالفعل اما بالفعل  
 او بالقوة وهذا المفهوم كما يصدر عن زيد قائم يصدر عن زيد يس بقايم بالاتفاق وكذلك

فان كان المانع لا يكون في وجوده

بواسطة

بواسطة

بواسطة



على ان كان الحكم الشرطي  
موجبا لغيره فيكون  
الشرطي هو الذي  
يكون له القوة  
او القوة في نفسه  
او القوة في غيره

الحال في مفهوم المنفصلة والمنفصلة اصطلاحا بل نقول اطلاق الشرطية عن المنفصلة ايضا لمفهوم  
الاصطلاح كما طلقنا على المنفصلة وان لم يكن معنى الشرطية باللفظ في المنفصلة ظاهرا وقد يتوهم  
من قولنا لاجزاء هذه الاسامي على السواء حسب مفهوم اللفظ ان اجزائها على الموجبات حسب مفهوم  
اللفظ وليس كذلك بل اجزاء هذه الاسامي على ما معالجتها حسب مفهوم الاصطلاح قطعنا لا ظاهرا في العبا  
ان يقال لبيان اطلاق هذه الاسامي على هذه القضايا بمفهوم اللفظ **قال** واما في السواء فلان بعضها  
ابا في الاضاف **قول** قد يتوهم من هذه العبارة انهم اطلقوا هذه الاسامي على الموجبات ولا يتحقق  
المعاني للغيرية فيها ثم نقلوها منها الى السواء لبيانها للموجبات في الاضاف والظاهر انهم نقلوها  
منه الاسامي من المعاني للغيرية الى المفهوم الاصطلاحية بناء على وجود المناسبة في بعض افراد  
منه المفهوم اعني الموجبات فان من هذا الفرد من المناسبة كما في صحة النقل فلا حاجة الى التزام النقل بغيره  
**قال** واما ذكر اقسام الشرطية فيها العرض **قول** لا اقسام الاولية في المحلية والشرطية وانما ذكر الموجبة  
والسالبة في المحلية على سبيل التبعية لان مفهوم المحلية انما ينضبط بذكرها وكرها وكرها كذا كذا المنفصلة و  
المنفصلة منها لانها حقيقتان مختلفتان مختلفتان فيجب الشرطية فلا يحصل مفهومها الا بربها واعتبر في  
المنفصلة الاجاب والسلب كما ذكرنا في المحلية وذكرنا في المنفصلة انواعا مختلفة لينضبط  
واشير الى الاجاب والسلب جميعها كما ذكرنا اعلم ان اقسام القضية الى المحلية والشرطية حصص  
عقلية واما اقسام الشرطية الى المنفصلة والمنفصلة فليس كذلك لان الشرطية طرعا قضيتان بالقوة  
الغريبة عن الفعل والنسبة بين القضيتين لا يمكن ان يكون محل احدهما على الاخرى بل لا بد ان يكون  
مساكن نسبة مع المحل ولا يلزم ان يكون النسبة التي هي غير المحل منصفة في الاتصال والانفصال

انقسام القضية الى المحلية والشرطية  
والمنفصلة والمنفصلة  
والاجاب والسلب

تجاوز ان يكون مفهوم آخر هذه قسمه استقرا بانه لم يوجد في العلوم ومتعارف للشرطية بوجه  
اخر محبته بين احواف القضايا **قال** واما في مباحث الشرطيات لبساطتها **قول** فان المحلية وان كانت  
مركبة في نفسها الا انها تقع جزاء للشرطية فتكون ببساطة بالقياس اليها اي يكون اقل اجزاءها  
ولا نفي ان المحلية لجميع اجزائها تقع جزاء للشرطية اذ قد عرفت ان احواف الشرطيات لا حكم فيها  
بل نفي ان المحلية اذا كانت قضية بالقوة القريبة من الفعل ان ملحوظة بتفاصيل اجزائها  
التي هي سوى الحكم يكون جزاء منها فيستحق بذكر تقديم مباحثها على مباحث الشرطيات  
**قال** وبسمي موضوعا **قول** متناهي متناهي والمبتدأ والفاعل ايضا فان زيدا في قوله زيد موضوع  
وقال محمول لان محصل معناه زيد قائم او ذو قول في الزمان الماضي **قال** والحاصل ان اجزاء  
المحلية اربعة **قول** هي المحكوم عليه والنسبة بينهما ووقوعها او لا وقوعها وهذه الاربعة  
معلومات وادراك الثالث الاول من قبيل التصورات التي من شأنها ان يكتسب بالقول  
الشارح وادراك الاجزاء ادراك وقوع النسبة او لا وقوعها هو المسمى بالتصديق الذي من  
ان يكتسب بالحجة وبسمي هذا الادراك اعني وقوع النسبة او لا وقوعها حكما ايضا ولذا قيل لا بد في الحقيقة  
من الحكم **قال** فان اللفظ البدائي وقوع النسبة دال على النسبة ايضا **قول** واللفظ واللفظ  
وان كانت التذامية **قال** وهي غير مستقلة لتوقفها على المحكوم عليه وب **قول** يعني ان النسبة  
يرتبط بها المحكوم به بالمحكوم عليه معقولة من حيث انها حالة بين حالتين لتعرف حالها فلا يكون  
معنى مستقلا بصلح لان يكون محكوما عليه وب فاللفظ الدال عليه ما يكون اداة لكن قد يكون في  
**قال** الاسم كونه في المثال المذكور وقد يناقش في ذلك بان لفظ سوف زيد متوقفا على زيد لا انه ضير راجح

فكانها بتمامها تكون جزئها

شأن

كما وقد يسمى هذا المدرك الحق

بما طلقنا في الادراك

بما طلقنا في الادراك

ان كان الجزاء من العصب ووقع النسبة او لا وقوعها  
لا يعلق النسبة او لا وقوعها فانها بغيره بالتصديق

ان كان الجزاء من العصب ووقع النسبة او لا وقوعها  
لا يعلق النسبة او لا وقوعها فانها بغيره بالتصديق



والجواب ان هذا  
الاصطلاح لا يخلو عن  
الاصطلاح بل هو  
الاصطلاح الذي لا  
يخلو عن الاصطلاح  
والجواب ان هذا  
الاصطلاح لا يخلو  
عن الاصطلاح بل هو  
الاصطلاح الذي لا  
يخلو عن الاصطلاح

وما يتصرف منها ويسمى زمانيا للالتزام بخلاف لفظة **الزمان** وهو احوالها اذا دلالة لها  
على الزمان اصلا وقد يوافق بعضها ايضا بان مدلولها ان زائد على مدلول الرابطة  
لولا انه على الزمان الذي لا مدخل له في الرابطة **قال** اشارة الى ان اللغات  
مختلفة في استعمال الرابطة **اقول** اشارة الى ان الرابطة اللغات مختلفة في  
استعمال الرابطة **قال** وجه الضبط ان يقال منها ثلثة اشياء الوجوب والاعتنا  
والجواز ونضربها في ثلثة اقسام هي مجموع الرابطين معا والرابطة الزمانية وحدها  
وغير الزمانية وحدها وفيه بعد لا يخفى **قال** ولما لم يستعمل القضية خالية عنها  
**اقول** بعض ذلك لئلا يخلو قولهم زيد بغير است **اقول** فانه قولهم ومنهم قضية خالية  
عن الرابطة **قال** وهذا لا يستعمل **اقول** قيل انما لا يستعملها اذا حملت  
على ما هو في نفس الامر وما اذا حملت على ما هو اعم من الصفة بحسب الامور مما يتوجب  
زعم القائل في ثلثها قطعاً وانت نفى ان المتبادر في عبارة المص هو العموم في نفس  
والمتبادر في ثلثها على معانيها المتبادرة منها **قال** لان البعض غير معين **اقول**  
هذا كلام ظاهر في التحقيق انك اذا قلت ليس لبعض الحيوان انسان فان اردت  
بحرف السلب المحمول عن الموضوع كان سلباً جزئياً وان اردت سلباً القضية على

ففي نسخة  
الاصطلاح

القضايا

يجب

بجانب  
رعايتين

معناها ليست بتحقيقه كان سلباً كلياً لان سلب الاجاب الجزئي يستلزم سلب الكل فعلى  
هذا ليس كل حيوان ان يكون سلباً كلياً بان يقصد بحرف السلب المحمول عن الموضوع  
المذكور وهو كل واحد واحد وان يكون سلباً جزئياً بان يقصد به سلب القضية  
كما حققته **قال** كقولنا الحيوان جنس **اقول** زعم بعضهم ان مثل هذه القضايا  
يسمى عامة لان الموضوع فيها هو الطبيعة بقيد العموم فالحيوان من حيث انه عام موضوع  
بالجنس والانسان بقيد عموم موضوع بالنوع ومثلوا الطبيعة بنحو قولنا الانسان  
حيوان فالحق في هذا وان القضايا خاصة والحيوان ان تلك القضايا ايضا طبيعية  
لان المحكوم عليه بالجنس هو طبيعة الانسان الحيوان وكيف هو المحكوم عليه من حيث ما يفهم  
من لفظ الحيوان وهو الطبيعة وحده وان كان ثبوت الجنس في لفظها مدعياً باعتبار كليتها  
كما ان المحكوم عليه بالضمك في قولنا الانسان ضاحك هو طبيعة الانسان وان كان ثبوت  
الضحك لها في لفظها مدعياً باعتبار كونها متجيزة فان القيد المعبر في ثبوت المحكوم به  
للمحكوم عليه في نفس الامر لا يجب ان يلاحظ في الحكم بثبوته وان لو لم ينحصر القضية  
في الجنس ولا في السنه لان القيود المعبره في غير محصورة في عدد فالحق انحصار  
القضية في الاقسام الاربعة والتفصيل كونه في الشرح احسن مما في المتن **قال**  
والطبيعات لا اعتبار لها في العلوم **اقول** وذلك لان الموجودات المتناصلة  
هي الافراد والطبيعة اما يوجد في ضمنها والمقصود من العلوم معرفة احوال  
الموجودات المتناصلة فان قلت الشخصية ليست ايضا معتبرة في ادخالها فيها

الاصطلاح

كيف ان يترك

القسم الكلي والجزئي  
والقسم الطبيعي والعامة

ادقائ  
العلوم



فانما لا يستلزم من العلم  
الا ان يكون له كمال

عن الاشخاص قلت هي محببة في ضمن المحسوس بخلاف الطبيعة لان الحكم فيها على الافراد على  
الطبايع وايضا الشخصية قد تقوم في الظاهر مقام الكلية فينبغي ان يكون الشكل الاول  
خوفا من ازيد وزيد حيوان فهذا حيوان بخلاف الطبيعة فانها لا ينحصر في كبرى الشكل الاول  
كقولنا زيد انسان والاشنان نوع مع انه لا يصدق زيد نوع **قال** وثانيتها **اقول** هذه  
الثانية يمكن تحصيلها بان يقال كل موضوع محمول لكن يثبت قابلية الاختصاص فلجميع  
الثانيات اختيار **واجب** **قال** كما انهم في قسم التصورات اخذوا من حيثها الكليات  
من غير اشارة الى طبيعة مادة **اقول** يعني اخذوا مفهوم النوع والجنس وغيرهما من غير اشارة  
الى طبيعة خاصة نوعية او جنسية كالاشنان والحيوان وجعلوا هذه المفردات المجردة  
عن خصوصيات الطبايع الشاملة اياها باسرها محكوما عليه ليكون الاحكام الواردة عليها  
متناولة لجميع طبايع الاشياء فلذلك صارت مباحث التصورات قوانين منطقية  
على الجزئيات ومن ثم اخذوا مفردات القضايا وجردوها عن الخصوصيات واجروا  
عليها الاحكام فصارت مباحث التصديقات ايضا قوانين منطقية على الجزئيات  
فصارت مباحث الفن كلها قوانين تعرف منها احكام جزئياتها **قال** فليست ان  
مفهوم **ب** مفهوم **ب** **اقول** قد بينت مما سبق ان لفظ كل سور لبيان كنية الافراد  
فاذا قيل كل **ج** علم ان المراد ماصوق عليه مفهوم **ج** من افراده لا مفهوم **ج** والا كان  
لفظ كل زائدا لا قابلية فيها الا ان يباد بها للمعنى الكلي فيسمى كل **ج** لى **ج** هو **ج**  
وسو يستبعد اذا لا وان يقال اذا قلنا **ج** فلا نفع به ان مفهوم **ج** مفهوم **ب** والا

كل من هذا العلم  
العلم مستبعد اذا  
كان العلم مستبعدا  
فانما لا يستلزم من العلم  
الا ان يكون له كمال

لم يكن من ان كل جيب المعنى بل لفظ ولا نفع به ايضا ان مفهوم **ج** يصدق عليه مفهوم **ب**  
والا لم يكن لما ثبت قضية طبيعية غير معتبرة في العلوم بل نفع به ان ماصوق عليه **ج**  
من الافراد يصدق عليه **ج** فاذا قلنا **ج** بلفظ كل كان المعنى كل ماصوق عليه **ج**  
من الافراد يصدق عليه **ج** **قال** فان قلت كما ان اه **اقول** قد عرفت ان كل كلى  
له مفهوم وماصوق عليه من الافراد فكل واحد من **ج** وبمفهوم وماصوق عليه فيصو  
منها معنى اربعة الاول ان مفهوم **ج** مفهوم **ب** وقد عرفت بطلانها والثاني ان  
عليه **ج** من الافراد ثبت لمفهوم **ب** وهو المصادق عليه **ج** وهو ماصوق عليه  
وهو ايضا باطل لان ماصوق عليه الموضوع هو بعينه ماصوق عليه المحمول سواء اخصر  
ماصوق عليه المحمول فيما صدق عليه الموضوع او لم يخصص واذا اخصر ماصوق عليه كان مفهوم  
القضية بثبوت الشيء لنفسه فيكون ضروريا فيخصص القضاء بالضرورة بان **قال** فان قلت  
ارادة الافراد منها معا يبنى ان لا يكون في القضية حل للمعنى لا اتحاد الموضوع و  
المحمول في الحقيقة ولذلك قال ضرورة ثبوت الشيء لنفسه قلت عما وان اتحاد  
حقيقة كذا ما اختلفا من جهة ان الافراد اعتبرت في جانب الموضوع من حيث انها يصدق  
عليها **ج** وفي المحمول من حيث انها يصدق عليها **ب** ومن ثم المصادق كافي من الاختلاف  
التفاريق في صحة الحمل بحسب المعنى واما اعتبار التفاريق في مفهوم واحد باعتبار الدلالة  
عليه بلفظين فيغير ملتفت اليه فلذلك قال من ان لعدم الحمل دون الاختصاص القضاء بال  
الضرورة الرابع ان مفهوم **ج** ماصوق عليه **ب** وهو ايضا ليس من القضايا بالمعبرة

جانب

الا وهو موضوع



لا عرفت من ان الحكم على الافراد دون الطبيعة والحاصل ان المعبرة في جانب  
الموضوع هو الافراد وفي جانب المحمول هو المفهوم من ان القضية المعبرة في العلو  
اذ المقصود منها كما عرفت اجزاء الاحكام على الذوات المتصلة في الوجود  
باحوالها والذوات المتصلة على الافراد والاحوال هي المفهومات **قال** لا يقال **اقول**  
منه شبهة يتمسك بها في ابطال الحل **قال** يلزم مما ذكرتم من ان الحل لا يكون مفيدا **اقول**  
اذ لا محل للمعنى بل كسب اللفظ **قال** لانه يجب عنه **اقول** هذا الجواب معارضة لتلك  
الشبهة بقدرها ان مدعاكم وموقوفكم الحل محال بطلانه لجمع يشتمل على صحة الحل اذ قيل  
فيه المحال على الحل فيكون مدعاكم مبطلا لنفسه كان باطلا اذ لو كان حقا كان حقا وباطلا معا  
ومع وروى الشارح هذا الجواب باننا نخرج اذ كان مدعى الحكم موجبة واما اذا ادعى  
السالبة فلا يصح هذا الجواب قطعا بل يجب ان يقال مفهوما بوجه وبمتغيرا بل ولا يقع بحل  
عاج ان مفهوم بوجهين مفهوم بلبس الحكم بالتحال والمتغيرين بل نفع كما تقدم ان  
عليه مفهوم بوجه من الافراد يصدق عليه مفهوم بوصف الامور المتغيرة في المفهومات  
على ذات واحدة جازية كصدق الانسان والضاكن والماشي وغير ذلك من المفهومات  
المتغيرة على فرد واحد وللخصم ان يقول فقد حلت مفهوم ببهو هو على ما صدق عليه بوجه  
فتقول ما صدق عليه بانه ان يكون عين مفهوم ب فلاحل كسب المعنى او غيره فيلزم الحكم  
بان احدا للمتغيرين هو الاخر وهو بطلان يقول مفهوم ب على ما فرضت صدق صدق  
عليه ايضا باطل لانها ان احدا فلا يصدق كسب المعنى ان تغاير المصالح يقال احدهما

وما كان مبطلا لنفسه

ما صدق

ما صدق

سواء اخر لا تقيد ولا اخبارا وقد ضاعت الشبهة بهذا الجواب الحق ولا يخفى انها لا  
تتحقق معنى الصدق والحل فتقول لابد في الحل من تغاير فية فسادا لا لم يقصود بهما حل  
اصلا ولا بد ايضا ان يتجوز وجود الجواب بوجه سواء كان محققا او موهوما لان المتغيرين  
في الوجود الخارجين المحققين او الموهومين سيجل ان لكل واحد منهما الآخر وهو موهوم بوجه سواء  
بينهما اتصال اخر او لا في الحل اتخاذا للمتغيرين في معنى الوجود خارجا محققا او موهوما  
كما تحقق في موضع **قال** والعنونه قد يكون عن الذات وقد يكون خبرها وقد يكون مخا  
عنهما **اقول** وذلك لان العنوان كلي اذ انشأ الى مادية ما صدق عليه من افراد فلا بد ان  
احد الاقسام الثلاثة كما مر **قال** لان انصاف الطبيعة النوعية بالمحمول ليس بالاستقلال بل  
لانصاف شخص من اشياء صوابه اذ لا وجود لها الا في ضمن شخص **اقول** فلو اعتبر الطبيعة  
النوعية مع الاشخاص كان ذلك كسب المعنى تكرارا لانه لما اعتبر ثبوت المحمول لجمع الاشياء  
فقد اندرج فيه ثبوت الطبيعة النوعية فيكون ثبوت الطبيعة النوعية مرتين  
فيلزم التكرار لا يقال انما يلزم اذ الم يكن للطبيعة النوعية حكم جنس بها وذلك  
ممنوع اذ لا يلزم من عدم وجودها في ضمن اشياء صوابه ان لا يكون لها احكام مخصوصة  
بها فان طبيعة الانسان كلية وعامة الى غير ذلك من الاحوال التي لا يشاركها فيها اشياء  
لانا نقول الكلام في اعتبار الطبيعة مع الاشخاص في قضية واحدة فلا بد ان يكون  
الحكم الذي فيها مشترك بينهما لا مخصوصا فلهذا يلزم التكرار **قال** وبالفعل عند الشيخ  
**اقول** فليس عدل الشيخ عن مطلبه الخار اني اعتبر مع الامكان الثبوت بالفعل لان الا

يكون

فان كان بشارتها  
اعني في الاحكام  
المستدركة



على مجرد الامكان مخالفا للعرف واللفظ فان الاسود اذا اطلق لم يفهم منه عرفا ولفظ شئ لم يصف  
 بالسواد اذ لا وابدوا وان امكن ان يضاف به **قال** الخا دبر عن المشاعر **اقول** المشاعر  
 من القوة المدركة جميع شئها الميم او كراى موضع المشعور او آله **قال** و  
 انما قد افراد بالامكان **اقول** معنى اجتهاد المعنى امكان وجود افراد الموضوع في القضية  
 الحقيقية لان الحكم فيها يتناول الافراد المدركة في الخارج ومن اجلها لا يكون ممكن الوجود  
 فيه ولا يكون الحكم سواء كان اجابا او سلبيا صادقا عليه فلا يصدق قضية كلية اصطلاحا  
 بل يصدق في كل مادة تفرض موجبة جزئية وسالبة جزئية كما قدره وهذا القيد اعني  
 امكان وجود الافراد المتخيلة اليها اذ المعتبر امكان صدق الوصف العنوان في ذات  
 الموضوع بحسب نفس الامر بل يكفي لحد فرض صدق او امكان صدق عليه كافي  
 الكلي عاجز بانه حتى اذا وقع الكلي موضوعا للقضية الكلية كان متناولا لجمع افراد  
 التي هو كلى بالقياس اليها سواء امكن صدق عليها او لا واما اذا اجتهاد امكان صدق  
 الوصف العنوان في ذات الموضوع في نفس الامر كما هو مذهب الفارابي واجتهاد  
 الامكان الصدق بالفعل كما هو مذهب الشيخ فلا حاجة الى اعتبار امكان وجود الافراد  
 والمحمود والمنفرد فان الانسان الذي ليس حيوانا يصدق عليه الانسان في نفس الامر فلا يدخل  
 في قولنا كل انسان حيوان وكذا الانسان الحيوان يصدق عليه الانسان في نفس الامر فلا يدخل  
 في قولنا لا شئ من الانسان **قال** ولا اعتبر في عقد الوضع اتصال وكذا في عقد الحمل **اقول** من حيث  
 الظاهر من العبارة فان قولك لو وجد كان متصلا وكذا قولك لو وجد كان ب مقصدا لخرقا

الدراسة

فيها

الذي هو

الذي هو

صحيح

واما الجع فينبغي ان لا يصدق هناك اتصال قطعا لان هذه العبارة تنسب للقضية الحقيقية  
 وتعرف ان عقد الوضع من حيث تركيبه كلف يتصور ان يكون معناه متصلا وان عقد الحمل  
 فيها تركيب خبري لكذا اتصال فليس في مفهوم القضية الحقيقية معنى الاتصال اصلا فكيف  
 ينسب معنى متصلا بل يجب ان يحل عبارة الشرط على تصور النعيم في افراد الموضوع بحيث يندرج  
 فيها الافراد المحققة والمقدرة فانها اذا قلت كل ب ببتاد منه ان الحكم على كل ما هو في  
 ب ب محققا وورد كلمة الشرط في التفسير بها على دخول الافراد المقدرة ايضا في الحكم فان  
 كلمة الشرط يستعمل في المحققات والمقدرات كقولك في النار ان كانت الشئ طالعة فالنار موجودة  
 وقولك في الليل ان كانت الشئ طالعة فالنار موجودة فان قلت فعلى هذا يلزم ايراد الشرط في  
 الموضوع وبلغوا ايراد في جانب المحول لان المقصود من المفهوم لا الافراد قلت فقد  
 بالمحول الافراد لان كانت القضية منزهة وهي ان يكون مذكورة في جانب المحول سواء كان  
 ذكر في جانب الموضوع او لا فاداد الشرط في المحول ينشغل في المخبرات **قال** لا يوجد  
 في الخا دبر اذ لا وابد **اقول** هذا تعليل لقوله والحكم فيه على الموجود في الخا دبر يعني لما  
 كان المراد كذا صدق عليه في الخا دبر يعني الحكم على الموجود الخا دبري حقيقة فقط لان ما لا يوجد  
 اصلا لم يصدق عليه في الخا دبر **قال** فان الحكم ليس على وصف الجيم **اقول** اي يدفع مما ذكره  
 ذلك النظم كونه باطلا لان الحكم على وصف الجيم **قال** اي على صفاتها لا يمكن اخذها **اقول** يعني ان  
 مثل قولنا شريك البارى متنع وكل متنع معروف قضية لا يمكن اخذها خارجية وهو طر اذ ليس  
 افراد الموضوع موجودا في الخا دبر محققا ولا حقيقة اذ لا يمكن وجود الافراد في الخا دبر وقد اعتبر

حتى لا

يقصد

السور

فما مراد الشرط من الموضوع  
 لا يكفي لانه المخبرات



في الحقيقة كان وجود الافراد كما هو واجب بان المقصود ضبط القضايا بالمتعلقة في العلوم في الا  
واما ذكرتم فما يستعمل نادرا فلم يلتفتوا اليه اذ لا يمكن ان يراجع في القواعد بسهولة ومنهم من جعل  
امثال هذه القضايا ذهنية فقال من قول كل منتهى معروف ان كل ما صدق عليه في الزمن انه متنع  
في الخارج يصدق عليه في الزمن انه معروف في الخارج فجعل القضايا ثلثة اقسام حقيقة يتناول  
الحكم فيها جميع الافراد الخارجية المحققة والمقدرة وخارجية يتناول الافراد الخارجية المحققة  
فقط وذهنية يتناول الافراد الموجودة في الزمن فقط والاولى ان يقال احوال الاشياء  
على ثلثة اصنام قسم يتناول الافراد الزمنية والمقدرة والمحقة والمقدرة وعلا القسم يسمى  
لوازم الامنيات كالزوجة للادبعة والفردية للثلاثة وتساوي الزوايا للقائمين للثلاث وتسم  
لخص بالوجود الخارجي كالحركة والسكون والاضاءة والاحراق وتسم تخص بالوجود الزمني  
كالكلية والجوئية والذاتية والجمعية وغيرها فبين ان يغير ثلث قضايا احدها ان يكون  
الحكم فيها على جميع افراد الموضوع ذمنا كان او خارجا محققا كان او مقدرا كالقضايا الهندسية  
والحسابية ويسمى هذه حقيقة وثانيتها ان يكون الحكم فيها مخصوصا بالافراد الخارجية مطلقا  
محققا كان او مقدرا كالقضايا الطبيعية ويسمى هذه قضية خارجية وثالثتها ان يكون الحكم  
فيها مخصوصا بالافراد الذمسية ويسمى قضية ذهنية كالقضايا المستعملة في المنطق **قال**  
فاذن يكون بين ماعوم وخصوص من وجه **اقول** العموم والخصوص من وجه في المفردات  
وما في حكمها من المركبات التقييدية انما منسوب الصدق الى الخلق على شئ كما هو واما في القضايا  
فلا يتصور صدقها على جملة على شئ من القضايا كقولنا زيد قائم بالجل على مفرد ولا على قضية اخري

في العموم والخصوص وسائر النسب المذكورة فيما سبق انما يجتمع في القضايا بحسب صحتها في الحقيقة والواقع  
فالقضايا المتساوية بين ما اللتان يكون صدق كل واحدة منهما في نفس الامر مستلزما للصدق  
الاخر فيها وكذا القياس في سائر النسب والصدق على الخلق يستعمل فيقال ان الكاتب صادق  
على الانسان اي يحول عليه والصدق في بلخ التحقيق والوجود يستعمل فيقال صدق صدق هذه  
القضية في الواقع **قال** وعلى هذا يكون السالبة الكلية الخارجية رتبة اعم **اقول** وذلك لان  
بعض الاخص اعم فلا كانت الموجبة الجزئية الخارجية اخص كان نقيضا اعني السالبة الكلية  
الخارجية اعم **قال** وبين السالبتين الجزئيتين مباينة جزئية **اقول** وذلك لما عرفت  
في ان الامرين اللذين بينهما عموم من وجه يكون بين نقيضيهما مباينة جزئية فلا كان بين  
الموجبتين الكليتين عموم من وجه كان بين نقيضيهما اعني السالبتين الجزئيتين مباينة جزئية  
**قال** يؤثر في مفهومهما **اقول** اي يوجب اختلاف مفهوم القضية قطعا فان قولك زيد  
كاتب قضية وقولك زيد لا كاتب قضية اخري مختلف مفهومهما في الحقيقة واما اختلا  
العنوان بالعدول والتحصيل فلا يوجب اختلا في مفهوم القضية فانه اذا كان لذات  
واحدة وصفان احدهما وجودي والاخر عددي كاللاجج وغيره تارة بالوجودي واخرى  
بالعددي وحكم عليهما في التميز حكم واحد لم يحصل ملكان قضيتان مختلفتان في المفهوم  
حقيقة **قال** ضرورة ان اجاب الشئ بغيره فرع على وجود المثبت له **اقول** سواء كان ذلك  
المثبت اموا وجوديا او علميا فان بثبوت اللاكتابة لزيد فرع وجوده كما ان بثبوت  
الكتابة كذلك **قال** لانا نقول الحكم في السالبة على الافراد الموجودة **اقول** وذلك لان السلب



دفع الاجاب فاذا كان الاجاب متعلقا بالافراد الموجودة كان رد فعل ايضا متعلقا بها فيكون الاجاب  
 والسلب ردين على الموجودات اي يعتبر ذلك في مفهوم الموجبة والسالبة لكن لحق السالبة  
 وصدقها لا يتوقف على وجودها لان حاصلها انتفاء المحول عن ذات الموضوع وذلك اما  
 بان يكون الموضوع موجودا او ينتفي المحول عنه واما بان لا يوجد الموضوع فينتفي المحول عنه  
 ايضا قطعاً وحصل الموجبة بثبوت المحول للموضوع فلا يتصور ذلك الا بان يكون الموضوع موجوداً  
 ثابتاً للمحول ولتخصه بان انتفاء الشيء عن الموضوع قد يكون بانتفاءه في نفسه وقد لا يكون واما  
 بثبوت شيء له فلا يمكن الا بان يكون موجوداً **قال** والسالبة لا يستدعي وجود الموضوع على ذلك  
 التفصيل **اقول** يعني ان السالبة الخارجية لا يقتضي وجود الموضوع في الخارج محققاً والسالبة  
 الحقيقية لا يقتضي وجوده في الخارج محققاً او مقدراً فان قلت اخذت القضية عما وجهه بيننا  
 الافراد الخارجية المحققة والمقدرة والافراد الذاتية ايضا كما ذكرته فلا يمكن ان يقال الموجبة  
 من يقتضي وجود الموضوع من حيث بثبوت المحول في الخارج بل يقتضي وجوده في الجملة سواء كان  
 في الخارج محققاً او مقدراً في الذهن من حيث انه حكم فلا بد ان يتصور الحكم عليه ويقتضي  
 صدقه وجوده ايضا لان ثبوت المحول له فرع بثبوت نفسه والفرق بين هذين الوجودين  
 ان الوجود الذي يقتضيه الحكم انما يعتبر حال الحكم اي بقدر ما يحكم بالحكم بالمحول على الموضوع يقتضي الحكم بالوجود  
 كاللحظة مثلاً وان الوجود الذي يقتضيه بثبوت المحول للموضوع لابد ان يكون بثبوت نفسه ان كان  
 فحراً وان دائماً وان ساعة فساعة وان خارجاً وان لحظة فلحظة وان ذهنياً فذهناً  
 فذهناً والسالبة يشارك الموجبة في اقتضاء الوجود الاول دون الثاني وكذلك الحال للموضوع

او في الذهن والسالبة  
 منها يقتضي وجوده في الجملة  
 ايضا فلا يلزم الفرق قلت  
 الاجاب يقتضي وجود الموضوع

خارجاً

في الفرق بين الموجبة والسالبة اذا اخذت ذهنية والحاصل ان انتفاء المحول عن الموضوع  
 لا يقتضي وجوده وان ثبوته لا يقتضي وجوده واما الحكم بالانتفاء والحكم بالبثوث فلا فرق  
 بينهما في اقتضاء الوجود الذهني **قال** نسبة المحول اذا قلت زيد قائم لهما كنسبة علي  
 نسبة القيام الى زيد النسبة زيد الى القيام فان زيدا اريد به الذات وعلى امر مستقل  
 بذاته لا يقتضي ارتباطا بغيره والقائم اريد به المفهوم الذي يقتضي ارتباطا بغيره فلذلك قال  
 نسبة المحول الى الموضوع وان كانت النسبة متصورة بين **قال** ومن جهة اخرى يعني  
 ان تقسيم كيفية النسبة الى الضرورة واللا ضرورة تقسيم برأسه ثنائياً وتقسيمها الى الدوام  
 واللا دوام تقسيم آخر ثنائياً ايضا لان المجموع تقسيم رباعي **قال** والقضية المركبة هي  
 التي حقيقتها ما يكون ملتبساً من الاجاب والسلب **اقول** اذا حكمت بالاجاب المحول لموضوع  
 او لا ثم حكمت بغيرها بسلب لا بعبارة مستقلة بل بعبارة غير مستقلة دالة على كيفية تلك  
 النسبة الاجابية بينهما بعد المجموع قضية واحدة مركبة كقولك كل انسان ضاحك لا دائماً  
 فان قولك لا دائماً يدل على ان تلك النسبة الاجابية بينهما ليست دائماً تكون السلب واقعا  
 بالفعل والا لكان الاجاب دائماً من حيث دلالة كيفية النسبة يكون جهة القضية ومن  
 حيث دلالة على الحكم السلب يكون موجباً لتدرك القضية وانما قلنا لا بعبارة مستقلة  
 لانه اذا عبر عن الحكم السلبى بعبارة مستقلة كان هناك قضيتان مستقلتان لا قضية  
 واحدة مركبة وكذا الحال اذا حكمت أولاً بالسلب بغيرها ثم حكمت بالاجاب على تلك الطريقة  
 فكل قضية مركبة يكون موجبه وليس كل قضية موجبه مركبة فان اعتبار الضرورة والدوام

اقول

اقول

واحد

ان الوجود الذي  
 يقتضيه الحكم  
 بالوجود  
 يقتضي الحكم  
 بالوجود



القضية

لا يجب تركيب اذ لم يحصل بينهما بين الموضوع والمحمول كما كان مختلفا في اجابا وسلبا بخلاف  
اللازمة واللازم لانها موجبان حكما اخر مخالفا للحكم السابق في الاجابا والسلبا  
حققة **قال** والنسبة بينهما وبين الضرورية **اقول** قد عرفت ان النسبة لا ترجع محقة بين القضايا  
بحسب صحتها وحققها لا بحسب صحتها فان ذلك مخصوص بالمفردات وما في حكمها **قال** والفرق  
بين المعينة **اقول** حاصله ان الشرط اذا اعتبرت بشرط الوصف كان ضرورة نسبة المحمول  
اجابا او سلبا بالقياس الى ذات الموضوع ما خذ اذ مع وصفه فالضرورة انما هي بالقياس  
الى مجموع الذات والوصف اذا اعتبرت مادام الوصف كان الوصف هنا كاعتبار ان كان  
للضرورة لاجزاء المناسب البلية الضرورية والالزام اعتبار الوصف مرتين مرة جزا لما نسب اليه ضرورة  
ومرة رافا للضرورة وبغير المعنى ان نسبة المحمول لضرورة مجموع ذات الموضوع مع وصفه في جميع اوقا  
وصفه ولا فائدة لاعتبار الطرف المتماثلين انه اذا اعتبرت مادام الوصف كان ضرورة نسبة  
المحمول الى ذات الموضوع فقط وان لم يكن الوصف الذي له مدخل في الضرورية ضروريا لاداة  
الموضوع حال ثبوته لم كالكتابة صدقت الشرط بشرط الوصف وان مادام الوصف وان  
كان ضروريا له في زمان ثبوته لم صدقت الشرط بالمعنيين معا كقولك كل محتسف فهو مظلم  
مادام محتسفا سواء اراد به شرط كونه محتسفا او مادام محتسفا بلا اعتبار الاشتراط  
بناء على ان الاختصاص ضروري للفرق في وقت معين وهو وقت جملولة الارض بينه وبين الشمس فان  
نسبة الاطلاق الى مجموع المقرو وصف الاختصاص كان ضروريا له وان نسب الى ذات المقرو كان ايضا  
ضروريا له في وقت الاختصاص لان القوة في ذلك الوقت تتحيل وجوده بلا اختصاص في اعموافات

بالفكر

الفرق مستلزم للمجموع من ذاته ووصف الاختصاص وهذا المجموع مستلزم للاطلاق ومستلزم المستلزم مستلزم  
افرادات المستلزم للاطلاق فظهر بذلك ان النسبة بين معينتي الشرطتين العموميتين وجهه  
الاطلاق محقق وقد اخطأ فيه كثير من وزعموا ان النسبة بينهما العموم مطلقا لان مادام الوصف اعم  
مطلقا **قال** والعرفية العامة **اقول** انما لم يعبث بها معنيين على قياس معنى الشرط لان المحمول  
بما ذكره كان دال على مجموع الذات والوصف كان دائما للذات في زمان الوصف لان معنى الدوام  
لا يستلزم دوام انتفاكه وهو حاصل بالقياس الى مجموع وبالقيا من الى الذات وحده في زمان  
الوصف سواء كان للوصف مدخل في دوام المحمول كما في المثال المذكور او لم يكن كما في قولك كل  
سليم حيوان **قال** والممكنة العامة **اقول** الامكان العام بفتارة بسبب الضرورية الذاتية  
عن اجابا الخالف للحكم كما ذكره وتارة بسبب الامتناع الذاتي عن اجابا الخالف فان امكان  
الاجابا معناه عدم امتناع الاجابا او عدم ضرورة السلب وكذا الحال في امكان السلب والتقدير  
متساويا بان كما لا يخفى **قال** والما قيد اللازم واما جملبات لان الشرطية العامة على الضرورية  
بحسب الوصف **اقول** واعلم ان الشرطية العامة يمكن تقييدها بالضرورة الذاتية لكن لا  
يعتبر ويمكن تقييدها باللازم والذات كما ذكره ولا يمكن تقييدها بالضرورة الوصفية  
ومعنى لا باللازم والوصف ولا بسبب الاطلاق العام ولا بسبب الامكان العام لانها اعم  
من الضرورية الوصفية ولا يجوز تقييدها بالخاص بسبب العام فانه تقييد غير صحيح ونفس على ما ذكرنا  
حال سائر المركبات فظهر لك ان التركيب متناك وجوه كثيرة فمنها ما ليس بصحيح ومنها  
ما هو صحيح لكنه غير معتبر ومنها ما هو صحيح ومعتبر **قال** ويصدق في الوقتية كما في المثال المذكور **اقول**

في ذلك الوقت

ن



يعني قوله كل من خفف وقت جلولة الارض فان الاخس ليس ضروريا بحسب القدر ولا دايما بحسبه  
 فلا يصدق كل من خفف ما دام قرا **قال** واما اذا انشأ بالضرورة ما دام الوصف يكون المشروطه الخا  
 اخص من الوقتية مطلقا **اقول** وذلك لان الضرورة المعبرة في المشروطه الخاصة ج صدقت بالقياس  
 الى ذات الموضوع في زمان الوصف وذكر في وقت معين فيصدق الضرورة الوقتية هناك ايضا  
 بالقياس الى الذات في وقت معين وكلما صدقت المشروطه الخاصة بالمتعلق المذكور صدقت الوقتية  
 ويصدق الوقتية في المثال المذكور بدون المشروطه الخاصة فيكون الوقتية اعظم منها مطلقا واما  
 المشروطه الخاصة بشرط الوصف فيمكن صدقها بدون الوقتية كما في مثال الكتابة وتحريك الحرف  
 فان المحول هناك ليس ضروريا النسبة الى ذات الموضوع في زمان الوصف بل هو ضروري النسبة  
 بالقياس الى الذات ما خذ اسع الوصف كما تقرر ومع الوقتية الضرورية في وقت معين بالقياس  
 الى الذات وحده فلا يصدق هناك **قال** لان المعنى اذا اطلق يتبادر منه المعنى المطابق **اقول**  
 هذا كلام صحيح وجواز تفسيره في اللفظ الى المعنى المطابق والتضمن والالتزام لا ينافي ما ذكره  
 فان الوجود اذا اطلق يتبادر منه الوجود في الخارج مع انه يصح تقييده في الخارج والذهني **قال**  
 لعلاقة بينهما يوجب ذلك اذا اعتبر الحكم بالاتصال كون الاتصال لعلاقة فالمتممة قضية لزومية  
 وان اعتبر كونه للعلاقة فالمتممة انتفاكية وان لم يعتبر شيء منها فالمتممة مطلقة كما اشار  
 الى ذلك **قال** بل مجرد صدق التالي **اقول** يعني ان التالي اذا كان صادقا في نفس الامر فهو  
 صادق مع جميع الامور الصادقة في نفس الامر وجميع ما يقدر صدوقه في نفس الامر كقولك ان  
 زيد فرس فالخارج ما لم ينطق **قال** بل ليس مرادهم بالمناقات في الجمع اجماع في الوجود **اقول**

اقول

يعني في الصدق والتحقيق في المحل والصدق على ذات واحدة وهذا كلام الشبهة لا يقال فيكون  
 المناقات بين المفهومين في الصدق على ذات كما بين مفهوم الواحد والكثير لانا نقول لا نزاع  
 في ذلك الا ان القضية المستعملة على هذه المناقات ليست منفصلة بل هي حليقة شبيهة  
 بالمنفصلة فاذا قلت مثلا ما واحد واما كثير فان اردت المناقات بين هذا واحد وبين هذا كثير  
 في القضية منفصلة مركبة من قضية ومنع الجمع باعتبار الصدق والتحقيق بين القضية كما قرنا  
 وان اردت المناقات بين مفهوم الواحد والكثير في الصدق والمحل على هذا فالقضية حليقة  
 شبيهة من موضوع واحد الا انه قد رد في محولها فصارت شبيهة بالمنفصلة فالشارح بان  
 بلا منع جمع في الصدق على ذات بل قال منع الجمع المعبرة في المنفصلات انما هو بحسب الوجود للمحل  
 وقد يكون بين مفهومين مناقات في الوجود في محل واحد كالسواد والبياض فان عبرت  
 عنها بمثل قوك اما ان يكون السواد موجودا في هذا المحل او يكون البياض موجودا فيه كانت  
 القضية منفصلة وان عبرت عنها بمثل قوك في الوجود في هذا المحل اما سوادا واما بياضا  
 كانت القضية حليقة شبيهة بالمنفصلة وبالجملة كما ان الحليقة قد تشارك المتصلة فيما هو محل  
 المعنى وماله كقولك طلوع الشمس ملزم لوجود النهار ولا بد ان يكون مخالفا لها في صريح المعنى  
 منها كذلك الحليقة قد تشارك المنفصلة في حصول المعنى وماله وان كان المفهوم الصريح مخالفا  
 فيها والمناقات قد تعبر في القضايا ومع المنفصلات وقد تعبر في المفردات بحسب قها على  
 ذات ومع الحليقات الشبيهة بالمنفصلة وقد تعبر في المفردات بحسب الوجود في محل واحد فان عبرت  
 عنها بمثل قوك السواد والبياض متنافيان بحسب الوجود في محل واحد فهذه حليقة صرفة وان عبرت

لم يقل

واحدة



عنها بمنزلة قولك هذا الشيء اما ان يكون اسود واما ان يكون ابيض فليس منفصلة وان عجزت عنها  
 بمنزلة قولك هذا الشيء اما اسود واما ابيض فهذه حكمة شبيهة بالمنفصلة والكل مشترك في ملك  
 المعنى وحصوله وان كان متخالف في المفهوم الصريح **قال** فان التمسك فيها بلزوم السلب  
 موجبة لزومية لا سالبة كما ان السلب في الجملة بحسب السلب المحل لا باعتبار طرفيها عدولا و  
 حصيلا فربما كان طرفا الجملة مشتغلتين على حرف السلب ويكون القضية موجبة كذلك السلب  
 في المتصلات بحسب السلب المتصالي ونوعه اعني اللزوم والاتفاق وفي المتصلات بحسب  
 الانفصال ونوعه اعني العناد والاتفاق فلا اعتبارا بطراف الشرطيات في سلبها ونها  
 بل الانقسام الاربعة اعني كون الطرفين موجبتين وسالبتين وكون المقدم موجبة والبا  
 سالبة وبالعكس يوجد في الموجبات والسوالب في المتصلات والمنفصلات **وربما**  
**يجب** هذا حق نعم المتصلة المطلقة اعني التي اكتفى فيها مجرد الحكم بالاتصال من غير ان يتعين  
 للعلافة نفيها واشتباها بل يتنعى ان يكون كذبها عن الصادقين وعن مقدم كاذب وتال  
 صادق **قال** فالموجبة الحقيقية يصدق عن صادق وكاذب **اقول** الموجبة الحقيقية العناد  
 لما وجب تركيها من جزئين يمتنع صدقهما وكذبهما معا وجب ان يكون تركيها من قضية ومن  
 نقيضها او مساو نقيضها كقولنا هذا العدد اما زوج واما لا زوج وقولنا هذا العدد  
 اما زوج او فرد وما نفع الجمع العنادية لما وجب تركيها من جزئين يمتنع صدقهما فقط  
 وجب ان يكون تركيها من قضية وبما عواض من نقيضها كقولنا هذا الشيء اما شجر واما  
 فان كل واحد من الجرح اخص من نقيض الاخر واما نفع العنادية لما وجب تركيها من جزئين

الشجر

لها  
2

كذا نفيها فلو كان يكون تركيها من قضية وبما عواض من نقيضها كقولنا هذا الشيء اما شجر واما  
 اعني من نقيض الاخر وهذا اذا اخذنا بالمعنى الاخص واما اذا عجزنا بالمعنى الاعم فيصدق في كل واحد منها عا  
 وما يتكبر من الحقيقة **قال** ومن الاوضاع التي تحصل للمقدم بسبب افتقارها بالامور الممكنة الاجتماع  
 مع **اقول** اراد بالاضاع للحوال الحاصلة التي تحصل بسبب اجتماع الامور الممكنة الاجتماع  
 مع فان كون انسانية زيد مقارنته لقيامه او قعوده او طوعه او شربه غير ذلك من الاحوال  
 الخاصة لها من اجتماعها مع هذه الامور الممكنة الاجتماع معا فان كل واحد من المجتمعة  
 يحصل له حال بالقياس الى الاخر وسوكونه بمعاملة مقارنتها باياه وانما اعتبره امكان الاجتماع مع المقدم  
 دون امكان تلك الامور في نفسها لان تلك الامور ربما كانت بمنفعة في نفس الامر لكنها يكون ممكنة الا  
 مع المقدم فانك اذا قلت كلما كان زيد حارا كان جسما كان معناه ان الجسمانية لازمة لحارتيه على  
 جميع الاوضاع الممكنة الاجتماع مع حارتيه لكونه ناهقا مثلام ان يكون زيد ناهقا غير ممكن في  
 نفس الامر وان كان ممكن الاجتماع مع حارتيه وقد يفرض كبت الميزان الاوضاع الحاصلة من الامور  
 الممكنة الاجتماع مع المقدم بالتضاد الحاصلة من المقدم مع المقدمة الممكنة الصدق معا فاذا قلنا  
 كلما كان زيد انسانا كان حيوانا فالنتيجة الحاصلة من زيد انسان مع قولنا وكل انسان ناطق  
 اعني كون زيد ناطقا بعد وضعها من اوضاع المقدم حاصلا من امر ممكن الاجتماع مع وقولنا  
 وكل انسان ناطق لكن الشارح لم ينفذ اليه لان فهم بعيد ولا حاجة اليه لان الامور الممكنة  
 الاجتماع مع المقدم سواء كانت قضايا او غيرها يحصل للمقدم باعتبارها حالات هي كونه مقدا  
 لهذا الشيء او لذلك الشيء او لغيرها وهذه الحالات مغايرة لتلك الامور كما ان ضرب زيد عر

اجتماع

رنا



تصير شدة لضاربة زيد ومضروبية عمرو وما وصفنا من مغاير ان للضرب فالأوضاع على الحالة الحاصلة  
 للمقدم بسبب الاجتماع مع تلك الأمور وبذلك يندفع ما قبل من ان يكون زيد قائما او قاعدا او  
 كون الشرطية وكون الجارنا حقا ليست أو ضلعا حاصلا عن أمور يمكنه الاجتماع مع  
 المقدم بل من أمور موافقة الوجود للمقدم فالتمثال الصحيح هو النتيجة الحاصلة كما مر **قال** فان المقدم  
 اذا فرض على شيء من هذين الوصفين استلزم عدم التالى وعدم لزوم التالى **اقول** الاظهر ان  
 يقال المقدم اذا فرض على شيء من هذين الوصفين لم يستلزم التالى اما على التقدير اجتماع عدم التالى  
 مع فلاذ لم يستلزم التالى لان عدم اللازم مجتمع مع الملزوم وسو محال واما على التقدير اجتماع  
 عدم لزوم التالى **قال** لما كانت الشرطية مركبة من قضيتين والقضية اما حملية **اقول** تدعى  
 انما مركبة من المفردات او ما هو في حكمها وان الشرطية تتركب من قضيتين فان ما يتصور من تركيب  
 الشرطية تركبها من حملية او شرطية واذا التركبت من غير الحمليات فلا بد ان يحمل بالاحد الى  
 الحملات المتخلطة الى المفردات اذ لو لم يحمل احدها الشرطية الى الحملات لزوم تركبها من اجزاء  
 غير متناهية فالحملة اما جزء الشرطية او جزء جزئها وهكذا **قال** وسواء اختلاف القضية **اقول** فان  
 التناقض قد جرى في المفردات واما في القضايا كما مر في مباحث السبب الرابع من تقييد  
 المتساويين وغيرهما كما سبقت في عكس النقيض فلا يلزم تخصيصه بالقضايا قلت المقصود من هذا انما  
 القضايا لان الكلام في احكامها واما تناقض المفردات الواقعة في احوال القضايا فيعرف  
 بالمقابلة فلا حاجة الى ادراجها في تعريف التناقض **قال** ذكرها القديما في بعض  
 يعني لا بد منها في التناقض وان لم تكن كافية وحدها بل لا بد معها من اختلاف الجزئية في جميع القضايا

اقول

الاشارة الى ما في المتن

ومن الاختلاف في الكمية في القضايا المحصورة كما سبقت **قال** فان وحدة الموضوع يندرج فيها وحدة  
 الشئ **اقول** قبل تخصيص بعض الوحدات بالاندراج حيث وحدة الموضوع وتخصيص بعضها  
 كوحدة الموضوع المحمول كحكم فان القضية اذا عكست صارت الوحدات المندرجة في وحدة  
 الموضوع في اصل القضية مندرجة في وحدة المحمول لصيرورة ذلك الموضوع محولا في العكس فصارت  
 الوحدات المندرجة في وحدة المحمول متساكنة مندرجة في وحدة الموضوع لصيرورة ذلك المحمول  
 موضوعا فالصواب ان يقال هذه الوحدات مندرجة في وحدة الموضوع والمحمول مطلقا  
 من غير تعيين ومطابق الا ان المخصص كان على ما هو الظاهر من ان رجوع وحدة الشرط والكل والجزء  
 في الموضوع واعتبار الزمان والمكان والاضافة والقوة والفعل في المحمول انسب واوكد كما لا يخفى  
**قال** الجزئيتان المتباينتان **قال** يعني ان انتفاء التناقض في الجزئيتين كما انه مفاد لعدم  
 الاختلاف في الكمية كذلك مفاد لعدم الاتحاد في خصوصية الموضوع فاذا اعتبر الاختلاف  
 مع سائر الشرايط حصل التناقض كذلك اذا اعتبر الاتحاد في خصوصية الموضوع مع باقى التناقض  
 ايضا فلم لا يكون الاتحاد في الموضوع شرطاً ومن الاختلاف اجاب بان مناط احكام القضايا انما هو  
 مفهوماتها وخصوصية البعض خارجة عن مفهوم القضية الجزئية فلا يمكن اعتبار اشتراط الاتحاد  
 فيها والا لكان التناقض في الجزئيات باعتبار امر خارج عنها فلذلك لم يعبث بخلاف الكمية فيها  
 داخل في مفهومها القضايا فوجب اعتبار الاختلاف فيها لتحقيق التناقض **قال** فان قلت  
 اليس عبر وحدة الموضوع **اقول** هذا السؤال يتعلق بالجواب عن السؤال الاول يعني ان الاختلاف  
 الشرط احكام القضايا في مفهوماتها لا في الجزئية لئلا يقع في عدم اعتبار وحدة الموضوع كما ذكرنا فالتفهم

لا اندراج

الاشارة الى ما في المتن  
 من غير تعيين ومطابق الا ان المخصص كان على ما هو الظاهر من ان رجوع وحدة الشرط والكل والجزء  
 في الموضوع واعتبار الزمان والمكان والاضافة والقوة والفعل في المحمول انسب واوكد كما لا يخفى

وحدة

الشرايط حصل



قد اعتبروا وحدة الموضوع كما تقدم سواء كان ذلك باعتبار الامور الخارجية عن مفهوم تلك القضايا  
 في احكامها او لا ومع اعتبارها لا حاجة للاعتبار بالاختلاف في الكمية في القضايا الجزئية اذ  
 اتحاد الموضوع يتحقق التناقض بينهما بلا احتياج الى اختلاف الكمية اجاب بان المراد من اتحاد  
 وحدة الموضوع في الذكر وهذه الوحدة حاصلة في الجزئيتين ولا تناقض فلا بد من اعتبار شرط  
 اخر هو اختلاف الكمية كما بينا في اصل السؤال الاول فلما قيل ان يقول لم اعتبر الاختلاف في  
 الكمية ولم يعتبر الاتحاد في الموضوع مع انه في الاختلاف اجاب بان لا يمكن اعتبار الاتحاد في  
 اعتبار امر خارجي وحاصل السؤال الثاني ان تقوم قد اعتبروا الاتحاد سواء قلت ان اعتبار  
 امر خارجي فيلزم بطلان ما ذكرت من ان النظر في احكام القضايا الى مفهومها او قلت انه  
 ليس كذلك فيبطل ما ذكرت من ان اعتباره اعتبار امر خارجي ومع اعتبارهم الاتحاد في الموضوع  
 لا حاجة الى اشتراط الاختلاف في الكمية في تناقض الجزئيات اجاب بان المراد من اعتبار الاتحاد  
 في العنود ون خصوصية الذات وقد يتوهم ان حاصل السؤال الثاني انهم اعتبروا وحدة  
 الموضوع فكيف يعتبرون الاختلاف في الكمية فانه توجب عدم الاتحاد في الموضوع ان يفسر  
 الموضوع في احد النقيضين الجع وفي الاخر البعض وعلى هذا قوله في الحاجة ليس على ما ينبغي  
 بل يجب ان يقال بذلك فكيف يشترط اختلاف الكمية وما قدرناه في توجيه السؤال الثاني هو  
 المطابق لعبارة وعو المنقول من الشارح **قال** اعلم اولاً ان نقيض كل شيء رفعه **القول**  
 فمنه نقضه لان السلب نقيضه لا جاب ولا لاجاب رفع السلب ان كان مستلزماً له بل السلب  
 رفع الاجاب فالاول ان يقال رفع كل شيء لنقيضه لا ان يرفع بالرفع ما هو اعلم من الرفع حقيقة و

عن

ما يساويه

ما يساويه وبالنقيض ما هو اعلم من النقيض حقيقة وما يساويه فيظهر صديق قوله نقيض كل شيء رفعه  
**قال** نقيض الضرورية المطلقة الممكنة العامة **القول** الامكان العام وان كان نقيضاً حقيقياً للضرورة  
 الذاتية بناء على ما مر من ان الامكان العام سلب الضرورية الذاتية من الجانب المخالف للحكم لكن من حيث  
 اعتبار الكمية يكون الممكنة العامة مساوية لنقيض الضرورية فان نقيض الموجبة الكلية هو دفعها عما  
 لا ذكره وليس دفعها عين مفهوم السالبة الجزئية بل هو لازم مساو لمفهوم السالبة الجزئية وعليه **قوله**  
 في كتاب المحصورات فالمعبر من النقيض في هذا الفصل لا ما يكون لازماً مساوياً لما هو النقيض  
 الحقيقي لأحد الأمرين كما زعموا وادارت التفصيل في تعريف تناقض القضايا فضع المحصورات **القول**  
 للضرورة وضع المحصورات الأربع للممكنة العامة وبالعكس نقيض السالبة الكلية الضرورية الموجبة  
 الجزئية الممكنة العامة وبالعكس نقيض السالبة الجزئية الضرورية الكلية الممكنة العامة وبالعكس  
 هكذا الحال بين الذاتية والمطلقة العامة وبين كل قضية وجعل نقيضها لها قاطباً **قال** ونقيض  
 المشروطة العامة الحية الممكنة هذه قضية بسيطة لم يعبر في القضايا البسيطة المشهورة واحتج  
 اليها في نقيض بعض البسيطة المشهورة فالقضية الضرورية الذاتية ونقيضها اعني الممكنة العامة  
 كلها مما من البسيطة المشهورة وكذا الذاتية والمطلقة العامة واما المشروطة العامة فنقيضها  
 من القضايا المشهورة وكذا نقيض العرفية العامة ونسبة الحينية الممكنة الى المشروطة العامة  
 كنسبة الممكنة العامة للضرورة في انها نقيض المشروطة حقيقة حسب جهة ونسبة الحينية المطلقة  
 الى العرفية العامة كنسبة المطلقة العامة الى الذاتية في انها نقيض العرفية حقيقة حسب جهة  
 بل على لازمه مساوية لنقيض العرفية واما حسب الكمية فليس من نقيضنا حقيقة كما عرفت **قال**

اعتبر التناقض في نقيض  
 الموجبة الكلية الضرورية  
 السالبة الجزئية الممكنة العامة



Handwritten text in Devanagari script, likely a signature or name, written diagonally across the page.

صل

لا زلت

لازم

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي هدانا لهذا  
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

حقیقہ ۴

مكتبة

باب الوثائق والوثائق  
والمكتبات والمطبعة

والاصول بعضه مع اردنا  
 ارجح صدور الفصح مع صدور  
 الاصل والا لا يمكن صدور  
 بعضه مع  
 اجتماع

والمطلق العام



البعض كونه في الحكم كنهيا وهو احسن من بعض الاصل **اقول** اي هو احسن من بعض الاصل  
 الكمية لا في بعضه سالبة حرة ودرجته في المطلق العام تكون ذلك العكس  
 احسن من بعض الاصل من حيث الحد كما يظهر مما اذا كان الاصل حريثا **قال** واما في الزا  
 والعامتين والخاصة فلا بد من بعض عكسها عرصة عامة **اقول** هذا في الراجحة والخاصة  
 فلا بد لان عكسها جينة مطلقه في بعض العرفية العامة واما في الخاصة فالعرفية  
 العامة هي بقبض الجزء الاول من عكسها واما افتصر عليها في الخاصة لان قيد البلاد وام  
 سالبة جزئيه مطلقه عام لا يمكن انشاؤها بطريق العكس **قال** ومن عكسها في بعض  
 العام الى هي احسن من بعضها **اقول** وذلك لان العرفية العامة احسن من الممكنة العامة  
 الى هي بعض الضرورة واحسن من المطلق العام الى بعض الدائم واحسن من الجينة المطلقة  
 والجينة الممكنة المتينة من بعضها العامة احسن من بعض الخاصة لانها بقبض الجينة  
 الاولى من منها فيكون احسن من احد المفردات الثلاثة التي هي بقبض الخاصة احسن من المنفصل  
 ذات الاجزاء الثلاثة فيكون العرفية العامة احسن من بقبض الخاصة **قال** واما في الوقية  
 والوجودية فلا بد من بعض عكسها سالبة دايمة وعكسها احسن من بعضها **اقول** عكس السالبة  
 الدائم سالبة دايمة وهي احسن من الممكنة الوقية الى هي بعض الجزء الاول من الوقية وحسن  
 من الممكنة الدايمة الى هي بعض الجزء الاول من المنتشرة فيكون احسن من الاخص واما في الوجود  
 فهي بعض الجزء الاول منها فيكون احسن من بقبضها **قال** واعلم ان اذا اعتبرنا الموضوع  
 بالفعل **اقول** اذا اعتبرنا انصاف ذات الموضوع باللعنوان بالامكان على ما هو مذهب  
 اخضه

بالفضل  
 على ذاته

بالقرار في لزوم انعكاس السالبة الضرورية كنفها وانعكاس الموجبة الممكنة موجبة جريئة  
 ممكنة عامه ويكون الممكنة منفتح في صفدي الاول والثالث بلا اشتباه ويكون النقض  
 بالمتن المذكور من دفعها اذا يصدق على منطوقه ان كل ما هو مركوب زيد فوس واذا اعتبرنا  
 انصاف بالفعل الخارجي كما هو مذهب الشيخ بزعيم المناخرين يجب ان لا يثبت شيء من هذه  
 الحكم فتوقف المحسن في الممكنة لا حاصل له **قال** قد ما في المنطوقين **اقول** عكس  
 النقض المستعمل في العلوم هو عكس النقض بهذا المعنى واما المعنى الذي ذكره المناخر  
 في العلم **قال** في المناخرون لانهم انه لو لم يصدق العكس لصدق  
 ما ليس به في غاية ما في الباب **اقول** وقد وقع ذلك باننا نأخذ بقبض الطرفين لبعض  
 لا في العرفية وقد عرفت ان الموجبة السالبة المحمول مساوية للسالبة فتقولنا كما  
 ليس فهو ليس به موجبة سالبة الطرفين في حكم السالبة في عدم اقتضاء وجود  
 الموضوع فاذا لم يصدق صدق ليس بعض ما ليس به وكان معناه سلب سلب به  
 عن بعض ما صدق عليه سلب فلا بد ان يصدق على ذلك البعض به ويتم الدليل فسالبة  
 المعدولة المحمول وان كانت اعم من الموجبة المحصل لكن السالبة المحمول ليست اعم منها بل  
 هي مساوية لها واذا لم الدليل على انعكاس الموجبة الكلية كنفها في الدليل انصاف انعكاس  
 السالبة سالبة جزئيه لا يتناهي على انعكاس الموجبة الكلية كنفها كما ذكر في الشرح  
 فذلك اكتفى في الرد على القدر في دليل انعكاس الموجبة الكلية كنفها فانه قد رجع في الدليل  
 معاذ اقدحهم في انعكاس الحليات واما القدر في انعكاس الشرحيات فهو ان يقال



لان ان استقاء اللازم مستلزم استقاء المعلوم وانما يستلزم ذلك اذا كان اللزوم باقيا على  
 قدر استقاء اللازم وهو ممنوع لم لا حوران يكون استقاء اللازم امرا محالا لا نقه فاذ فرض  
 واقعا لم يبق اللزوم معه فان المحال جاز ان يستلزم المحال **قال** يعني باخذ الجزء الثاني من الاصل  
 وجعل الجزء الاول **اقول** ان من العكس تقضيها انما في عبارة المتن بهذا المعنى دون ان يقال  
 باخذ الجزء الثاني من الاصل وجعل الجزء الاول من العكس لان المعقول الاول لجعل المبتدأ  
 الذي يراد به الذات والمفعول الثاني هو الجزء الذي يراد به الوصف فمفهوم عبارة المتن  
 هو ان جعل الجزء الاول من العكس موصوفا بكونه بعض الجزء الثاني من الاصل وذكر ان يقضى  
 الا بان باخذ الجزء الثاني من الاصل لتعين تقيضه فيجعل الجزء الاول من العكس موصوفا  
 بهذه الصفة اعني كونه تقيضا للجزء الثاني في الاصل فلو فرت جعل بعض الجزء  
 الثاني من الاصل جزءا من العكس لزم ان يراد بالمعقول الاول الوصف وبالثاني  
 الذات واذا اريد بهذا المعنى فالعبارة ما ذكره الشارح **قال** واما الدليل الاول  
 فلان ان قولنا اه **اقول** قد عرفت طريق دفع ذلك بان تلك السالبة سالبة المحمول  
 وهي مستلزمة للموجبة المحصلة وبهذا يندفع ايضا **قوله** ولين سلطنا ذلك لكن لان  
 استلزام لا شيء من ج ليس ببالضرورة لكل ج بالضرورة **قال** واما الثالث فلان  
 لان استلزامه قولنا قد يكون الحكم اذا لم يكن ج وحده **اقول** قد عرفت في هذا المقام  
 لكنه وسواء تعال احد الامور الثلاثة واقع قطعاً ام عدم استلزام الكل للجزء واما  
 عدم تنازع الشكل الثالث من الشرطيات المنفصلة واما ثبوت الملازمة من اي

امرين كما فيلزم ان لا يصدرق سالبة كلية لزومته في شيء من المواد وذلك لان الكل  
 يستلزم الجزء فذلك سواء الاول فان استلزامه واما ان لا يتبع الشكل الثالث فذلك  
 هو الثاني وان اتبع فقد انتظم قياس من الثالث يتبع الملازمة الجزئية بين اي شيين كانا  
 ولو كانا تقيضين بان يقال كلما ثبت بجميع الامرين ثبت احدهما **قال** ثبوت مجموع الا  
 ثبت الآخر فقد يكون اذا ثبت احد الامرين ثبت الآخر فلا يصدرق سالبة كلية للزومية  
 لصدق تقيضها اعني الموجبة الجزئية للزومية في جميع المواد **قال** المقصد الاقصي والمطلوب  
 من الفن الكلام في القياس **اقول** وذلك من مقاصد العلوم المدونة على سائلها التي  
 ادراكها تصديقات فالمقصود في تلك العلوم سواء ادراكات التصديقية واما  
 الادراكات التصورية فانما يطلب فيها كونهها وسائل الى تلك التصديقات والسر  
 في ذلك ان التصديقات الطامنة على الحق وصلت الى مرتبة اليقين وهذه يمكن  
 تحصيلها بالانظار الصحيحة في المباد الفطعية فصارت مطلوبة في العلوم الحقيقية و  
 الكامل من التصورات ما وصل الى كنه الحقيقة وذلك مستور بل مستعذر فلم يطلب التصورات  
 في العلوم الحقيقية الا تكون وسائل الى التصديقات المطلوبة ولهذا لم تفرد التصورات  
 بالمتدوين وان امكن ذلك خلافاً بين التصديقات مجردة عن التصورات فانه محال  
 وايضا التصديقات ادراكات تامه تنفع النفس بها دون التصورات فبذلك صارت  
 مطلوبة في العلوم المدونة دون التصورات وان كان المقصود الاصل هو العلم التصديقي  
 في هذا الفن عن طريق الوصول اليه ادخل في المقصود كقياس الى البحث في الوصول

مرين

ع

فالمطلوب



الى التصورات ان حالي الموصلي في هذا الفن كمال الموصل اليها في العلوم الحكمية ثم ان الموصل  
 الى التصديق ينقسم الى قياس واستقراء وتمثيل كذا في هذه المقالة للمفيد للعلم اليقيني هو القياس  
 فصار الكلام فيه مقصودا فقص ومطلبنا في هذا الفن بالقياس **قال** الى الكلام في  
 في الموصل الى التصور وبالقياس الى ما يربط الموصل الى التصديق ولما جعل الاستقراء  
 والتمثيل من لواحق القياس وتوابعه **قال** فالتقوله **اقول** يعني ان القياس اما معقول  
 وهو مركب من القضايا المعقولة او مسموع وهو المركب من القضايا الملفوظة والاول  
 هو القياس حقيقي والثاني اما يسمى قياسا لولا التزاما على الاول وهذا الحد يمكن ان يجعل  
 حدا لكل واحد منهما فان جعل حد القياس المعقول يراود بالفعول والقضايا الامور  
 المعقولة وان جعل حدا للمسموع يراود الامور الملفوظة وعلى مذهبين التقديرين  
 يراود بالقول الاخير الذي هو النتيجة القول المعقول لان التلطف بالنتيجة غير لازم  
 للقياس المعقول ولا للمسموع **قال** ويندرج في الحد القياس الصادق المقدمات و  
 كاذبها **اقول** يراود لو قيل هو قول مؤلف من قضايا لازم عنها لزاما قول اخر  
 لتبادر الوجود الى ان تلك القضايا صادقة في نفسها مع ما يلزمها من النتيجة فيخرج عن  
 الحد القياس الكاذب المقدمات فزيد قوله لو سلمت لبينا ولهما جميعا فان اداة  
 الشرط يتناول المحقق والمقدر **قال** لانا نقول المراد بذلك **اقول** هذا هو التحقيق لان  
 النتيجة لا يمكن ان يكون مذكورة بعينها في القياس لانها ان يكون عين احدى المقدمات  
 ولا ان يكون جزءا من احديهما والا لكان العلم بالنتيجة مقدما على العلم بالقياس على وجه

واما

بالمعاني

بمعناها

او لم يتبين وكذلك نقضها لا يمكن ان يكون مذكورة في القياس والا لكان التصديق بتقيض النتيجة  
 مقدما على القياس وسع التصديق لنقضها لا يتصور تصديق بها **قال** وكل قياس اقترانه حمل  
 فيه من قضيتين **اقول** كل قياس اقترانه لا بد فيه من قضيتين وذلك لان القياس لا بد ان يشمل على امر  
 يناسب اما مجموع المطلوب واما الاجزاء فالاول هو القياس الاستثنائي كما سيأتي فلا بد  
 فيه ايضا من مقدمتين والثاني هو الاقترانه فلا بد فيه من ان يكون له نسبة الى كل واحد من طرفي المطلوب  
 فيحصل من مقدمتين قطعيا سواء كانا حليتين او لا **قال** فموضوع المطالب يسمى اصغرا لانه يكون في الا  
 احص **اقول** اشرف المطالب هو الموجبة الكلية وموضوعها اخف من محمولها في الغالب  
 وان جاز ان يكون مساويا ايضا **قال** نسبتيك بيانها **اقول** انما افرد للشرط الجب  
 فضل على حدة ليكون اسهل في الضبط لمباحنة المتكثرة الشعب لان الامر الاول اسقط  
 ثمانية **قال** هذا طريق الحذف والاستقاط واما طريقه التحصيل فهو ان يقال الصغرى موجبة  
 مع الكلتنة في الكبرى فيحصل اربعة ونفس عا ذك سائر الاشكال **اقول** واعلم ان حاصل  
 الشكل الاول هو اندراج الاصغر بكلم او بعضه في الاوسط المحكوم عليه بالاكبر الجابجا  
 او سلبا فيكون الا صغركلم او بعضه ايضا محكوما عليه بالاكبر الجابجا او سلبا فينتج المحصور  
 الرابع وذلك من خواصه فان ما عداه لا ينتج الجابجا سلبا وان حاصل الشكل الثاني ان الا  
 والاكبر ينفيان في الاوسط الجابجا او سلبا فينتج فيا قطعيا فيكون الاكبر مسلوبا عن الا  
 سلبا وجزئيا فلا ينتج الشكل الثاني الاسالبة فنضربان منه ينتجان سالبة كلية و  
 سالبة جزئية وان حاصل الشكل الثالث ان الا صغرك في الاوسط الجابجا والاكبر لا

صغر



لا قاه اما الجابا او سلبا فتسا في الجملة اما الجابا او سلبا فلا يتبع الشكل الثالث الاجزئية  
 فسلطة ضرور من شئ موجب جزئية وثلاثة اخرى شئ سالبه جزئية واما الشكل الرابع فيجب موجبه  
 وسالبة اما كليته او جزئية **قال** واما الشكل الاول فنشرط باعتبار الجملة ان يكون الصغرى  
 فعلية **اقول** شرط ذلك مبني على ان المعبر في وصف العنوا ان يكون بالفعل **الحال**  
 واما اذا اكتفى لجرد الامكان كما هو مذهب الفارابي فالممكنه شئ في صغرى الشكل الاول  
 وكذا في صغرى الشكل الثالث والنقض المذكور ملحقنا ومناك من دفع اذا لا يصدق في  
 المقدمة القائله كل محمول مركوب زيد فليس **قال** بل احد السبع كانت جملة النتيجة  
 جملة الكبرى بعينها **اقول** في بحث لان الصغرى اذا كان احدى الداليتين والكبرى مطلقة  
 عامة فعلا الضابط المذكور يكون النتيجة مطلقة عامة والحق ان النتيجة مطلقة حتمية وبفصلها  
 بطلب من شرح المطالع **قال** وانما سمي خلف اي باطل **اقول** هذا الوجه في التسمية هو الذي  
 ارتضاه الجمهور وانما سمي خلف لان التمسك به يثبت مطلوبه باطلا نقيضه فكأنه يأتى  
 مطلوبه على الاستقامه من خلفه وتوتره شتمه القياس الذي ينساق الى المطلوب ابتداء  
 من غير تعرض لا بطلان بالاستقيم كان التمسك به يأتى مطلوبه من قوامه على الاستقامه **قال**  
 وهو مركب من قياس **اقول** هو ضيقه ان يقال فرضناه صدق قولنا كل ج ب بالفعل لم يولد  
 ح ان يصدق في عكس بعض ج ب بالفعل لم يولد صدق هذا العكس بقياس الخلق  
 هذا ولم يصدق هذا العكس على تقدير صدق الاصل يصدق نقيضه مع الاصل فلهذا مقدمه  
 مقصود حاصلها لو لم يصدق مطلوبه بنا وهو بعض ج ب بالفعل يصدق لا شئ من ج ب واما

نقيضه

بالمثال

قولنا كل ج ب بالفعل ثم يصير الى هذه المتصلة متصلة اخرى مكنز اكمل صدق لا شئ من ج ب يا  
 مع قولنا مع قولنا كل ج ب بالفعل صدق من ج ب ذلكا فلهذا قياس اقترا في من متصلة  
 لا شئ لو لم يصدق بعض ج ب بالفعل لصدق لا شئ من ج ب **قال** لا يتم جعل هذه النتيجة مقترنة  
 من القياس الاستثنائي ونقول لو لم يصدق بعض ج ب بالفعل يصدق لا شئ من ج ب  
 واما كذا التالى باطل فالقدم مثله فقد انتفى عدم صدق بعض ج ب بالفعل فنعين صدقه  
 فقد حصل المطلوب بطريق الخلف بقيا سبب اقترا في واستثنائى كما ذكره وقس على  
 رخصنا قياسا الخلف في اثبات التلح **قال** والحديث وهو سرعة الانتقال **اقول**  
 فيه مسألة للعبارة موافقه للذين فان السرعة من الاوصاف الخارجية لا يوصفها  
 غيرها وقد صدق بانها لا حركة في الحس فلا يكون هناك سرعة حقيقة لكنه تسامح فجعل  
 كون الانتقال دافعا لسرعة والامر بين من غير حركة عبارة عن معنى السرعة **قال** وفي  
 كون الموضوع اجزاء من العلم على حدة **اقول** قد اوجب عن النظر لمصلحة الحكم ومنا  
 لزيد يكون الموضوع اجزاء من العلم ان تصور اجزاء من العلم في يدرج في المبادى  
 التصورية ولا ان التصديق بكونه موضوعا للعلم اجزاء منه ليرد ان هذا التصديق خارج  
 من العلم ايضا فكيف يعود اجزاء منه بل يريد بكونه اجزاء من العلم ان العلم التصديق بوجود  
 الموضوع اجزاء من العلم وهذا الجواب مردود لان الشئ الواحد قد صدق في الشفاء  
 بان التصديق بوجود الموضوع من المبادى التصديقية فلا يكون ايضا اجزاء على حدة بل  
 مندرجا في المادى التصديقية قد وقع الفروع من سوية هذه الشئ في يوم الاثنين في

ما يعلم في العبارة

شهد المبارك ربيع الاخر تاريج سنة ثمان  
 وخمسين وثمانمائة











